WORLD ECONOMIC FORUM

COMMITTED TO IMPROVING THE STATE OF THE WORLD

ملتك Milatech
الشباب...المشاريع...فرص العمل...

الأجندة الإقليميّة

التصدّي لتحدي 100 مليون شاب عربي

وجهات نظر حول تشغيل الشباب في العالم العربي في العام 2012

التصدّي لتحدي 100 مليون شاب عربي [1]

وجهات نظر حول تشغيل الشباب في العالم العربي في العام 2012

النسخة العربية هي طبعة مشتركة بين المنتدى الإقتصادي العالمي ومؤسسة صلتك

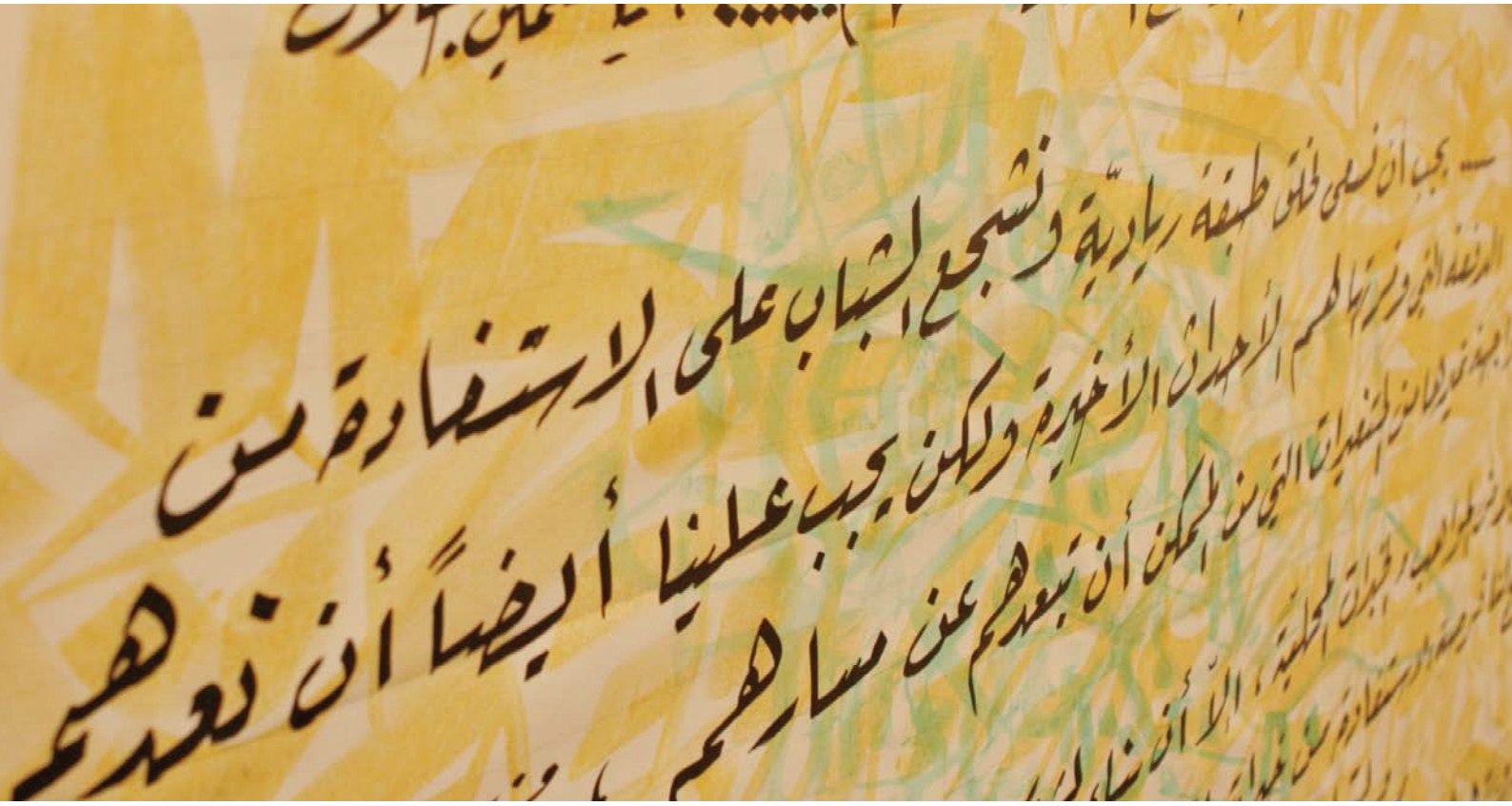

1. من: "الإدماج: مواجهة تحدي 100 مليون شاب". نافتيج ديلون وطارق محمد يوسف. مركز ولفنسون للتنمية في معهد بروكنغز وكلية دبي للإدارة الحكومية. 2007.

©جميع الحقوق محفوظة - المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤسسة صلتك - 2012

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه، أو نسخه أو نقله، بأي شكل من الأشكال، وبأي وسيلة من الوسائل بما في ذلك تصويره أو تسجيله، كما لا يسمح بحفظه أو تخزينه باستخدام أي نظام لتخزين المعلومات أو استرجاعها.

المحتويات

3 مدخل

4 ما بعد الربيع: مقاربات ومنهجيات جديدة لتوظيف الشباب في العالم العربي

8 بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: محددات وتحديات

12 على جميع القوارب أن ترتفع معاً: تمكين المرأة اقتصادياً في الشرق الأوسط

15 بناء مجتمع مدني عربي يشجّع النمو الاقتصادي

18 مفارقة الحصول على القروض: استعصاء أسواق المال العربية بين شدّ المحرومين منها وجذب أصحاب المصالح المترسخة

20 الأحزاب الإسلامية: هل هم فرسان تغيير اقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

25 التعليم من أجل التوظيف: التزام الشركات بتنمية التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

30 نقلة نوعية في الحكومة: من توفير فرص عمل إلى تمكين توفير فرص عمل

33 التعليم والتدريب المهني والتقني في العراق

مدخل

بورغ بريندي
العضو المنتدب للعلاقات الحكومية في المنتدى الاقتصادي العالمي

ننشر تقرير "التصدّي لتحدي 100 مليون شاب عربي: وجهات نظر حول تشغيل الشباب في العالم العربي في العام 2012" في لحظة حاسمة تمر بها جميع بلدان العالم العربي، بدءاً من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في شمال أفريقيا ووصولاً إلى دول مجلس التعاون الخليجي، لتواجه الاستحقاق الاقتصادي نفسه وهو: دعم النمو وتوفير فرص العمل. وتشهد مشكلة البطالة وضعاً متفاقماً في المنطقة، حتى أضحت قضية توفير فرص العمل تحدياً عسيراً يواجهها جرّاء تركيبتها السكانية التي تضمّ 100 مليون شاب تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاماً ويمثلون 30 بالمئة من مجموع سكانها[2]، هم في أمسّ الحاجة في العقود المقبلة إلى مستقبل اقتصادي يدعم شروط التنمية البشرية، وإلى حياة سياسية حيوية شاملة، وإلى تماسك اجتماعي.

لقد باتت البطالة المعاندة والمستعصية القضيةَ الاقتصادية والسياسية الأهم التي تواجه قادة مناطق واسعة عديدة من العالم، من أوروبا إلى آسيا الوسطى فالشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعدّ البطالة، على الصعيد العالمي، تجلّياً لتحديات بنيويّة تتمثل في: اتساع الهوّة بين المهارات والتعليم وفرص العمل؛ وارتفاع عدد سكان العالم مع ما نشهده من زيادة السياسات الحمائية؛ ونمو اقتصادي غير متوازن على المستوى العالمي في حين يبذل صنّاع السياسة المساعي الحثيثة التي تقتصر على التخطيط لإعادة توازن الاقتصادات المحليّة على المستوى الوطني فحسب. تضعف هذه العوامل جميعاً النمو، وهي بالتالي تعرقل إمكانية توفير فرص عمل.

وعلى الرغم من أن التصدّي لمعضلة توفير فرص العمل تظلّ قضية عالمية وعابرة للأقاليم، إلا أن العالم العربي يواجه اليوم تحديات خاصة تستلزم تفكيراً خلاقاً وتتطلّب مبادرات مبتكرة تلائم الواقع الجديد في المنطقة.
كما يأتي هذا التقرير استجابةً مباشرة لهذه الحالة الفريدة التي تميّز العالم العربي، وتلبية للحاجة المتجددة في التصدي لتحديات بطالة الشباب غداة الربيع العربي، حفاظاً على المكاسب المبكرة التي حققتها التحولات، وضماناً لنتائج إيجابية طويلة الأمد بشكل عام. ويشدد التقرير على استطلاع رؤى قادة الفكر الجديد، وأفضل الممارسات العالمية، وأحدث المداولات بهذا الشأن، لتكون في متناول صانعي القرار، قابلةً للتنفيذ في مختلف أنحاء المنطقة.

تغطي مقالات التقرير المواضيع التالية: الابتكار الاجتماعي والمقاربات الجديدة لتحديات التوظيف، محددات وتحديات الوضع الراهن لبطالة الشباب، تمكين المرأة اقتصادياً، بناء المجتمع المدني العربي لتعزيز النمو الاقتصادي، توفير القروض، البرامج الاقتصادية للأحزاب الإسلامية العربية، التعليم من أجل العمل، نقلة نوعيّة نموذجية في الحكومة: من توفير فرص العمل إلى تمكين توفير فرص العمل، فضلاً عن دراسات لتجارب حديثة من تونس والعراق.

وكذلك يأتي هذا التقرير ليمثّل تتويجاً رائعاً لأعمال 2011-2012 لمجلس الأجندة العالمية للعالم العربي، الذي يضم مجموعة فريدة من المفكرين والممارسين المهنيين الملتزمين بتحسين أوضاع المنطقة. وهو يأتي استكمالاً لتقرير "الخلاصة في الحوكمة الاقتصادية في العالم العربي- Compendium on Economic Governance in the Arab World"، وإسهاماً في نشاطات "المنتدى الاقتصادي العالمي" المتواصلة في المنطقة، والمتعلقة بدور كبار الشركات والمؤسسات في توفير فرص العمل.

يضطلع المنتدى الاقتصادي العالمي بدور فريد في صياغة السياسة الاقتصادية في المنطقة، لا سيما من خلال "تقرير التنافسية العربية- Arab World Competitiveness Report"، ويسعدني أن بمقدورنا البناء على هذا التقليد العظيم مع هذه الإصدارة من "التصدّي لتحدي 100 مليون شاب عربي: وجهات نظر حول تشغيل الشباب في العالم العربي في العام 2012".

يجدر بي أن أشير إلى أنني أشرفت على تأليف وتصنيف هذا التقرير الذي حرّره كلّ من: ميروسلاف دوسيك، مدير ورئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنتدى الاقتصادي العالمي؛ وماثيو ميلر، زميل القيادة العالمية والمدير المساعد لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويطيب لي أن أتوجّه بالشكر إلى جميع أعضاء مجلس الأجندة العالمية للعالم العربي، وعلى وجه الخصوص إلى رئيس المجلس طارق محمد يوسف، الرئيس التنفيذي لمؤسسة «صلتك» في دولة قطر، لمساهمتهم الفكرية العميقة في هذه الطبعة.

ولا بدّ لي أخيراً أن أنوّه أن الأفكار الواردة في هذه المقالات تمثل وجهات نظر أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر أو آراء المنتدى الاقتصادي العالمي.

2. ديلون ويوسف، 2007

ما بعد الربيع: مقاربات ومنهجيات جديدة لتوظيف الشباب في العالم العربي

الدكتور طارق محمد يوسف، الرئيس التنفيذي، مؤسسة "صلتك"

ينبئ مشهد التحول الديموغرافي المتوقّع في العالم العربي، بأن شريحة الشباب ستواصل في المستقبل المنظور هيمنتها على تركيبة المنطقة سكانياً. ويطمح الشباب، في سياق هذه "الوفرة الشبابية"، إلى العبور إلى مرحلة النضج، عبر منافسة لفيف كبير من الزملاء، لضمان موقع لهم في البرامج الدراسية المفضّلة لديهم، والحصول بشقّ الأنفس على عمل تضنّ به الوظائف المتاحة في القطاعات الاقتصادية المألوفة، ثم يأملون بعدئذ، ومع انتقالهم إلى سن النضج، بالنجاح في تحقيق مقاصد الحياة المتوقعة الأخرى، مثل الزواج وتكوين الأسرة. لكن، وعلى مدى العقدين الماضيين، تفاقمت حالات الإحباط والفشل التي تبوء بها جهود تحقيق استحقاقات الحياة هذه، وهذا ما يتجلّى بوضوح من النتائج البائسة لأسواق العمل في المنطقة[1]. وستواجه مستقبلاً هذه الجهود أجواء تتسم بالمزيد من عدم اليقين السياسي المحلي، والمزيد من الاضطراب الاقتصادي العالمي.

بلغ معدل البطالة بين شباب المنطقة، عشية الربيع العربي 2009، ما يقارب 24 بالمئة، وهو الأعلى في العالم، ويناهز تقريباً ضعفي المعدل العالمي، وهو النمط الذي بدأ في مطلع التسعينات، واستمر على هذا المنوال حتى يومنا هذا. وفيما يعدّ تأمين أول وظيفة تحدياً دائماً يواجه الشباب الداخلين حديثاً إلى سوق العمل، أصبحت البطالة بالنسبة لعدد كبير من شباب المنطقة هي الوضع المألوف، مع متوسط فترة بطالة في مصر، على سبيل المثال، تدوم ما يقرب من 34 شهراً.

أما بالنسبة للقادرين على الحصول على عمل، فإن النتائج لم تتحسن بالضرورة. ففي حين تراجع القطاع الحكومي عن كونه محرّكاً رئيسياً لتوفير فرص العمل، فإن القطاع الخاص النظامي يمانع توظيف الشباب عديمي الخبرة، بفعل البيئة التنظيمية المقيّدة، وجرّاء عدم توافق المهارات مع متطلبات أسواق العمل وهو السبب الشائع على نطاق واسع. بالمقابل، لجأ قسم متزايد من الشباب إلى القطاعات غير الرسمية، التي لا توفر لهم سوى القليل من الحماية الاجتماعية، والقليل من فرص تراكم رأس المال البشري.

إرث من الجمود المؤسسي والإصلاحات الفاشلة

غالباً ما تبدأ مشاكل شباب المنطقة في أسواق العمل من أنظمة التعليم. وعلى الرغم من الاستثمارات الحكوميّة الكبيرة التي وُظّفت في التعليم، ومن مساعي الإصلاح المتواصلة، إلا أنّ أنظمة التعليم ظلت فاشلة في رفد الشباب بالمهارات التي يطلبها القطاع الخاص في سوق العمل الإقليمي. وفضلاً عن ما يعانيه شباب المنطقة من إقصاء في أسواق التوظيف، فإنهم يجابهون جملة من التحدّيات التي تعترضهم مع انتقالهم إلى سن النضج. ولعلّ هذا يتجلى بأوضح صورة في مجال الزواج وتكوين الأسرة، حيث ارتفع السن الوسطي للزواج في المنطقة، خلال فترة قصيرة نسبياً، إلى درجةٍ باتت معها معدلات الزواج لدى الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و29 عاماً هي الأخفض حالياً على الإطلاق بالمقارنة مع بقية الدول النامية. ولعلّ نفقات الزواج الطائلة، والنتائج البائسة لأسواق العمل في المنطقة، هي أهم الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، فضلاً عن صعوبة تأمين السكن جرّاء صعوبة الحصول على القروض العقارية والقيود التي تتحكم بأسواق الإيجار.

وعلى الرغم من الإقرار الواسع بأهمية أجندة الشباب، فإنّ التقدم المنهجي في مجابهة التحديات يكاد لا يذكر. حيث تكثر الأبحاث التي تشير إلى أن عجز المنطقة عن التعامل الفعّال مع أجندة الشباب لا يعود إلى عوامل تتعلق بالضغوط الديموغرافية، أو بنقص الاستثمار، أو حتى بالنمو الاقتصادي ذاته[2]، بل إنّ جذور إقصاء الشباب اقتصادياً تمتد إلى واقع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تدير التعليم والتوظيف والزواج وأسواق الإسكان، وإلى الحوافز التي تفرضها تلك المؤسسات على خيارات وسلوكيات الشباب وآبائهم ومعلميهم وأصحاب عملهم المحتملين. فعلى سبيل المثال، ورغم تدنّي الفرص الوظيفية التي يتيحها القطاع الحكومي في المنطقة، إلا أنّ الأمان الوظيفي والدخل المرتفع نسبياً الذي يحصل عليه موظفو الحكومة، يسبّب إقبالاً واسعاً من الشباب على وظائف كهذه. وعلاوة على ذلك، يؤثر إغراء التوظيف الحكومي على الخيارات التعليمية، فيسعى الطلاب للحصول على شهادات تساعدهم على الحصول على هذه الوظائف عوضاً عن الاستثمار في شهادات أو خبرات عمل تحضّرهم للعمل في القطاع الخاص أو تؤهّلهم لريادة الأعمال.

أجندة الشباب خلال مرحلة ما بعد الربيع العربي

يبرز في المرحلة الانتقالية التي تلي الثورات، سؤال يتعلق بكيفية تعامل الأنظمة القديمة والجديدة تعاملاً فعالاً مع آمال الشباب العرب وطموحاتهم: تُرى هل تستطيع المنطقة الشروع بإصلاحات شاملة للهياكل المؤسسية المؤثرة على الشباب، تحقق نمواً اقتصادياً يستوعب طالبي العمل الجدد، وتستجيب للمطالب المتنامية للتعبير عن الرأي والمشاركة[3]؟ يقودنا هذا السؤال إلى ضرب من التناقض بين هدفين تسعى إلى تحقيقهما المجتمعات العربية، وخاصة تلك التي تمر بمراحل انتقالية. الأول هو ضمان دمج صوت الشباب في سياق سياسي سريع التغير، وجعل توقعاتهم جزءاً جوهرياً من صياغة السياسات. والثاني هو حاجة المجتمعات للشروع بمشاريع إصلاح مستدامة بعيدة الأمد تتصدى للأسباب الجوهرية لإقصاء الشباب، الأمر الذي قد يتطلب اتخاذ خيارات صعبة في بيئة سياسية معقدة، خيارات قد لا تنسجم على الأمد القصير، مع آمال الشباب العريضة ومطالبتهم بنتائج عاجلة.

وثمة مهمّة لا تقل سهولة. فالمعادلة الصعبة التي تواجهها جميع حكومات المنطقة حالياً هي كيفية استيعاب الضغوط قصيرة الأمد من دون تقويض الإصلاحات السياسية المستدامة بعيدة الأمد. وما زالت استجابة الحكومات للهشاشة والتغيير اللذين أفرزهما الربيع العربي تتسم إلى حد بعيد بطابع رجعي حتى الآن. لقد أسهم الإعلان عن مشاريع ضخمة للتوظيف في القطاع الحكومي، وعن زيادة الأجور وتعزيز الدعم الحكومي، في التخفيف في بعض الحالات من حدة التوترات السياسية الآنيّة. ولكن الحكومات لم تفعل في الواقع سوى القليل للتصدي للتحديات الاقتصادية بعيدة الأمد التي تواجه الشباب، إذ قد تؤدي هذه الإعلانات إلى بروز تحديات تعترض سبيل مساعي الإصلاح المؤسسي بعيد الأمد، من خلال تعزيز مؤسسات لا تحفز على توفير فرص العمل وتطوير المهارات.

3. للاطلاع على إطار عمل يتناول تحديات استيعاب الشباب في المنطقة، انظر "جيل في الانتظار: نظرة عامة على رحلة الانتقال من المدرسة إلى العمل إلى تكوين الأسرة"، بقلم نافتيج ديلون، بول داير، طارق محمد يوسف؛ في كتاب: "جيل في الانتظار: وعد لم يتحقق لشباب في الشرق الأوسط"، تحرير: نافتيج ديلون، طارق محمد يوسف (واشنطن: منشورات معهد بروكينغز، 2009).

4. ارجع إلى جواد صالحي أصفهاني ونافتيج ديلون، "انتقالات الشباب المتعثرة في الشرق الأوسط: إطار عمل لإصلاح السياسات"، ورقة عمل مبادرة شباب الشرق الأوسط رقم 8.

5. يمكن الاطلاع على إطار عمل للتفكير بشأن مقايضات السياسات في إدارة التحول الاقتصادي في "ما بعد الربيع: مقاربات ومنهجيات جديدة لتوظيف الشباب في العالم العربي"، نيويورك: منشورات جامعة أوكسفورد، 2012.

في الوقت نفسه، لم تطرح أي حكومة من حكومات الربيع العربي التي شُكلت مؤخراً رؤيةً اقتصادية تكسر بوضوح جمود الوضع الراهن. ومع تنامي الضغوط للتخفيف من وطأة الاضطراب الاقتصادي الذي حدث في مرحلة ما بعد الثورة، يرجح أن تتجه الحكومات الجديدة نحو استراتيجيات مشابهة للسابقة من حيث التوظيف والاستثمار القائم على القطاع الحكومي، لا سيما أن استمرار الاضطراب يشكّل بيئة لا تشجّع الاستثمارات الخاصة، وأن الكساد العالمي يقلّص صادرات القطاعات غير النفطية.

يمكن لتزايد الاستثمارات الحكومية على الأمد القصير أن تساعد في معالجة أسوأ أوضاع التوظيف، وفي تجنيب الفئات المستضعفة تبعات الانكماش الاقتصادي. ولكن المساعي الجديّة لوضع جيل الشباب المقبل على مسارات التحولات السليمة إلى مرحلة النضج، تتطلب بذل جهود مستدامة لمعالجة القواعد التنظيمية والمؤسسية الرئيسية التي تتحكم بالتعليم وأسواق التوظيف. كما تبرز الحاجة إلى بذل جهود جادة لتصميم برامج تراعي الهياكل الحالية، وتُطبَّق على نحو يحفز الشباب لتطوير المهارات التي تتطلبها أسواق العمل، ويحثّ المعلمين على التركيز على تطوير المهارات، ويشجّع القطاع الخاص على توظيف طالبي العمل المستجدين، ويدفع الأهل إلى مساعدة الشباب على خوض مغامرة بناء مستقبل مهني تتناسب مع تطلعات القرن الواحد والعشرين. وفي ضوء القيود السياسية الحالية، فإن أفضل ما يخدم توظيف الشباب العربي على الأمد القصير هو وجود برامج وسياسات مبتكرة وموجّهة يقودها رموز الربيع العربي، من الشخصيات البارزة حالياً في الفضاء العام.

من مشاريع الإصلاح الضخمة إلى الإبداع الاجتماعي

توجد في الحقيقة منهجيات جديدة كثيرة تعتمدها الحكومات والمؤسسات غير الحكومية للتصدي لتحدي بطالة الشباب. وتتراوح هذه المنهجيات من برامج اكتساب المهارات والتطوير المهني إلى برامج التمويل الصغير وريادة الأعمال الشبابية. لكن، وحتى في ظل غياب المعلومات عن مدى فعالية هذه البرامج، وقدرتها على إحداث تغييرات جذرية في الأوضاع القائمة، فإنّ مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني تنخرط أكثر فأكثر في مساعٍ لتطبيق حلول خلاقة، وتعمل غالباً بالترادف على نحوٍ يجعل الخطوط الفاصلة بينها غير واضحة. تستجيب هذه المساعي إلى الحاجة المتنامية إلى تفكير جديد وتجارب جديدة، عبر الابتكار في البرامج الجديدة أو في تطبيق البرامج التقليدية، إلا أنها تفتقر إلى نماذج إبداع اجتماعي جاهزة أثبتت جدواها في المنطقة؛ فنراها تهدف أساساً إلى سدّ العجز الذي تسببت به، أو لم تعالجه، مؤسسات التعليم التقليدي ومؤسسات سوق العمل؛ وتتجه للتركيز على تطوير المهارات، وجاهزية العمل، والإرشاد المهني، وتحديد العمل الملائم، وريادة الأعمال، وتطوير المشاريع. وتوضّح النقاط الست التالية ملامح مسألة توظيف الشباب في العالم العربي:

تطوير المهارات والتدريب المهني

تعاني المنطقة من تفاوت واضح بين مهارات الشباب ومتطلبات سوق العمل. ويمثّل التدريب على المهارات المتعلقة بالعمل أحد أولويات الاستثمار الاجتماعي، سواء كان تدريباً مهنياً متخصصاً أو تدريباً عاماً على المهارات الشخصية. كما أثبت التدريب على المهارات أنه المدخل الذي تعتمده مؤسسات المنطقة حين تضع برامج شبابية.

تتمتع هذه البرامج، سواء أجريت بالتعاون مع أنظمة مدرسية رسمية أو على التوازي معها، بإمكانية ردم فجوات مهمة خلّفتها المناهج التعليمية وأساليب التدريس التقليدية. قد تتفاوت هذه الفجوات بين بلد وآخر، لكنها تتمثل عموماً في مهارات الأعمال الأساسية، والتدريب على الحاسوب، والتدريب المهني الحديث، ولعلّ الأهم هو التدريب على المهارات الشخصية التي تشمل مهارات التواصل والعمل الجماعي والتفاوض والتعبير عن الذات، وما إلى ذلك.

كانت أنظمة المدارس الرسمية في أكثر دول المنطقة مستعدة لطرح تدريب على المهارات على شكل ملحقات بالمناهج التقليدية. فعلى سبيل المثال، تم إدراج برنامج "تعرّف على عالم الأعمال- Know About Business" الذي أعدته منظمة العمل الدولية ضمن الأنظمة المدرسية لستة بلدان في المنطقة، فيما تخطط خمسة بلدان أخرى لإدراجه. وأدت الظروف المواتية إلى قيام منظمات غير حكومية وأقسام مواطنة الشركات في القطاع الخاص بإطلاق عشرات المبادرات لتطوير المهارات التقنية والشخصية، من قبيل برنامج "انطلاقة" الذي أطلقته شركة شل الهولندية (Royal Dutch Shell). وسواء كانت برامج التدريب هذه خاصة بمهنة محددة أم لا، فمن الواجب أن تراعي احتياجات السوق المحلية ورأي قطاع الأعمال، كي تكون فعالة في رفع مستوى جاهزية الشباب للعمل. علاوة على ذلك، وفي ظل افتقار أسواق العمل إلى المرونة، يجب أن تطمئن المؤسسات إلى أنّ خريجي هذه البرامج قد طوّروا فعلاً المهارات المطلوبة، وإلا فإنها لن توظّف أعداداً كبيرة. لذا يغدو من المهم إجراء تقييمات واختبارات موثوقة في أعقاب هذه البرامج، ومنح الخريجين شهادات معترف بها تشير إلى المهارات التي اكتسبوها.

التعلم الخدماتي وبناء الخبرات

لا يفتقر الشباب الذي يدخلون سوق العمل في العالم العربي إلى المهارات التي تتطلبها أسواق العمل فحسب، بل تعوزهم أيضاً الخبرة والمعرفة ذات الصلة بعالم العمل. وفي حين تطلب المدرسة من الشباب نيل درجات عالية، والاستعداد للامتحانات العامة لحجز مقاعد جامعية من شأنها أن توصلهم إلى وظائف القطاع الحكومي المنشودة، فإن اكتساب الخبرات واستكشاف خيارات مهنية مختلفة لا يحظى إلا بتركيز ضعيف، ليجد أكثر الشباب أنفسهم في نهاية المطاف غير مستعدين لعالم العمل بعد مغادرتهم مقاعد الدراسة. تركّز المنهجيات الحكومية في التعامل مع هذه القضية على برامج سوق العمل القائمة وعلى الأعمال الحكومية، الأمر الذي قد يعالج جزءاً من احتياجات الشباب الملحة، خاصة أولئك الذين يتركون المدرسة مبكراً، ولكنها لا تفعل الكثير لتحضيرهم للعمل بعد نيل شهاداتهم.

ينبغي على القطاع الحكومي في كل بلد أن يركّز جهوده على إجراء إصلاح آليات التحفيز. لكنّ عليه، في الحد الأدنى، أن يركز على تزويد الشباب الذين يغادرون المدرسة مبكراً بفرص الانخراط في أنشطة خدميّة تساعد على بناء المهارات والخبرات ذات الصلة بالعمل، وتدعم أولويات التنمية الوطنية بآن معاً، ما يعني فتح نافذة أكبر للمنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني لإشراك الشباب في خدمة المجتمع، مع تشجيع العمل التطوعي في صفوف الشباب.

كما يتعيّن على الحكومات أن تعمل بصورة أكثر ديناميكية على تأسيس برامج خدمة وطنية. إنّ من شأن هذه البرامج السماح للشباب بتطوير وتطبيق مشاريعهم المحلية الخاصة لتلبّي الاحتياجات المحلية من جهة، وتزوّد الشباب من جهة أخرى بخبرات ومهارات قيّمة تعزّز جاهزيتهم المستقبلية للسوق. كما يمكن اعتماد سياسة مشابهة في بناء المهارات ضمن برامج خدمة العَلَم.

تسهيل الحصول على معلومات العمل والإرشاد المهني

لم تحظ البرامج الفعالة لمشاركة المعلومات باهتمامٍ في أسواق العمل الوطنية رغم ما تتسم به من أهميّة. ويبدي الشباب اهتماماً في العثور على عمل في القطاع الخاص، ولكنهم يتشكّون دوماً من جهلهم بكيفية البحث عن عمل بفعالية، أو كيفية تقديم أنفسهم إلى أصحاب العمل المحتملين. ونتيجة لذلك، كثيراً ما يبحث طالبو العمل الشباب كيفما اتفق عن فرص عمل تناسبهم.

تتقدم قلّة من مدارس المنطقة إرشاداً مهنياً فعالاً. وفي حين يوجد عدد متنامٍ من البرامج التي تهدف إلى مساعدة الشباب في مساعيهم لإيجاد عمل، فإن نحو 75 بالمئة من الشباب العربي (الذين استطلعت آراؤهم في تقرير مؤشر "صلتك" 2010) لم يستفيدوا من أي خدمة من هذا القبيل. على نحو مشابه، فإنّ جزءاً من التحدي الذي يواجهه القطاع الخاص على صعيد تحديد العمال المهرة يكمن في نقص المعلومات المنهجية عن المتقدمين إلى الوظائف، إلى جانب العجز عن تقييم مدى صلاحية المهارات المذكورة في بياناتهم.

بدأت الجامعات ومراكز التدريب في المنطقة بأكملها تدرك أهمية تقديم الإرشاد المهني وتحديد العمل الملائم لطلابها، وشرعت بتقديم مراكز إرشاد مهني ضمن مؤسساتها. ولكن الأعوام الأخيرة شهدت ابتكارات مهمة في هذا المجال، وخصوصاً الدور المهم الذي تلعبه تطبيقات الإنترنت والهاتف المتحرك، التي ترصد فرص العمل المتوفرة في كافة القطاعات ولدى جميع الشركات وأصحاب العمل. وقد بدأت مؤسسات مثل "سوقتل- SoukTel" تخطو خطواتها الأولى لتلافي التباين في المعلومات بين المتقدمين للعمل ومزودي فرص العمل، من خلال السماح للمستخدمين الشباب بإرسال سيرهم المهنية المختصرة عبر هواتفهم المتحركة، واستلام لوائح فرص العمل المتوفرة بواسطة رسائل نصية قصيرة (SMS).

كما تستخدم بعض مراكز الإرشاد المهني، مثل "مركز بداية" في قطر، مقاييس تقييم نفسية تساعد الشباب والمستشارين المهنيين على تحديد القدرات والملامح الشخصية والاهتمامات المهنية. وتستعين مراكز غيرها، مثل مركز "نهضة المحروسة" في مصر، بمتطوعين شباب ناجحين في أعمالهم ليقدّموا خدمات استشارية لنظرائهم الأصغر سناً. وفي حين يوجد مجال كبير لتقديم خدمات مبتكرة، فإن التحدي الأكبر يكمن في توسيع هذه الأنشطة ونشرها بحيث تصل إلى أعداد أكبر من الشباب.

تشجيع ريادة الشباب وتوفير التمويل

في سياق الإحباط العام الناجم عن عدم فعالية المنهجيات التقليدية في توفير فرص العمل، تعتبر ريادة الأعمال مفتاح التصدي لتحدي البطالة. ويتمتع المنطق القائل، بأن التشجيع على ريادة الأعمال لدى الشباب يعزز التوظيف الذاتي، بأهمية كبيرة؛ كما تحظى ريادة الأعمال باهتمام استثنائي من جانب شباب المنطقة. ووفقاً لبيانات استبيان "مرصد ريادة الأعمال العالمي- Global Entrepreneurship Monitor" للعام 2009، أبدى شباب المنطقة أكثر من غيرهم اهتمامهم بتأسيس أعمال خاصة بهم في غضون الأعوام الثلاثة المقبلة، وتراوحت نسبة هؤلاء بين 24 بالمئة في اليمن و68 بالمئة في تونس، في حين بلغ المعدل الوسطي العالمي 24 بالمئة فقط.

لكن احتمال أن يتخذ شباب المنطقة خطوات فعلية لتأسيس أعمالهم، كان في الوقت نفسه أضعف قياساً بنظرائهم في المناطق الأخرى. بالتالي، ورغم توقد روح المبادرة لدى الشباب العربي، لكنها ما زالت مكبلة بقيود كثيرة، تشمل صعوبة الوصول إلى أشكال مستدامة من التمويل وخدمات الدعم الفعالة. فعلى سبيل المثال، يكشف أحدث إصدار من "قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي- Global Financial Inclusion Database" أن وصول شباب المنطقة إلى التمويل هو الأدنى عالمياً، حيث لا يستخدم خدمات التمويل الرسمية سوى 12 بالمئة منهم.

وفي حين تتبقى بعض الفجوات البادية للعيان، شهدت المنطقة زيادة كبيرة في البرامج الموجهة للتدريب على ريادة الأعمال (مثلاً، "إنجاز العرب"، و"المساعدة تولّد الأمل" في الصومال، و"خديجة" في اليمن، وبرامج عديدة أخرى)، وثمّة عدد صغير، ولكنه متزايد، من مقدمي التمويل الأصغر والقروض الصغيرة الذين يوفرون القروض للشباب، رغم أن الضمانات والكفالات ما زالت تمثل مشكلة بارزة. كما بدأت تظهر ثقافة الاستثمار "الملائكي" في مشاريع الشباب، ولكن المبالغ المهمة التي جرى توفيرها لم تُستغل جميعها، نظراً لقلة عدد المؤسسات الريادية المبدعة الواعدة.

في خضم هذه المساعي المبعثرة، يبقى الغائب الأكبر هو وضع آليات لصياغة منظومات الريادة وبيئاتها الحاضنة، رغم ما تنطوي عليه هذه المنظومات من مجالات رحبة للإبداع. يكتسي التدريب الأساسي على الأعمال والوصول إلى مصادر التمويل بأهمية كبيرة لروّاد الأعمال، لكن من المهم أيضاً أن تتوفر لهم خدمات تطوير الأعمال، والنصح والإرشاد، والاحتضان، وضمانات القروض؛ بالإضافة إلى اتباع سياسات تشجّع ريادة الأعمال، قد تشمل تخفيضات ضريبية على المشاريع التي يديرها الشباب، أو دعماً للمؤسسات المالية التي توفر برامج تسليف شبابية، أو إعفاءً مؤقتاً من لوائح وأنظمة العمل التي من شأنها أن تحبط الأعمال الناشئة.

تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تبرهن الوقائع عالمياً أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثّل مصدراً مهماً لنشاط ريادة الأعمال وتوفير فرص العمل. ولا تشذّ المنطقة عن هذه القاعدة، رغم أن أصحاب العمل الكبار، في القطاعين الحكومي والخاص، اتجهوا نحو السيطرة على أسواق المنتجات، والاستئثار بخدمات مصرفية مميّزة، والهيمنة على قواعد المنافسة بما يلائم مصالحهم. نجم عن ذلك نقص في السياسات والبرامج التوجيهية التي تحفز نمو الأعمال الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في جزء كبير من المنطقة. صحيح أن مثل هذه البرامج قد لا توفر بيئة قانونية صديقة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولكنها قد تسفر عن مرونة في اللوائح الناظمة للمشاريع الناشئة، وتحسّنُ فرص التمويل، وتعزز مهارات رواد الأعمال، وتقدم إرشاداً استراتيجياً للشركات، وتدعم طرح نماذج أعمال مبدعة.

ورغم أنها ما زالت في مراحلها الأولى، فثمة عدد متنامٍ من المنصات التي تهدف إلى تزويد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بخدمات دعم عملي ومالي، من خلال الشركات الخاصة وصناديق رأس المال المغامر.

إنّ البناء على هذه الجهود، وتوجيهها نحو استثمارات ذات تأثير مباشر على توفير فرص العمل، يتطلب جهوداً أكثر تنسيقاً بين مختلف الأطراف المعنية في هذا الميدان، سواء من القطاعين الحكومي والخاص، أو من المنظمات الإقليمية غير الحكومية، أو من المانحين الدوليين. وما زالت الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، وكذلك الحكومية، تختبر تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال سياسات شرائية لمنتجات وخدمات في قطاعات محددة، ومن خلال علاقات شراكة بين القطاعين الحكومي والخاص تهدف إلى احتضان مؤسسات جديدة. أخيراً، فإن مجموعة من منصات التمويل الصغير تعدّل نماذج إقراضها لدعم المشاريع الكبيرة، وتدمج خدماتها مع التثقيف المالي والعملي.

المبادئ الجوهرية للابتكار الاجتماعي الموجّه للشباب

قد لا يكون الابتكار الاجتماعي بديلاً عن الإصلاحات الاقتصادية في التصدي لتحدي إقصاء الشباب، لكنه قد يشكّل في الوقت نفسه نموذجاً يقتدي به مجتمع السياسة والأعمال، ويحدث تغييراً حقيقياً في حياة شباب المنطقة من خلال تكراره وتوسيعه.

ثمة مبادئ جوهرية يجب أن تقود جهودنا الرامية إلى وضع حلول مبتكرة لأزمة توظيف الشباب:

- **أن تتسم الحلول بصبغة محلية:** ففي حين تقدّم تجارب المناطق الأخرى ثروةً من البرامج والسياسات المبتكرة التي يجب الاعتماد عليها في جوانب متنوعة من إدماج الشباب، ودروساً ينبغي الاستفادة منها، إلا أنّ الحلول الفعالة المستدامة يجب أن تراعي مصلحة المجتمع المحلي، وتستند على مرجعية محلية تراعي خصوصيات البلد.

- **ضرورة اعتماد منهجية شاملة:** بغضّ النظر عن القطاع المستهدف، فإن توفير فرص عمل شبابية يتطلب جهوداً متكاملة لإنشاء منظومة احتضان قادرة على إحداث التغيير. فلا جدوى من الاستثمارات التي تعالج حاجة واحدة فقط، كالتدريب على ريادة الأعمال مثلاً، إذا لم تتسق مع تلبية الاحتياجات الأخرى، كالوصول إلى التمويل وخدمات تطوير الأعمال.

- **الشراكات هي المفتاح:** لا يمكن مواجهة التحديات القائمة بجهود منفردة. قد نضع بعض الحلول المنعزلة المبتكرة، وقد نختبرها، ولكن ضمان تطبيقها بنجاح وتوسيعها بما يتلاءم مع حجم التحدي في المنطقة يتطلب الدعم من الحكومة والقطاع الخاص والأشخاص المؤثرين في المجتمع المدني، والتعاون فيما بينهم.

- **ضرورة استثمار مزايا التكنولوجيا:** أسهمت التكنولوجيا في تحقيق تطورات هائلة في النمو الاقتصادي والعولمة، ولكنها لم تُستغل بصورة ملائمة لمعالجة بطالة الشباب. يجب دعم الأفكار المبتكرة بمنهجيات تكنولوجية مبتكرة، لضمان تطبيق الحلول بفعالية وتعميمها على نطاق واسع.

- **تضمين الاستدامة:** يجب على برامج الشباب المبتكرة أن تتسم بالاستدامة. ويتطلب هذا من المؤسسات الابتعاد عن الاعتماد التقليدي على المانحين الكبار ومصادر التمويل الخاضعة لأولويات متغيرة. وعوضاً عن ذلك، يتعيّن على هذه البرامج أن تعتمد على مصادر عائدات مستدامة، تشمل تقديم خدمات مأجورة، وتكيّف حكومي، وتوليد دخل بديل، وتنويع مصادر التبرعات.

من التجارب الرائدة إلى المشاريع الواسعة والإصلاحات الشاملة

ستواصل الحكومات في أعقاب الربيع العربي استجابتها للضغط الشعبي والاضطراب الاقتصادي على الأمد القصير من خلال التوظيف والاستثمار اللذين يقودهما القطاع الحكومي. ومن غير الواقعي أن نتوقع غير ذلك، إذا أخذنا بعين الاعتبار هشاشة المناخ السياسي وغياب الثقة بين صنّاع السياسات. في غياب احتمال أن تبادر الحكومات إلى إصلاحات مؤسسية شاملة في المستقبل المنظور، فإن أفضل منهجية بديلة لمعالجة تحديات توظيف الشباب هي تحديد ووضع برامج مبتكرة مستدامة، والبرهان على نجاحها من خلال المراقبة والتقييم الصارمين، وتوسيع نطاق البرامج الناجحة.

يتعيّن لتوسيع نطاق البرامج أن يتسم بالشمولية، بحيث يعالج عناصر رئيسية في واقع الوظائف وتطوير الأعمال، مما يتطلب بناء تحالفات بين شركاء محليين من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي والجمهور الأوسع لإحداث التغيير. سيكون التغيير باستخدام هذه المنهجية تدريجياً في أفضل الأحوال؛ بيد أن إشراك أطراف مؤثرة متنوعة في المجتمع في صياغة وتنفيذ هذه البرامج، سيتيح للخبرات التراكمية المكتسبة من إنشاء برامج ريادية ناجحة ومن ثم تعميقها وتوسيعها، أن تسهم في نهاية المطاف في تغيير المزاج العام، وجعله يصب في مصلحة مشاريع أكثر شمولاً، وفي المساعدة على وضع الخطوط العامة للإصلاحات المستقبلية.

بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: محددات وتحديات

مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي؛ دومينيك غيوم، معاون رئيس دائرة، صندوق النقد الدولي؛ ديفيد فورسيري، خبير اقتصادي، صندوق النقد الدولي.

تحدٍّ مُلِحٌّ منذ فترة طويلة

يمثل التصدي لمعالجة معدل البطالة المرتفع تحدياً مستمراً منذ فترة طويلة، ولكنه بات ملحّاً أكثر فأكثر بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[6]. وتحتل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المرتبة الأولى عالمياً في معدلات البطالة (الشكل 1)، التي تشكّل إلى حد بعيد ظاهرة شبابيّة. إذ يصل معدل البطالة في فئة الشباب، الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً، إلى ضعفي معدلها الإجمالي على أقل تقدير. هذا فضلاً عن أنّ معدل بطالة شباب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي يبلغ 25 بالمئة، يزيد عن معدل بطالة شباب أية منطقة أخرى في العالم، بل إنّه يناهز 30 بالمئة في تونس (الشكل 1). كما أسهمت التطورات الاجتماعية والسياسية الأخيرة التي شهدتها المنطقة في تراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة. وشهدت معدلات البطالة ارتفاعاً في 2011 في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث سُجلت الزيادة الأكبر في تونس (نحو 7 نقاط مئوية) وفي مصر (نحو 3.5 نقطة مئوية).

على غير المألوف، فإن التعليم في هذه المنطقة لا يحمي من البطالة، بل إنّ معدل البطالة يتجه إلى الارتفاع طرداً مع ارتفاع المستوى التعليمي، وهو يتجاوز 15 بالمئة لدى الذين أكملوا تعليمهم ما بعد الثانوي في مصر والأردن وتونس.

عادةً ما تكون فترة بطالة الشباب، في أكثر مناطق العالم، أقصر من فترتها لدى الأكبر سنّاً، ما يعكس توجه الشباب الطبيعي للتنقل المتكرر بين الوظائف. فيما بطالة الشباب، في أكثر بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ناجمة عن انتظار العمل المناسب. لذلك، قد تكون فترات البطالة أطول، خاصة بالنسبة للشباب المتعلمين، الذين قد يحتاجون وقتاً أطول لإيجاد عمل جيد يناسب مهاراتهم. وهذه نقطة مهمّة، لأن فترة البطالة، لا حدوثها، هي العامل الأكثر إيذاءً لتراكم الرأسمال البشري.

العوامل الرئيسة الكامنة وراء بطالة الشباب

ثمّة عوامل رئيسة عديدة تكمن وراء تواصل ارتفاع معدل بطالة الشباب، منها النمو الكبير للقوى العاملة، وعدم توافق المهارات، وجمود سوق العمل والمنتجات، وضخامة القطاعات الحكومية، وارتفاع مستوى الأجور التحفظية.

التحول الديموغرافي

لعلّ الضغوط الديموغرافية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمثّل سبباً رئيساً في ارتفاع معدلات البطالة لدى الشباب في المنطقة. وتمتدّ جذور الاتجاهات الديموغرافية الراهنة إلى خمسينات القرن العشرين، إذ شهدت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إبّان الخمسين عاماً الماضية انخفاضات كبيرة في معدلات وفيات الأطفال، كما أدى تضافر عاملي انخفاض معدلات وفيات الأطفال وارتفاع معدلات الخصوبة ما بين خمسينات وثمانينات القرن العشرين إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني، ما أفضى إلى ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة بدءاً من سبعينات القرن العشرين حتى العام 2000 وما بعده.

شهدت القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمواً إبان العقد الماضي بمعدل سنوي وسطي يبلغ 2.7 بالمئة، وهو أسرع معدل نمو في العالم، باستثناء أفريقيا. وسيستمر هذا الرقم باحتلال مركز الصدارة متقدماً على معظم المناطق الأخرى. ويبقى عدد الذين ينضمون إلى القوى العاملة مرعباً، حيث يتوقع أن ينضم العقد المقبل نحو 10.7 مليون وافد جديد إلى سوق العمل، قياساً بـ 10.2 مليون في العقد المنصرم. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو القوى العاملة الشابة تدريجياً خلال العقد المقبل، ما يخفف مستوى العرض في سوق العمل (الشكل 2). وسيحدث التحول الديموغرافي في مرحلة أبكر في بعض البلدان، ومنها تونس على سبيل المثال.

عدم توافق المهارات

لم ينجم عدم توافق المهارات في سوق العمل بسبب عجز الاقتصاد عن توفير فرص عمل تتطلب مهارات عالية فحسب، بل وكذلك بسبب محتوى التعليم وطريقة تقديمه غير الملائمين أيضاً. لقد خطت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خلال العقود الماضية، خطوات واسعة في توفير التعليم، وارتفع المعدل الوسطي لسنوات الدراسة (لمن تبلغ أعمارهم 15 عاماً فما فوق) أربعة أضعاف ما بين العامين 1960 و2000، أي أكثر من أية منطقة أخرى في العالم. وفي 1999، بلغ متوسط سنوات الدراسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 5.3 سنة، متقدمة على جنوب آسيا (4.6 سنة)، ومنطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا (3.5 سنة)، فيما تسبقها منطقة شرق آسيا بعام واحد فقط (6.6 سنة)، وأمريكا اللاتينية والكاريبي (6.4 سنة). وعلى صعيد معدلات الأميّة، ما تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتخلف عن المناطق الأخرى في العالم. بالإضافة إلى ذلك، يستشهد رواد الأعمال دوماً بنقص المهارات المناسبة كمثال عن العوائق المهمّة التي تحول دون التوظيف (الشكل 3)، كما أن معدلات البطالة هي الأعلى بين الأشخاص الأكثر تعليماً. وإذا أخذنا كلّ ما سبق بعين الاعتبار، يتّضح أن أنظمة التعليم في المنطقة أخفقت في الإتيان بخريجين يتمتعون بالمهارات المطلوبة.

جمود سوق العمل

يشير تقرير التنافسية العالمية (2011-2012) إلى أنّ لوائح وأنظمة التوظيف والطرد من العمل في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعدّ أكثر تقييداً من الدارج في الدول الناشئة والنامية. وعلى نحو مشابه، تشير بيانات استطلاعات المشاريع إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضم، وسطياً، أعلى نسبة مئوية في العالم من المؤسسات التي تعتبر لوائح وأنظمة العمل عائقاً رئيساً أمام أعمالها. بالإضافة إلى ذلك، تظهر مؤشرات مرونة سوق العمل أن هذا الجمود مرتفع بصورة خاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الشكل 4)، ومن شأنه أن يحدّ كثيراً من توفير فرص عمل، لا سيما بالنسبة لطالبي العمل للمرة الأولى، نظراً لأنه يدفع المؤسسات إلى الإحجام عن التوظيف حتى لو جاء استجابةً لتغييرات مواتية في المناخ الاقتصادي.

ضخامة القطاعات الحكومية

تدفع الحكومات المركزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى فاتورة أجور حكومية في العالم (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، وتبلغ 9.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي قياساً بمعدل وسطي عالمي يبلغ 5.4 بالمئة. ومع أن ارتفاع فاتورة الأجور في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعكس جزئياً ارتفاع العمالة الحكومية، لكنه يعكس أيضاً ارتفاع أجور القطاع الحكومي في المنطقة بنسبة 30 بالمئة وسطياً عن أجور القطاع الخاص، مقارنة بانخفاضها بنسبة 20 بالمئة عالمياً. حيث كانت العمالة في القطاع الحكومي تشكل في مطلع هذا القرن نحو ثلث العمالة الإجمالية في سوريا، و22 بالمئة منها في تونس، ونحو 35 بالمئة في الأردن ومصر.

وليس هذا فحسب، بل إن حصص عمالة القطاع الحكومي أعلى كنسبة مئوية من العمالة غير الزراعية، فهي تصل إلى 42 بالمئة في الأردن و70 بالمئة في مصر. لقد أفضى الدور المهيمن الذي لعبه القطاع الحكومي كرب عمل، إلى تشويه نواتج سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأكملها، وأبعد الموارد عن قطاع خاص كان من شأنه أن يكون على الأرجح أكثر حيوية. لقد ضخمّت ممارسات التوظيف الحكومية توقعات الأجور إجمالاً، واعتُبرت الشهادات أكثر أهمية من المهارات الحقيقية، ما أثر على الخيارات التعليمية وأسهم في عدم توافق المهارات.

6. يركّز هذا البحث على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المستوردة للنفط، ما لم ترد إشارة بخلاف ذلك. وهي تتضمن الأردن وتونس وجيبوتي وسوريا ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا.

الأجور التحفظية المرتفعة

أدى الأمان الوظيفي الأكبر نسبياً، والأجور الأعلى، والمزايا الأكثر سخاءً، التي يمنحها القطاع الحكومي، إلى تضخيم توقعات الأجور لدى القادمين الجدد إلى سوق العمل. وفي الحقيقة، تزيد أجور القطاع الحكومي عن أجور القطاع الخاص في مصر وتونس بنسبة 48 و36 بالمئة على الترتيب. وتشجع الأجور والمزايا المرتفعة نسبياً العاملين على البحث عن فرص عمل في القطاع الحكومي عوضاً عن فرص عمل يرجح أن تكون أكثر إنتاجية في القطاع الخاص.

بالإضافة إلى ذلك، فإن سياسات إجازات الأمومة ورعاية الأطفال السخية تشجّع النساء على التركيز للظفر بوظائف في القطاع الحكومي. لكن الأساس في الإقبال على وظائف القطاع الحكومي يبقى متمثلاً في الأمان الوظيفي والتعويضات والمزايا الكبيرة، فضلاً عن نقص فرص العمل في القطاع الخاص. وجوهرياً، يبدو أن التركيبة أوجدت سوق عمل ثنائية، يمثل القطاع الحكومي فيها قطاع الأجور العالية والمزايا الكبيرة.

حاجة الدول المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لزيادة العمالة

يتعيّن على الدول المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كي تتمكن من استيعاب العاطلين عن العمل والمنضمين الجدد إلى القوى العاملة، أن توفر في العقد المقبل نحو 18.5 مليون وظيفة إضافية بدوام كامل[7]. وحتى إذا استطاعت تحقيق ذلك، ستبقى معدلات العمالة إلى السكان الذين بلغوا سن العمل أخفض من المعدلات المسجلة حالياً في أية منطقة أخرى.

ويتطلب الوصول إلى هذا الهدف المواظبةَ على تحقيق نمو اقتصادي أعلى، وإجراء إصلاحات لتحسين قابلية استجابة سوق العمل. وتشير حقيقة بقاء بطالة الشباب مرتفعة زمناً طويلاً إلى أن المشكلة تتخذ طبيعة بنيوية إلى حد بعيد، وأنها لن تُحَل بمجرد زيادة دورية في النتائج، بل تحتاج إلى نمو كبير مستدام، يوفر فرص عمل، ويلقى دعماً من بيئة اقتصاد كلي سليمة.

يتعيّن تحقيق نمو أعلى، ولكنه لن يكون كافياً لتخفيض البطالة بصورة كبيرة على الأمد المتوسط. ومن المستبعد أن يفضي النمو الاقتصادي الأكبر سوى إلى تأثير متواضع على بطالة الشباب، لا سيما في ظل غياب إصلاحات هيكلية تهدف إلى تحسين استجابة ظروف سوق العمل لتغييرات النشاط الاقتصادي. وفي هذا السياق، لا بد من تعميق سياساتٍ هيكلية من قبيل:

- تحسين مرونة سوق العمل، والذي سيكون ضرورياً لزيادة الطلب على العمالة على الأمد المتوسط، ولدعم استيعاب العمال الشباب الخارجيين في سوق العمل. وفي هذا السياق، ستكتسي بأهمية بالغة الإصلاحاتُ التي تهدف إلى تخفيض تكاليف التوظيف والبحث عن عمل.

- تحسين مناخ الأعمال وتحفيز المنافسة في سوق المنتجات، والذي من شأنه أن يسهم في تخفيض البطالة على الأمد المتوسط. وبصورة خاصة، فإنّ التقليل من عوائق الدخول سيكبح من قوة السوق، ومن أعباء الإيجارات، وسيخفض الدعاوي المتعلقة بالأجور، وسيردم الهوة بين الإنتاجية والأجور الحقيقية. علاوة على ذلك، قد يؤدي اشتداد المنافسة إلى إضعاف مواقع أرباب العمل في المساومة، وإلى زيادة تكاليف العمالة بأجور أعلى. كما أنّ انخفاض التشارك على الإيجارات سيؤدي إلى تقليص الوقت المصروف في البحث عن فرص العمل في القطاعات عالية الأجور. بالإضافة إلى ذلك، فمن شأن إجراء تحسينات في مناخ الأعمال وتحفيز المنافسة في سوق المنتجات، أن يعزّز مقومات النمو على الأمد المتوسط.

- معالجة مسألة عدم توافق المهارات، والتي من شأنها أن تخفض معدلات بطالة الشباب. وفي هذا السياق، يكتسي بأهمية فائقة تعديل المناهج بما يلائم احتياجات القطاع الخاص، وإصلاح سياسات القبول في الجامعات، وتحسين جودة الأنظمة التعليمية.

- تحسين آليات التوظيف وسياسات التعويض في القطاع الحكومي. يجب أن تركز إجراءات التوظيف في القطاع الحكومي بصورة أكبر على المهارات والمنافسة، وبدرجة أقل على المؤهلات الورقية. علاوة على ذلك، فإنّ من شأن تعزيز الصلة بين التعويضات والأداء، وتطبيق سياسات ترقية وظيفية تستند على الجدارة والاستحقاق، أن يرسل الإشارات الصحيحة بشأن تشكيل المهارات لدى الشباب.

- تخفيض حجم القطاع الحكومي. تميل القطاعات الحكومية الضخمة إلى مزاحمة الاستثمار الخاص، وإلى تخفيض حجم القطاع الخاص والنمو المستدام على الأمد المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تستتبع القطاعات الحكومية الضخمة ضرائب أعلى، قد تكون ذات آثار سلبية على الطلب الإجمالي وعلى سوق العمل.

الاضطراب الاجتماعي والسياسي المستمر

لقد أسفر الاضطراب الاجتماعي والسياسي المستمر في المنطقة عن حاجة ملحّة إلى الشروع بتطبيق إجراءات على الأمد القصير، على أن تفضي إلى منافع طويلة الأمد.

تحويل الاستثمار في البنية التحتية إلى آلية لتوفير فرص العمل

قد يُحدث الاستثمار في البنية التحتية أثراً لا يستهان به على توفير فرص عمل، حتى على الأمد القصير. فعلى سبيل المثال، تشير الأدلة الواردة من أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى إمكانية توفير قرابة 40 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة سنوياً على الأمد القصير لكل مليار دولار أمريكي يجري إنفاقه على مشاريع البنية التحتية. بالقياس، يمكن لإنفاق 1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي على البنية التحتية في تونس ومصر، مثلاً، أن يوفر ما يصل إلى 87 ألف فرصة عمل جديدة في مصر و18 ألف فرصة عمل جديدة في تونس على الأمد القصير. لذلك، وبغية إحداث تأثير سريع، يمكن أن يسعى صنّاع السياسات في المنطقة إلى تقديم مشاريع بنية تحتية قابلة للتطبيق، خططها جاهزة، وتولد فرص عمل كثيرة، مع الحفاظ على الاستدامة المالية. ولن تزود سياسة من هذا القبيل فحسب فرص العمل المأجور، بما يشمل الشباب، بل ستعزز أيضاً النمو طويل الأمد، ما يؤدي إلى استدامة توفير فرص عمل.

7. عدد الوظائف الجديدة التي سيتم توفيرها هي أكبر بكثير في عموم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

دعم نشاط القطاع الخاص من خلال سياسات كلية شاملة

للتشجيع على تأمين الوظائف، يستطيع صناع السياسات دراسة إمكانية طرح حوافز ضريبية أو ضمانات ائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المبشّرة التي تولد فرص عمل كثيرة، مثلما جرى في كثير من الأسواق الناشئة والاقتصادات التي مرّت بمراحل انتقالية أثناء الأزمة المالية العالمية. كما إنّ إزالة العوائق التي تعترض سبيل الحصول على القروض تمثّل مساعدة مهمة لهذه المشاريع.

توسيع برامج التدريب الواعدة استناداً إلى النجاحات السابقة في المنطقة

تقدم المنطقة مجموعة متنامية من برامج التدريب الواعدة الموجهة للشباب. ومن أمثلة ذلك، مؤسسة التعليم من أجل التوظيف (EFE)، التي تعمل حالياً في دول عدة في المنطقة، تشمل مصر والأردن والمغرب. تعمل مؤسسة التعليم من أجل التوظيف مع مؤسسات وقطاعات لتقييم الطلب على المهارات ولتقديم برامج تدريب مخصصة للشباب. وقد نجحت هذه المؤسسة، من خلال ما توفره من تدريب نظري في الصفوف وعملي في مواقع العمل، في تزويد طالبي العمل بمهارات الأعمال، وفي توفير وظائف للشباب العاطلين عن العمل. ففي الأردن مثلاً، تمكّن 85 بالمئة من خريجي هذه البرامج من الحصول على وظائف، يقابلهم 86 بالمئة في المغرب، ممن حصلوا على وظائف وعلى فرص تدريب داخلي. ويجب أن يسعى صنّاع السياسات إلى توسيع برامج واعدة من هذا القبيل وتكرارها.

طرح برامج تدريب جديدة فعالة ومدروسة

إذا أخذنا في الحسبان ضخامة مستوى بطالة الشباب والحاجة الملحة للتصدي لها، فربما يرغب صنّاع السياسات في إطلاق استثمارات جديدة في برامج تدريب جيدة التصميم، بالإضافة إلى توسيع برامج التدريب التي حققت بعض النجاح. ومن المهم كثيراً أن يبادر صنّاع السياسات إلى التصرّف الآن، مع العلم أن حصد فوائد الاستثمارات الجديدة قد يستغرق بعض الوقت. يمكن في هذا الصدد تعلّم بعض الدروس من تجارب بلدان أخرى عند تصميم برامج من هذا القبيل. فعلى سبيل المثال، تشير تقييمات برامج تدريب الشباب في أمريكا اللاتينية إلى أن البرامج القائمة على الطلب، التي تقدم تدريباً عملياً في العمل، وتركز على تكوين المهارات الأساسية والشخصية، وتراقب الأداء، وتقيّم التأثير، هي البرامج ذات التأثير الإيجابي على التوظيف وعلى مكاسب المشاركين فيها.

في الوقت نفسه، وعند تصميم حلول قصيرة الأمد لبطالة الشباب، يجب أن تضمن الحكومات ألا تؤدي هذه الحلول إلى إلحاق الأذى بالهدف طويل الأمد المتمثل في تأمين وظائف بشكل مستدام وتشكيل المهارات المنتجة. على سبيل المثال، وفي ضوء الاضطراب السياسي المستمر وحالة الغموض السائدة، قد تستسلم الحكومات لإغراء توفير فرص عمل غير ضرورية على جناح السرعة في القطاع الحكومي المتضخم سلفاً. فمثل هذه السياسات يغدو التراجع عنها فيما بعد أمراً عسيراً على الأغلب، وهي تسفر عن تشويه حوافز سوق العمل، وحجب الموارد عن قطاع خاص قد يكون أكثر حيوية ونشاطاً. كمثال آخر، وبالرغم من مقاصده الحسنة ودوره في تخفيف الضغوط، فمن شأن تقديم الدعم للشباب المتعلمين العاطلين عن العمل، أن يعزز عدم توافق المهارات لدى الوافدين المستقبليين إلى سوق العمل، إذا كانت مؤهلات الحصول على دعم من هذا القبيل تستند فقط إلى الشهادات الأكاديمية والمهنيّة.

تحويل القوى العاملة إلى رأسمال

باختصار، يعتبر تحويل القوى العاملة الضخمة والمتنامية إلى رأسمال بدلاً من تحويلها إلى عائق، مدخلاً مهماً لنجاح التصدي لتحدي بطالة الشباب الهائل في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المستوردة للنفط. وهذا سيتطلب ضمان نمو مستدام ضخم يوفر الكثير من فرص العمل، كما سيتطلب تعديل التعليم والتدريب على نحو يحدّ من عدم توافق المهارات، ويعزز مرونة سوق العمل، ويحافظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

الشكل 1: البطالة الإجمالية وبطالة الشباب حسب المنطقة (2010)

المصدر: بيانات منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي.

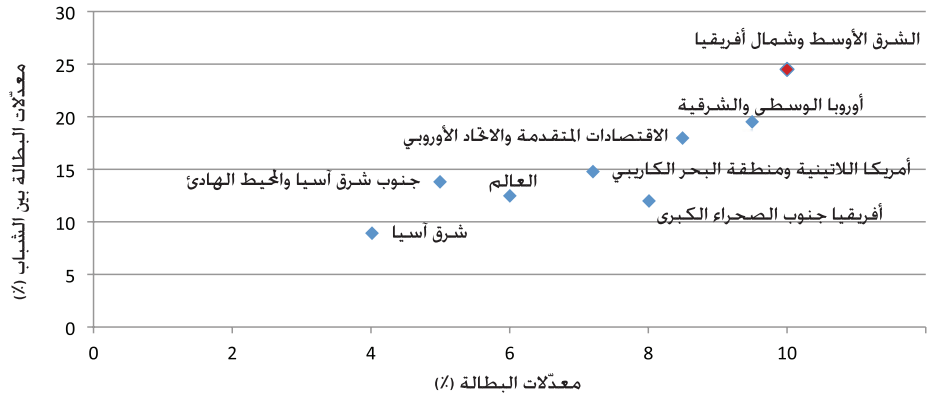

الشكل 2: القوى العاملة (1990-2020) (بالآلاف)

المصدر: منظمة العمل الدولية (2011).

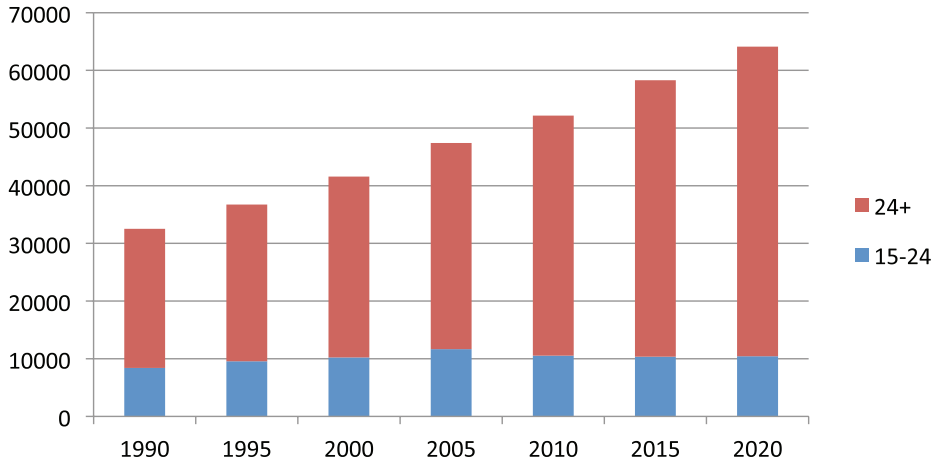

الشكل 3: مرونة سوق العمل 2008 (0 = الأقل مرونة؛ 10 = الأكثر مرونة)

المصدر: قاعدة بيانات الحرية الاقتصادية العالمية.

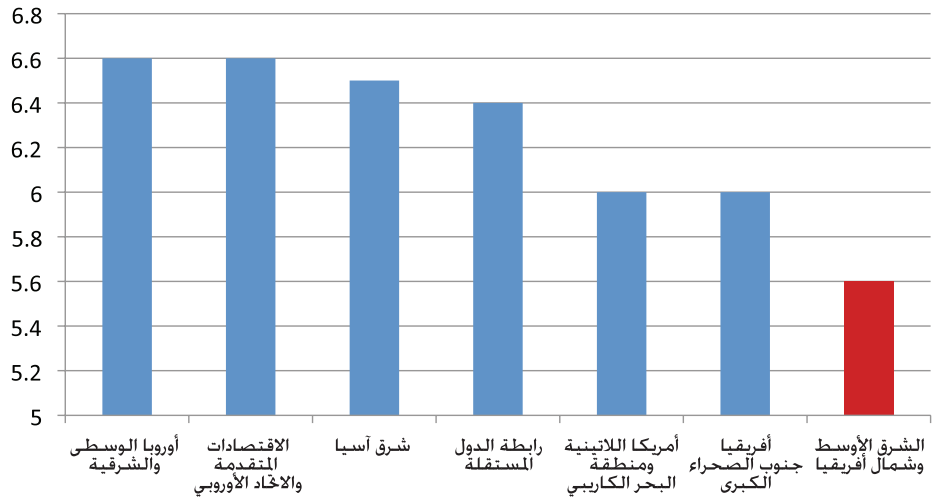

الشكل 4: المؤسسات التي تعتبر مستوى مهارات العمل عائقاً رئيساً

المصدر: البنك الدولي، ونتائج استبيانات المشاريع.

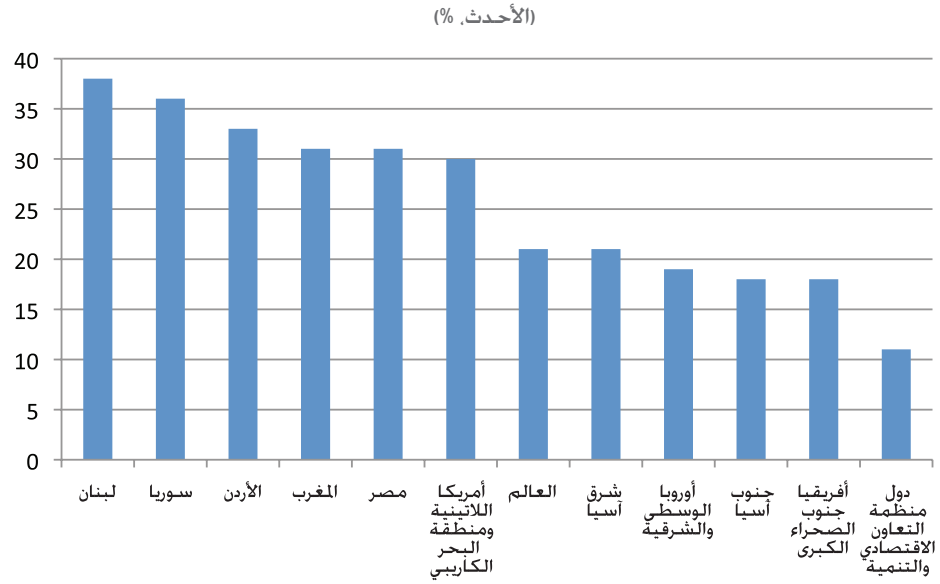

على جميع القوارب أن ترتفع معاً: تمكين المرأة اقتصادياً في الشرق الأوسط

داليا مجاهد، محلّل أول ومدير تنفيذي، مركز غالوب للدراسات الإسلامية[8]

يرى مركز غالوب للدراسات الإسلامية أن تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في الشرق الأوسط، يوجب على صانعي السياسات أن يركّزوا على الارتقاء بالتنمية البشرية الشاملة في بلادهم، بدلاً من التركيز على برامج موجّهة إلى نوع اجتماعي (جندر) بذاته، أو إلى علمنة النظم الاجتماعية.

شهد التحصيل العلمي بين نساء الشرق الأوسط زيادةً كبرى منذ خمسينات القرن العشرين. فقد ازداد مثلاً معدل نسبة عدد سنوات دراسة المرأة إلى عدد سنوات دراسة الرجل من 0.2 في 1970 إلى 0.7 في 2010. هذا فضلاً عن أنّ متوسط عمر النساء المتوقع كان في 2009 أعلى من مثيله لدى الرجال، بواقع 74.1 سنة و70.5 سنة على التوالي.

لكن، وعلى النقيض من خطواتها المثيرة للإعجاب في مجال التعليم، لا يزال نصيب المرأة العربية في سوق العمل من بين أدنى معدلاته في العالم. إذ لم تشهد مشاركة النساء في القوى العاملة في منطقة الشرق والأوسط وشمال أفريقيا سوى تزايد بطيء للغاية بلغ 0.17 بالمئة منذ سبعينات القرن العشرين. بل إنّ نحو ربع إناث المنطقة فقط يشاركن في العمالة، في حين أنّ هذه النسبة تربو على 50 بالمئة في بقية دول العالم.

وفيما ينحي البعض باللائمة بشأن هذا الواقع على صعود القيم الدينية المحافظة في العالم العربي، يشير آخرون إلى بطء نمو فرص العمل في المنطقة عموماً. وتستكشف هذه الدراسة عوامل تمكين المرأة اقتصادياً في الشرق الأوسط، وما ينبغي لصانعي السياسات فعله، في ضوء هذه النتائج، إذا كانوا ينشدون زيادة مساهمات المرأة الاقتصادية.

المرأة تريد الحقوق والدّين

وكما هو الحال لدى العديد من المراقبين الغربيين، فقد أثار صعود الأحزاب السياسية الإسلامية في تونس ومصر حفيظة العديد من النشطاء العلمانيين في مجال حقوق المرأة العربية وقلقهم من أن التغيير الذي ساعدت المرأة على تحقيقه قد غدر بها. فعلى سبيل المثال، كتبت مشيرة خطاب، التي كانت تشغل منصب وزيرة الأسرة والسكّان المصرية إبّان نظام مبارك، **أن قطار التغيير، ومنذ الانتفاضة، لم يخلفهن وراءه فحسب، بل إنه في الحقيقة انقلب عليهن... وأن الخطاب الديني أيقظ منظومة القيم المحافظة التي كانت تمرّ في مرحلة سُبات، وتلاعبَ بها حارماً المرأة من حقوقها.**

وفيما استُغلّ الخطاب الديني طويلاً لإنكار حقوق المرأة، يبدو أن النساء يرفضن محاولات زرع صراع بين إيمانهنّ وتمكينهنّ. فالمرأة العربية تريد معاً الدين والحقوق المتساوية. فغالبية النساء والرجال عبر البلدان المضطربة سياسياً تريد مستوى معيّناً من التأثير الديني في القانون، على الرغم من اختلاف آراء الناس كثيراً بين بلد وآخر إزاء دور الشريعة الإسلامية. فأولئك الذين يرفضون إطلاقاً أي دور تشريعي تضطلع به الشريعة الإسلامية، يشكلون في كل بلد أقليةً تتراوح نسبتها بين 10 بالمئة في تونس و1 بالمئة في مصر واليمن.

وعلاوة على ذلك، فإن الدعم الذي قدّمته المرأة المصريّة لحزب الحرية والعدالة المصري، وكذلك لحزب النور المصري، يماثل تقريباً دعم الرجل لهما. كما لم يظهر فرق بين آراء النوعين الاجتماعيين حيال ما إذا كان "من مصلحة مصر أن يهيمن الأخوان المسلمون على البرلمان". والبارز هنا أنّ أنصار الأحزاب الإسلامية المصرية يزعمون على قدم المساواة مع أنصار الجماعات السياسية الليبرالية أنهم يدعمون حقوق المرأة في العمل، وفي المساواة أمام القانون، وحتى في رفع دعاوى الطلاق.

الشكل (1): المرأة العربية، كما الرجل العربي، تريد اعتماد الشريعة مصدراً للتشريع الجديد

- "ما هو الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الشريعة الإسلامية في التشريع؟ هل ينبغي أن تكون المصدر الوحيد للتشريع؟ أم أن تكون فقط أحد مصادر التشريع؟ أم أن لا تكون مصدراً للتشريع؟".

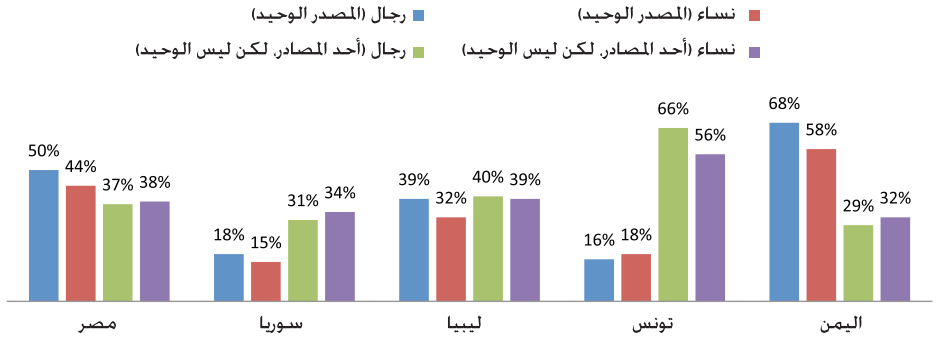

الشكل (2): "هل توافق أو لا توافق على العبارات التالية؟". تظهر النسب المئوية لمن اختاروا: "أوافق".

- ينبغي للمرأة أن تمتلك حقوقاً قانونية متساوية مع الرجل.
- ينبغي السماح للمرأة بتقلد أي وظيفة خارج المنزل تمتلك مؤهلاتها.
- يجب أن تمنح المرأة حق رفع دعوى الطلاق.

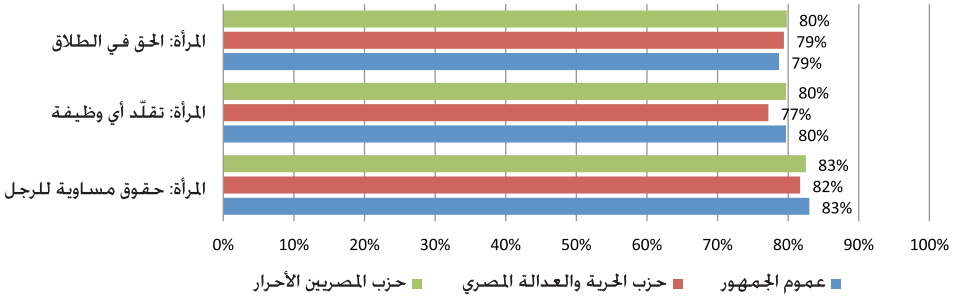

8. داليا مجاهد، محلّل أول ومدير تنفيذي، مركز غالوب للدراسات الإسلامية في واشنطن العاصمة. نشرت بحوث غالوب المشار إليها ضمن تقرير صدر مؤخراً بعنوان: "بعد الانتفاضات العربية: النساء والحقوق والدين وإعادة البناء- After the Arab Uprisings: Women on Rights, Religion, and Rebuilding". يمكن الحصول عليه من الموقع الإلكتروني: muslimstudies.gallup.com.

ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ عدم وجود "إجماع أنثوي" عبر العالم العربي على ماهيّة الدور الذي يضطلع به الدين في التشريعات الجديدة. بل إن استطلاعات غالوب وجدت أن آراء المرأة العربية في الدول التي شملها الاستطلاع تتشابه مع آراء الرجل في بلدانها، أكثر بكثير من تشابهها مع آراء المرأة في بلدان أخرى في المنطقة. وهذا يشير إلى أن الأوضاع التاريخية والثقافية المحلية هي التي تصوغ الآراء إزاء دور الشريعة في المجتمع، وليس وجود وجهات نظر أنثوية عامة تعمّ المنطقة.

في المقابل، يوجد اتفاق أكثر بين النساء عبر الحدود الوطنية حول دورهنّ في المجتمع، وضرورة تفعيله وتمكينه. فقد وافقت تسعة أعشار نساء تونس ومصر واليمن على ضرورة أن تكون المرأة قادرة على العمل في أي وظيفة مؤهّلة لها. وهنا نعثر على أكبر فجوة بين آراء النوعين الاجتماعيين. فعلى الرغم من أن معظم الرجال يوافقون على ضرورة منح المرأة الحق في العمل في أي وظيفة مؤهّلة لها، فإن دعمهم يقل عن دعم النساء بنسبة تتجاوز 10 بالمئة في العديد من البلدان.

المشاكل الاقتصادية، وليس الدين، تؤثر سلباً على حقوق المرأة

لا شك أن رأي الرجال بحقوق المرأة مهمّ. وقد وجدت مؤسسة غالوب أنه كلما زاد دعم الرجل مشاركةَ المرأة في العمالة في بلد معين، زاد بالمقابل احتمال أن تشغل المرأة وظائف مهنية. وبالتالي فإن السؤال الرئيسي هو: ما الذي يدفع قدماً الآراءَ التقدمية حيال حقوق المرأة بين رجال العالم العربي؟ هل يرتبط دعم الرجال للشريعة بانخفاض تأييد حقوق المرأة؟ الجواب هو لا. فآراء الرجال الدينية لا ترتبط على الإطلاق بكيفية نظرتهم إلى مساواة المرأة بالرجل. بدلاً من ذلك، فثمّة عوامل واقعيّة أكثر تدفع الرجال إلى دعم مساواة المرأة. فكلما ازدادت سعادة الرجال، وازداد تعليمهم واستقرت وظائفهم، ازداد دعمهم حقوق المرأة.

لهذه الأسباب، ثمّة تداعيات غير متوقعة للمشاكل الاقتصادية التي أعقبت الانتفاضات العربية، لا تقتصر على تدنّي مستويات المعيشة، بل تتعداها إلى تدنّي حقوق المرأة. إذ وجد محللو غالوب أن مساندة رجال العالم العربي للمساواة القانونية بالمرأة، ولحقّها في تقلّد أي وظيفة تتأهّل لها، لا ترتبط بدعمهم الشريعة الإسلامية، بل ترتبط بمستوى الرضا عن حياتهم، وعن عملهم، وبغيرها من تدابير التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كالتعليم والمرتبة التي تحتلها الدولة على مؤشر التنمية البشرية. وهذا يشير إلى أن المشاكل الاقتصادية تشكّل، من حيث المبدأ، تهديداً لحقوق المرأة يفوق الدعم الشعبي للتشريعات الدينية.

الشكل (3): "هل توافق أو لا توافق على العبارات التالية؟ ينبغي السماح للمرأة بتقلد أي وظيفة خارج المنزل تمتلك مؤهلاتها".

* استناداً إلى بيانات عام 2010.

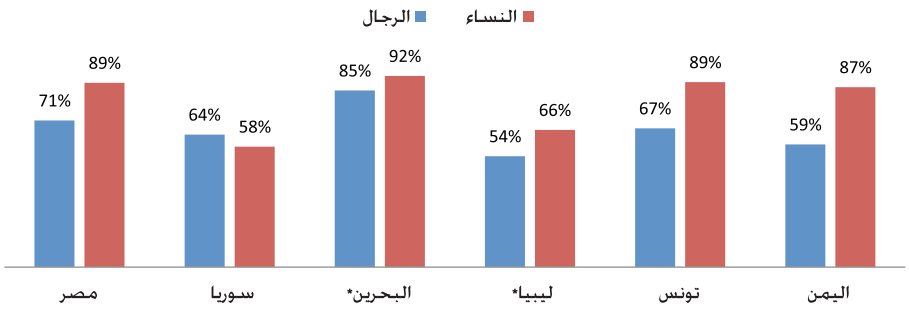

الجدول (1):

- "هل توافق أو لا توافق على العبارات التالية؟ ينبغي السماح للمرأة بتقلد أي وظيفة خارج المنزل تمتلك مؤهلاتها. ينبغي للمرأة أن تمتلك حقوقاً قانونية متساوية مع الرجل".
- ما هو الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الشريعة الإسلامية في التشريع؟ هل ينبغي أن تكون المصدر الوحيد للتشريع؟ أم أن تكون فقط أحد مصادر التشريع؟ أم أن لا تكون مصدراً للتشريع؟".

نظرة الرجل إلى حقوق المرأة مرتبطة بالتطوّر والتنمية، وليس بدعمه للشريعة			
المفاهيم العامة مستويات بين الرجال في كل بلد		الرجال: ينبغي السماح للمرأة بتقلد أي وظيفة تمتلك مؤهلاتها خارج المنزل (موافق)	الرجال: ينبغي للمرأة أن تمتلك حقوقاً قانونية متساوية مع الرجل (موافق)
الرجال الذين يقولون إن الشريعة ينبغي أن تكون المصدر الوحيد للتشريع (%)	لا يوجد ارتباط		
مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي للفجوة بين الرجل والمرأة			
توظيف الرجال (%)	معامل الارتباط الخطي (معامل بيرسون)	.761**	.541*
	القيمة الاحتمالية(Sig. (2-tailed	.000	.025
	عدد الدول في هذا النموذج	17	17
ازدهار الرجل (%)	معامل الارتباط الخطي (معامل بيرسون)	.642**	.482*
	القيمة الاحتمالية(Sig. (2-tailed	.005	.050
	عدد الدول في هذا النموذج	17	17
الرجال الذين يقولون إن دخلهم الحالي يؤمن لهم معيشة مريحة	معامل الارتباط الخطي (معامل بيرسون)	.602*	.591*
	القيمة الاحتمالية (Sig. (2-tailed	.010	.012
	عدد الدول في هذا النموذج	17	17
جودة التشريعات	معامل الارتباط الخطي (معامل بيرسون)	.688**	.613*
	القيمة الاحتمالية (Sig. (2-tailed	.007	.020
	عدد الدول في هذا النموذج	14	14
نتائج مؤشر التنمية البشرية	معامل الارتباط الخطي (معامل بيرسون)	لا يوجد ارتباط	.635*
	القيمة الاحتمالية (Sig. (2-tailed		.036
	عدد الدول في هذا النموذج		11

** يعدّ الارتباط معنوياً عند قيمة احتمالية 0.01.
* يعدّ الارتباط معنوياً عند قيمة احتمالية 0.05.

تمكين المرأة يستوجب التركيز على التنمية البشرية

يتعيّن النظر إلى تمكين المرأة كجزء من نهج شمولي يمثّل رافعةً للمجتمع ككل، بما يشمل الرجل أيضاً. ولا ترتبط التنمية البشرية فقط بدعم الرجال حقوق المرأة وبزيادة تمكين المرأة اقتصادياً، وإنما ترتبط أيضاً بما تقول المرأة إنها تريده. ووفقاً لاستطلاعات غالوب، فمشاكل المرأة وأولوياتها في جميع أنحاء المنطقة لا تتعلق بنوع اجتماعي معين، بل تعكس التحديات التي تواجهها بلدها: البطالة، وعدم الاستقرار، ورداءة نظم التعليم.

يعدّ هذا الرسم البياني واحداً من أهم التعبيرات عن مدى ترابط الأوضاع التعليمية للنساء والرجال، حيث تظهر فيه النسب المئوية للذكور والإناث غير المتعلّمين عربياً في المجتمعات العربية الغنية والفقيرة، وكذلك عالمياً في البلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي المتوسّط والعالي. وفي حين أن الفجوة بين النوعين الاجتماعيين أكبر من حيث الأرقام المطلقة في البلدان العربية الأفقر، وأصغر في بلدان العالم الأغنى، فإن حظ المرأة في نيل التعليم الرسمي يقل دوماً بنسبة 20 بالمئة تقريباً عن حظ الرجل، بغض النظر عن مكان عيشهما. وبعبارة أخرى، فإن الفجوة بين النوعين الاجتماعيين تضيق كلما تحسّن أداء الذكور. وهذا يشير إلى أن تقليص الفجوة بين النوعين الاجتماعيين يقتضي من الجهود الرامية إلى تحسين تعليم الفتيات أن تكون جهوداً شاملة، وأن تعالج مشكلة التعليم معالجة شاملة.

يمكن قول الأمر ذاته عن التنمية الاقتصادية. حيث بيّن رونالد إنجلهارت، الذي درس لعشرات السنين القيم العالمية من خلال "استطلاع القيم العالمية- World Values Survey"، أنّ التنمية البشرية في أي مجتمع تقريباً تبدأ بالتحديث الاقتصادي والتنمية، الأمر الذي يتطلب بدوره إدماج المرأة في العمل، ما يفضي في النهاية إلى تغيير ثقافي، وليس العكس. يشير البعض إلى أن الركود الاقتصادي، وخاصة في العالم العربي، يمكن أن يعزى إلى القصور في استثمار طاقات المرأة كمورد بشري بسبب القيم الثقافية التقليدية. لكن، ومع ارتفاع معدلات البطالة بين الذكور العرب، لا يبدو أن المسألة مسألة نقص في استخدام الموارد البشرية، بل مسألة انخفاض الطلب على هذه الموارد جرّاء نقص الفرص الاقتصادية بشكل عام.

الشكل 4: فجوة التعليم بين الرجال والنساء

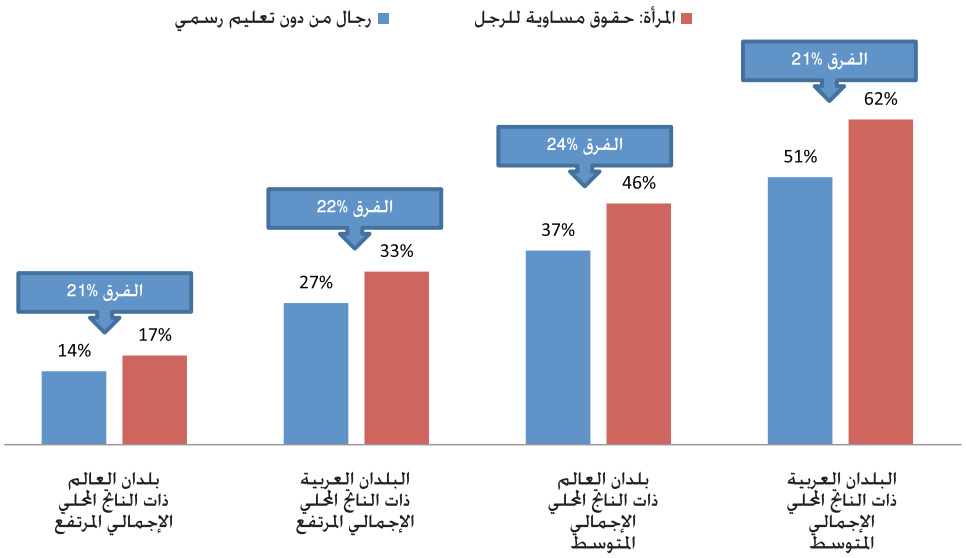

بناء مجتمع مدني عربي يشجّع النمو الاقتصادي

تيمور كوران ، أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية، وأستاذ "أسرة غورتر" للدراسات الإسلامية، جامعة ديوك

يحتاج العالم العربي إلى توفير ما يصل إلى 80 مليون فرصة عمل جديدة حتى حلول العام 2020، وذلك فقط من أجل استيعاب الداخلين الجدد إلى أسواق العمل وتخفيض البطالة إلى مستوى مقبول. لكن زيادة الطلب على العمالة بهذا المعدل يتطلب استثمارات هائلة. وإذا كان التحدي يتمثّل في إنجاز ذلك من غير حدوث هجرة واسعة ضمن المنطقة، فإن على رؤوس الأموال الجديدة أن تتدفق في المقام الأول إلى البلدان الأكثر سكاناً، أي إلى مصر والسودان والجزائر والعراق والمغرب، التي تشكل بمجموعها ثلثي عدد سكان العالم العربي.

في العام 2007، أي قبيل الأزمة الاقتصادية العالمية، مثّل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في هذه البلدان الخمسة 0.72 بالمئة من المجموع العالمي لهذا الاستثمار، أي أقل من ربع مجموع حصة هذه البلدان من زيادة السكان والتي بلغت 3.08 بالمئة. إن هذا السجل الضعيف في اجتذاب رؤوس الأموال يعكس البيئة غير المواتية للاستثمار في معظم البلدان العربية ذات الكتلة السكانية المرتفعة. كما أن مؤشر التنافسية العالمي 2011 - 2012 الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يضع المغرب والجزائر ومصر في النصف الأسفل من القائمة التي ضمت 142 بلداً؛ وذلك في حين اختفى السودان والعراق اللذان تمزقهما الحرب من القائمة تماماً، فهما إلى أقصى حد غير تنافسيين.

بات من المعروف أن البلدان العربية تفتقر إلى التنافسية جرّاء عوامل منها تقادم النظام التعليمي وضعف تمويله، وعدم مرونة سوق العمل، وتباين الأسعار، والتحجر البيروقراطي، إضافة إلى المحسوبية وتفشي الفساد. ولطالما كان قادة العالم العربي مدركين لهذه المشكلات. لكن تقاعسهم أو ترددهم في القيام بإصلاحات ذات معنى، ينبع في بعض الأحيان من استفادتهم، أو استفادة حلفائهم، من الحالة القائمة. على أن السبب الأكثر عمقاً وعمومية هو افتقارهم إلى الشرعية السياسية، ما يعني افتقارهم إلى رأس المال السياسي الضروري من أجل التغلب على مقاومة المصالح المتجذّرة. ونتيجة ذلك، فإن حالات الفشل الاقتصادي التي تبدو جلية في الإحصائيات الخاصة بالتنافسية والاستثمارات الأجنبية نابعة من الفشل السياسي.

الأسباب السياسية لتدني الاستثمارات

توفّر المؤشرات السياسية التي تعدّها سنوياً مؤسسات دولية، كالبنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية و"بيت الحرية- Freedom House"، أدلةً على سبب عدم تمتع القادة العرب بمكانة مرتفعة في أعين شعوبهم. كما أنّ حكم القانون وشفافية الحكومة يعانيان من ضعف واضح وفقاً للمعايير العالمية المعاصرة. إن حالات فشل الأداء السياسي هذه تفسر إخفاق القادة العرب في إنجاز إصلاحات تعليمية ومالية وتنظيمية وإدارية تعزّز تنافسية اقتصاداتهم وتستقطب رؤوس الأموال إليها وتزيد عدد المواطنين العاملين.

تتجلى هنا إذن العلاقات السببية بين الأداء السياسي والأداء الاقتصادي، وهذا أمر لا تنفرد به هذه المنطقة دون غيرها بتاتاً. إذ تبين الدراسات التي تتناول دولاً عديدة أن ثمّة علاقة ارتباط إيجابي بين حصّة الاستثمار للفرد الواحد وبين الأداء السياسي، سواء قيس ذلك بمقياس الشفافية، أو بحكم القانون، أو بالحرية. إن الحسابات المتعلقة بالسلامة والأمان، إضافة إلى حسابات التكلفة، هي ما ينأى برأس المال بعيداً عن البلدان ذات الحكم الرديء صوب البلدان التي تتمتع بمزيد من الديمقراطية وبقدر أقل من الفساد والحرية النسبية.

ومن هنا، فسوف تشهد البلدان العربية مزيداً من الاستثمارات عندما تحكمها أنظمة أكثر ديمقراطية، يُنظَر إليها على أنها أكثر شعبية، وبالتالي أكثر استقراراً. هذا فضلاً عن أن الاستثمارات الجديدة ستأتي جزئياً من مصادر عربية. لكن الواقع الآن أنه حتى الصناديق السيادية العربية تلجأ إلى الاستثمار المكثف خارج العالم العربي، وفي ذهنها ما تشهده المنطقة من اضطرابات سياسية.

وإذا كانت العوامل السياسية تزيد من تحدي البطالة في العالم العربي، فإن الأمر يستحق إلقاء نظرة أكثر تدقيقاً على المصادر المؤسسية للنظم السياسية في هذه البلدان. ولا يشمل هذا الحكومات فقط، بل يضم أيضاً المؤسسات غير الحكومية. ففي البلدان التي تتمتع بكفاءة نسبية في الحكم، تكون السياسات الحكومية مضبوطة مؤسسياً (عن طريق تقاسم السلطات على سبيل المثال)، وكذلك عن طريق المنظمات غير الحكومية التي تنهض بدور الوسيط بين الأفراد والدولة. تشكل هذه المنظمات غير الحكومية بمجموعها مكوناً رئيسياً من مكونات ما ندعوه باسم المجتمع المدني، الذي يقوم بوظائف منها "ضبط" قادة الحكومة. إن إلزام الحكومات بتطبيق القانون والعمل ضمن الحدود التي تراها المنظمات غير الحكومية حدوداً مقبولة يسمح للقادة ببناء الشرعية وباكتساب قبول شعبي. والنتيجة هي أن قدرات المجتمع المدني في العالم العربي تتصل اتصالاً حقيقياً بتحديات تعزيز الاستثمار وتوفير الوظائف.

المجتمع المدني ومناخ الاستثمار

تشير دراسة عمرها عشرون عاماً إلى وجود 13 ألف منظمة غير حكومية مسجلة في مصر، بما في ذلك الجمعيات الخيرية والنقابات المهنية وغرف التجارة والاتحادات المهنية؛ ومازال هذا العدد في نمو مستمر منذ ذلك الوقت. لكن عمل هذه المنظمات، رغم كثرة عددها، كان ضعيفاً فيما يتعلق بمراقبة مسؤولي الدولة ومساءلتهم. ولم يتمتع إلا قليل من هذه المنظمات بالقدرة أو النفوذ الكافيين لمنع الموظفين من خرق القانون أو الالتفاف عليه. كما لم تكن هذه المنظمات فعالة في كشف الفساد وحشد احتجاجات شعبية ضد مرتكبيه. وكما هي الحال على امتداد العالم العربي، يخرق الموظفون القانون دائماً من غير عقاب، وتتفشى بينهم الرشوة وكذلك النظرة المتسامحة تجاهها. أما لو كان في العالم العربي منظمات غير حكومية أكثر قوة ونفوذاً، فقد كان من الممكن لهؤلاء الموظفين أن يخشون من المخاطرة بخرق القانون، وللفساد أن يتراجع تحت ضغط التهديد بفضحه.

وخلاصة القول هي أن من شأن إصلاحات بنيوية تعزز المنظمات غير الحكومية في العالم العربي أن تحسّن أداء الحكومات العربية اقتصادياً. وعند ذلك، فإن من شأن حوكمة أفضل تتم عبر رقابة وتوازنات (ضبط وموازين) سياسية مستمرة بنفسها أن تجعل العالم العربي يبدو، وعلى نحو متزايد، مكاناً أكثر أماناً وربحية للاستثمارات. وعند ذلك، سيتوجّه قدر أكبر من الاستثمارات العالمية إلى البلدان العربية، فيزداد الطلب على اليد العاملة العربية. وهكذا، فإن تقوية المجتمع المدني تحفّز ارتفاع معدل العمالة العربية.

لكن، وحتى إذا جرى فوراً إطلاق جميع الإصلاحات السياسية الضرورية، فإن ظهور آثارها على أسواق العمل يتطلب وقتاً، جراء عوامل منها استمرار النظرة إلى حساب المخاطر. فعلى ضوء التاريخ السياسي للعالم العربي، لا تتناقص المخاطرة الاستثمارية المفترضة في البلاد العربية إلا على نحوٍ تدريجي، حتى في ظل أفضل الشروط.

وعلى أية حال، فإن الآثار الاقتصادية لوجود منظمات عربية غير حكومية أكثر قوة لن تكون إيجابية على نحوٍ موحد تماماً. ذلك أنّ من المتوقع للنقابات العمالية والاتحادات المهنية متزايدة القوة أن تستخدم نفوذَها المتعاظم بغية المحافظة على المزايا التي كان يتمتع بها أعضاؤها في ظل الأنظمة السابقة. بل من الممكن أيضاً أن تحاول تعزيز تلك المزايا من خلال تطبيق قيود إضافية على المنافسة. والواقع أنه تجري المحافظة على مقيّدات دخول السوق، بالإضافة إلى غيرها من حواجز الأسواق، حتى في المجتمعات الأكثر حرية وأكثر ديمقراطية. وفي هذا الصدد، يبدو الفارق بين المجتمعات الاستبدادية والمجتمعات الديمقراطية فارقاً في الدرجة وليس في النوع. إذ أنّ معاناة المجتمعات الديمقراطية أقل من غيرها، ليس لأن مواطنيها لا يحبون أن يستأثروا بالمزايا دوناً عن المجتمع، بل لأن إنفاذ الحريات المؤسسية وحريات التعبير الواسعة يعززان فرص المؤسسات المتضررة في مقاومة السياسات المضادة للتنافسية.

نعيد تلخيص ما سبق بالقول إن الإصلاحات التي تقوي المجتمع المدني العربي سوف تميل، على الأمد البعيد، إلى زيادة العمالة من خلال رقابة وتوازنات تفضي إلى ضبط الحكومات والمجتمع المدني نفسه. لكن هذه ليست القناة الوحيدة لتأثير المجتمع المدني في توفير فرص العمل. فالإصلاحات أيضاً تشجع التوظيف الذاتي من خلال تعزيز روح المبادرة إلى ريادة الأعمال.

المجتمع المدني باعتباره محفزاً لريادة الأعمال

تعني ريادة الأعمال، فيما تعنيه، تحديد الفرص غير المستفاد منها، والاستفادة من هذه الفرص بما يحقق مكسباً اجتماعياً. وبمقدور الوكالات الحكومية تلبية الدور الذي تضطلع ريادة الأعمال به من خلال العثور على "مساحات شاغرة" في الاقتصاد العالمي، وتعميم المعلومات ذات الصلة، وإرساء البنية التحتية من أجل النجاح في اقتناص الفرص، وتوسيع نطاق إقراض مستثمري القطاع الخاص الراغبين في ركوب مخاطر ريادة الأعمال. وفيما يخص هذا الجزء، تستطيع المؤسسات التنموية الدولية دعم هذه المهام من خلال توفير الخبرات والمساعدة المالية.

وكما يشير داني رودريك في كتابه "اقتصادٌ واحد ووصفاتٌ كثيرة- One Economics, Many Recipes" الذي جاء نقداً للاستراتيجيات التنموية التي لا تأتي بجديد، فإن الحكومات والمنظمات فوق القومية تلعب أدواراً بناءةً متنوعة فيما يتعلق بتكوين الثروة وتوفير فرص العمل. وستتحسن، بطبيعة الحال، فرص نجاح ريادة الأعمال طالما كانت جهات القطاع الخاص (بما يشمل رواد الأعمال الربحيّة والمنظمات غير الحكومية) مشاركة في استقصاء الفرص ومتابعتها والتواصل بشأنها. والواقع أن الرسالة الشاملة التي يقدمها رودريك هي أن السياسة التنموية السليمة عملية تكرارية تشتمل على ملاحظات وتعاون مستمرين بين فاعلين متعددين، وإعادة تقييم متكررة استجابة للمعلومات الجديدة، وحالة مستمرة من التجريب والتكيف في مواجهة حالات الفشل.

يعتمد التوزيع الأمثل للأدوار على قدرات الفاعلين المشاركين. وكلما ازدادت قدرات الوكالات الحكومية باتت أكثر قدرة على دعم ريادة الأعمال دعماً فعالاً. لكننا نرى في حالة العالم العربي أن البيروقراطيات الحكومية محشوة بأشخاص معينين سياسياً مرتبطين بأنصار يتمتعون بالمزايا. وغالباً ما يكون هؤلاء البيروقراطيون غير مؤهلين للخروج برؤى جديدة. فضلاً عن مشكلة أخرى، وهي أن الثقافة البيروقراطية تكون أميل إلى تفادي الابتكار والتجريب.

وعلى الرغم من أن هذه الخصائص مشتركة بين البيروقراطيات في كل مكان، إلا أن الأمر يتعلق بالدرجة هنا. إذ تميل بيروقراطيات العالم العربي إلى الارتباط بجماعات مصالح ضيقة خاصة. كما أنها متكلسةٌ إلى حد غير معتاد. ولهذه الأسباب، فمن غير الواقعي أن نتوقع من الحكومات العربية أن تبرع في تحديد مواطن استثمار عالمية للشركات العربية المستقبلية. وليس لنا أن نتوقع منها أيضاً أداءً جيداً حيال إزالة حواجز الدخول المضرّة خصوصاً للعمالة الشابة، الميالة تحديداً إلى الانفتاح على الابتكار والتجريب.

لكن، ومهما بلغ ضعف أداء الحكومات العربية في تشجيع ريادة الأعمال، فإن تعاونها أمر ضروري لإزالة العقبات الإجرائية ولدعم توفير البنية التحتية الضرورية في الوقت المناسب. وهذا ما يشدد على الحاجة إلى الإصلاح الحكومي باعتباره جزءاً من أي حزمة مبادرات ترمي إلى توفير ملايين فرص العمل الجديدة لمن هم في سن العمل، وهي الفئة التي تشهد نمواً سريعاً في العالم العربي. يمكن مع الزمن تخفيف الصعوبات البيروقراطية من خلال تحويل الوكالات الحكومية من هيئات تنظم عمليات السوق، كما كان متصوراً لها في ظل الصيغ المختلفة من "الاشتراكية العربية"، إلى فاعلين يضيفون إلى السوق، ويلتزمون من حيث الأساس بدعم الفعالية الاقتصادية.

وهنا تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تساعد في عملية التحول من خلال تحديد مكامن القصور البيروقراطي، وعبر بناء دوائر لأنصارها تتوجه إلى تلك المكامن، وتطوير مشاريع الإصلاح، وتدارس الحلول الممكنة وتنفيذها، والضغط على أصحاب السلطة السياسية من أجل نيل دعمهم، وتنفيذ التغييرات ومتابعتها. كما لا تكتفي المنظمات غير الحكومية، من خلال هذه الأدوار، بالمساهمة في إعادة إنشاء الحكومة عبر التحليل والإقناع؛ لكنها تعمد أيضاً إلى الخصومة التي لا بد أن تستفزّ مقاومة المصالح البيروقراطية الراسخة.

أشكال التكامل بين الحكومة والمجتمع المدني

لا تقتضي مسؤولية اختيار وتنفيذ سياسات النمو وتوفير فرص العمل أن تكون منوطةً حكراً على الحكومات وحدها، أو على المجتمع المدني وحده. ذلك أن للحكومة والمنظمات غير الحكومية أدواراً متكاملة لا غنى عنها. ومن هنا، فإن التحدي لا يكمن في الاختيار بين الاثنين، بل في ضمان تعاونهما. فالحكومات تعمل على توفير البنية التحتية وأداء المهام التنظيمية التي لا تستطيع مؤسسات المجتمع المدني القيام بها. وبالتالي، فإن التعاون من أجل إنشاء الطرق في العالم العربي، في المستقبل المنظور على أقل تقدير، يجب أن تقوده الحكومات. ويمكن قول الشيء نفسه عن سياسات الصحة العامّة الأساسية، كالوقاية من الجائحات والأوبئة مثلاً. لكن، وحتى في هذه المجالات نفسها، فإن المنظمات غير الحكومية تتمتع غالباً بقدرة أفضل من الحكومة على المراقبة وتحديد الاحتياجات ورصد أوجه القصور.

ومن أسباب ذلك أن لدى هذه المنظمات أنصاراً مؤهلين على نحو فريد، كمستهلكين للخدمات الحكومية، لتقديم الملاحظات اللازمة. والسبب الآخر هو أن البنية متعددة المراكز التي يتسم بها المجتمع المدني، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين وحداته الكثيرة، يقلل من احتمال ميله إلى الوقوع في قبضة الجماعات المستفيدة من استمرار الوضع القائم. وهناك سبب آخر يجدر ذكره، وهو أن تعددية منشأ المنظمات غير الحكومية وتنوّع أهدافها واختلاف ميول أنصارها تؤدي إلى إغناء مساهماتها في النقاش الدائر حول كفاءة الخدمات الحكومية.

وكما أنّ كفاءة الحكومة تعتمد على المجتمع المدني، فإن حيوية المجتمع المدني تعتمد، في مجالات كثيرة، على جهات أخرى تضمن إنفاذ العقود والاتفاقات. غالباً ما تعمل المنظمات غير الحكومية على غايات متقاطعة، كما هي الحال بالنسبة للنقابات العمالية ومنظمات الموظفين الساعية لسنّ تشريعات تحدد الحد الأدنى من الأجور، وكما هي الحال أيضاً بالنسبة للبيئيين وسلاسل الفنادق فيما يتعلق بالسياحة مثلاً. فمن غير قيود تفرضها الحكومة، يمكن أن تعمد المنظمات المتنافسة إلى الاحتيال، بل العنف أحياناً، في تحقيق أهدافها. ومن هذا المنظور، فإن الحكومات، وعبر واجباتها الحمائية، تحمي المنظمات غير الحكومية من أن يفترس بعضها بعضاً. وعلى نحو حَرفي، فإنها تحمي المجتمع المدني من التدمير الذاتي.

تبرز حالات التكامل بين الحكومة والمجتمع المدني بوضوح في حملات الترويج للصادرات. إذ تتمتع الحكومة من خلال شبكاتها الدبلوماسية بميزة وفورات الحجم والمجال فيما يخصّ نشرَ المعلومات المتعلقة بالمنتجات المحلية. ومن ناحيتها، فإن غرف التجارة والاتحادات المهنية، فضلاً عن الشركات الخاصة طبعاً، تملك معلومات أفضل مما يملكه البيروقراطيون الحكوميون عن المنتجات والأسواق المحتملة.

ثمة مثال آخر يتّضح في مهمة ملاءمة المناهج المدرسية مع الاحتياجات المتنامية لدى الشركات. فبما أن الحكومة هي "المُشغِّل الرئيسي" لشبكة المدارس العامة ورب العمل الرئيسي في هذا القطاع، فإن لها دوراً بالغ الأهمية في هذه العملية. لكن شركات القطاع الخاص، والاتحادات الصناعية، والمؤسسات التعليمية، مؤهلة أكثر من الحكومة لاستشراف الاحتياجات المستقبلية للقطاع الخاص، وقادرة أيضاً على تقديم ملاحظات قيّمة بشأن

أداء المدارس ونجاح البرامج التعليمية. وبالتالي فإن التعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية أمر أساسي للوصول إلى الأهداف العامة.

تحديات اللبرلة السياسية

اعتادت جماهير البلاد العربية، عبر عشرات السنين من الخطاب المتمركز حول الدولة، على معاملة التنمية الاقتصادية التي توجهها الحكومة باعتبارها تتسم بالكفاءة والفعالية. كما اعتادت النظرَ إلى ريادة الأعمال الخاصة على أنها مشبوهة بطبيعتها. وهكذا فإنّ منحَ المجتمع المدني دوراً أكبر في صياغة وتنفيذ وتقييم وإعادة تصميم سياسات النمو والتشغيل في العالم العربي لن يكون أمراً سهل القبول في نظر الناس. صحيح أن الثورات العربية التي أطلقها بائع فاكهة تونسي وقع ضحية إساءة الشرطة قد أوقدت النقاش في العالم العربي بشأن دور الحكومات، إلا أنها حفّزت أيضاً الاهتمام بتعزيز حرية التنظيم والتعبير. لكن بيروقرطيات المنطقة ظلت متورّمة، وهذا في حد ذاته عَرَضٌ من أعراض قلة التوظيف بشكل عام. والأسوأ من ذلك، هو عدم وجود أي جماعات كبرى قامت بوضع برامج من أجل إصلاحات جذرية في عملية صنع القرار الحكومي، أو عدم وجود برامج متناسقة كهذه على أقل تقدير.

إضافةً إلى ما تقدم، فإن المجتمع المدني العربي غير مستعد هو نفسه لتولي كامل مسؤوليات "تقييد" الدولة والمشاركة في تحولها. فهناك منظمات غير حكومية في العالم العربي تدار على نحو أوتوقراطي، ما يحد من قدرتها على توفير ملاحظات من الأسفل إلى الأعلى. وهناك كثير من المنظمات التي اعتادت الخضوع في أمور تعتبرها السلطات الحكومية أموراً لا يجوز الاقتراب منها. إن سياسة تجنّب النزاع من قبل هذه المنظمات نابعة جزئياً من مخاوفها من الانتقام، لكن جزءاً آخر ينبع أيضاً من عدم استعدادها لإزعاج البيروقراطيين الذين تربطها بهم علاقات عمل. هذا فضلاً عن أنّ قسماً من هذه المنظمات قد أسسته الحكومات نفسها من أجل استجلاب مساعدات خارجية مخصصة للمنظمات العربية الخاصة. لكن لابد لهذه المنظمات غير الحكومية من التحوّل إذا كان لها أن تكون رقيباً على السلطة الحكومية وأن توفر ملاحظات ذات معنى فيما يخص نشاطات الحكومة.

ومن جديد، ينتج عن ذلك كله أن المشكلات السياسية الكامنة خلف ضعف الأداء الاقتصادي في العالم العربي غير قابلة للتذليل على الأمد القصير. ولعل من التبعات السيئة لذلك أنه من المستبعد لتلك الاستثمارات الضخمة اللازمة من أجل تأمين عشرات ملايين فرص العمل في العالم العربي أن تصبح حقيقة فعلية خلال سنوات قليلة. فمن غير التزامات تتمتع بالمصداقية بشكل ما من أشكال إشاعة الديمقراطية، سيتوجّه رأس المال المتوفر إلى أماكن أخرى. وسيعمل التباطؤ الاقتصادي في أجزاء أخرى من العالم على زيادة صعوبة اجتذاب رؤوس الأموال إلى العالم العربي المزدحم بالسكان والذي يحتاج إلى توسع كبير في فرص العمل.

إطلاق إصلاحات تستطيع فرض نفسها

إن اعتماد أداء الحكومة وأداء المجتمع المدني، كل منهما على الآخر، يشكل حلقة مفرغة، لكنه يتيح حيزاً لبعض التفاؤل الحذر. فإذا بدأت الإصلاحات بشكل ما، يحتمل لها أن تبدأ بتتابع لتغذّي نفسها بنفسها.

لنفترض، مثلاً، أن الحكومة المصرية المنتخبة عمدت إلى تبني حزمة إصلاحات هيكلية. ولنفترض أيضاً أن الدول العربية النفطية الغنية راحت تقدم الدعم السخي إلى مصر خلال عملية التحول هذه. ستجري الأمور على نحوٍ جيد، وفي نهاية السنة، ستظهر علامات على التحسن الاقتصادي، بما يشتمل على نمو توفير فرص العمل. إن المنافع الناجمة عن ذلك يمكن أن تؤدي إلى اتساع القاعدة الجماهيرية المؤيدة لزيادة اللبرلة السياسية، وإلى زيادة نفوذ المنظمات غير الحكومية المناصرة للإصلاح، وكذلك إلى زيادة استجابة الوكالات الحكومية للضغوط الاجتماعية بما يشكّل نموذجاً يمكن أن تقتدي به بلدان عربية أخرى. ومن الممكن في هذه الحالة أن يتواصل النمو الاقتصادي العربي، وبالتالي الطلب على العمالة العربية، من خلال عملية تحول تتوالد ذاتياً.

ومع ترسخ انطلاقة اللبرلة السياسية وإشاعة الديمقراطية واللامركزية، ستشعر المنظمات غير الحكومية بحرية التعبير عن الرأي والتحدث عن حالات قصور العمل الحكومي على أوسع نطاق. وعندما يصبح المعارضون غير خائفين من اتهامهم ببذر الشقاق، فإن المناقشات المتعلقة بالمشكلات التنموية ستكتسب مزيداً من العمق، وسيشعر المواطنون الأفراد باستعداد أكبر لانتقاد قادة المنظمات والمؤسسات التي تمثلهم. ومن خلال التسامح مع المعارضة الرزينة وتجنب معاقبة الآخرين لمجرد اعتراضهم على سياسات بعينها، يعمل مختلف الفاعلين على تشجيع اللبرلة السياسية وتعميقها.

ما من صيغة سحرية لإطلاق هذه "الحلقة الحميدة". يظهر التاريخ السياسي للبلدان التي تتمتع بأنظمة ديمقراطية ناضجة أنماطاً كثيرة من التتابع، تَشكَّلَ كلٌّ منها بفعل ظروف وشروط فريدة إلى هذا الحد أو ذاك. لكن الانتفاضة الجارية في العالم العربي، والتي تحمل معها إمكانيات إنتاج صدمات لاحقة، وفرت أفضل فرصة للمنظمات غير الحكومية، منذ نصف قرن، كي تعزز قوتها واستقلاليتها، كما وفرت فرصة كبيرة أيضاً للوكالات الحكومية لكي تنفتح على ما تقدمه المنظمات الخاصة من مساعدات وملاحظات.

المراجع:

Al-Sayyid, Mustapha K. "A Civil Society in Egypt?" *Middle East Journal, 47 (1993): 228-42.*

Rivlin, Paul. *Arab Economies in the Twenty-First Century.* New York: Cambridge University Press, 2009.

Rodrik, Dani. *One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions, and Economic Growth* (Princeton: Princeton University Press, 2007).

Yom, Sean L. "Civil Society and Democratization in the Arab World." *Middle East Review of International Affairs*, 9 (2005): 14-33.

مفارقة الحصول على القروض: استعصاء أسواق المال العربية بين شدّ المحرومين منها وجذب أصحاب المصالح المترسخة

محمد العسيس، أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية بالقاهرة

يواجه العالم العربي مهمة ثقيلة تتمثل في توفير 80 مليون فرصة عمل خلال العقد المقبل، بغية مواكبة النمو السكانيّ فيه. وتتطلب هذه المهمّة الكبرى تحقيق نمو متين، فضلاً عن إجراء تحول هيكلي يشمل المشهد المؤسسي والتنظيمي والتعليمي في المنطقة كلها. لكنّ رحلة توفير الوظائف في المنطقة تبدأ بخطوة أساس، ألا وهي إعادة تأهيل الأسواق المالية فيها. ويكتسي الحصول على القروض بأهمية حيوية في مسيرة الوصول إلى اقتصاد ديناميكي متنامٍ، فهو يجمع المدّخرات ويوصلها إلى الاستثمارات الأكثر استحقاقاً؛ كما أنه يعمل على تنويع المخاطر، ويقلل تكلفة المعلومات والمعاملات.

لقد تسبّبت الأسواق المالية المتخلفة، وذات الخدمات الضعيفة، بعرقلة المنطقة عن تحقيق إمكانيات نموها لعدة قرون. ففي حين تأسست بورصة أمستردام، مثلاً، في العام 1602، نرى أن غالبية بلدان العالم العربي انتظرت إلى ما بعد منتصف القرن العشرين لتحقيق مثل هذه الخطوة. وغالباً ما يفسّر تأخر الأسواق المالية في العالم العربي انطلاقاً من تحريم الربا. لكن هذا المنطق يفشل في معالجة حقيقة أن أوروبا تمكنت بالفعل من تطوير هذه الأسواق رغم وجود تحريمات مماثلة للربا في كل من الديانتين المسيحية واليهودية. وفضلاً عن ذلك، فإن الصيرفة الإسلامية التي جرى تطويرها لمعالجة هذه التحريمات الدينية، لم تبدأ إلا منذ وقت قريب، إضافة إلى أن قطاع المصارف المتوافقة مع الشريعة يظل سوقاً تخصصية حتى الآن، ذات انتشار محدود لدى شريحة ضيقة من المجتمع. وفي المحصّلة، ما زالت حالة الأسواق المالية الإقليمية حتى هذا اليوم بعيدة جداً عمّا يمكن أن يؤمل منها.

الأسواق المالية العربية: الوضع الراهن

يعاني القطاع المالي العربي من خلل هيكلي تجعله غير متنوع، وغير تنافسي، وقليل الانتشار، إضافة إلى كونه مفرط التركيز:

مؤسسات مالية تفتقر إلى التنوع: تشهد السوق المالية العربية هيمنة كبيرة من مصارف لديها كميات كبيرة من الأصول والبترودولارات، وذلك بما يعادل 130 بالمئة من الدخل القومي الإجمالي[9]. وبالمقارنة مع غيرها من المؤسسات، نجد أن المنافذ المالية البديلة، كالصناديق المشتركة، ومؤسسات التأمين، وصناديق التقاعد الخاصة، والتمويل الأصغر، تعادل مجتمعة أقل من 7 بالمئة من الناتج القومي العام[10]. أي أن الأسواق المالية العربية تظل، باستثناء القطاع المصرفي، قليلة الأهمية وقليلة التطور، وضحلةً أيضاً.

... **في بيئة غير تنافسية:** لقد تسببت الاستعصاءات التنظيمية من جهة، والمؤسسات والدوائر الحكومية المهيمنة من جهة أخرى، في الحدّ من قوة الانضباط التي يمكن أن توفرها المنافسة في الأسواق المالية العربية. وفي حين باشرت البلاد العربية في إصلاح القطاع المالي، فإن العوائق التنظيمية أمام دخوله تبقى مرتفعة، ومازالت المصارف الحكومية مهيمنة بأصول ناهزت 33 بالمئة من إجمالي الأصول المصرفية في العام 2008[11].

... **توفر نفاذاً محدوداً إلى الاقتراض:** يظلّ انتشار السوق المالية ضئيلاً في بقية قطاعات الاقتصاد. إذ بلغت نسبة القروض إلى الإيداعات في مصر نحو 58 بالمئة في العام 2006. وهذا أقل بكثير من المعدل العالمي الذي بلغ 86 بالمئة[12]. ويقدر البنك الدولي أن 20 بالمئة فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة تحصل على قروض مصرفية أو تسهيلات ائتمانية، وهي نسبة تقلّ عن ما نجده في أي منطقة في العالم. وكذلك فإن حصة الشركات الكبيرة تبقى أقل من نظيراتها في أماكن أخرى من العالم، رغم أن ما تحصل عليه يزيد عن ما تحصل عليه الشركات الصغيرة والمتوسطة[13].

... **تركّز على عملاء محدّدين:** حتى في صفوف الذين يستطيعون الحصول على القروض، نجد أن حصة الأسد منها هي من نصيب قلّة قليلة من الشركات الضخمة. إن تركز القروض في العالم العربي هو الأعلى في العالم، ما يعكس علاقة مصرفية مترسخة مع حفنة من الشركات الضخمة. فيما تقل حصّة الشركات الصغيرة والمتوسطة عن 8 بالمئة من إجمالي القروض. وهذا، وفقاً للبنك الدولي، أقل من ما نجده في البلدان الأخرى ذات مستوى الدخل القريب من دخل البلدان العربية.

... **بسبب نقص المعلومات وعدم انتظامها:** ثمة عقبة رئيسة تقف في وجه توسع عمل المؤسسات المالية، ألا وهي قلة المعلومات المتعلقة بمدى استحقاق طالب القرض وبتاريخه الائتماني، سواء كان فرداً أو مؤسسة. ويعود هذا إلى عدم وجود وكالات التصنيف الائتماني، أو إلى عدم نضجها. وفي هذا الصدد، يشير تقرير البنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال (DBR) إلى أن وكالات التصنيف الائتماني في البلدان العربية لا تملك معلومات إلا عن 9 بالمئة من السكان، فيما تبلغ هذه النسبة لدى مثيلاتها في أمريكا اللاتينية 34 بالمئة. ومن هنا، وبالنظر إلى غموض المعلومات، فليس من المفاجئ أن نجد المصارف تحصر علاقاتها المالية بمجموعة صغيرة من العملاء الأقوياء، إلى جانب اهتمامها بوجود علاقة تاريخية عميقة معهم، بغية تقليل تعرضها إلى المخاطر.

... **وعدم توثيق حقوق الملكية:** تمتلك المنطقة العربية نسبة ضخمة من الأصول والأعمال التي تهيم في حالة غامضة خارج القانون. يقول "معهد الحرية والديمقراطية- ILD" إن ما لا يقل عن 90 بالمئة من سكان تونس ومصر وليبيا يملكون عقارات من غير مستندات ملكية عقارية رسمية، وأنّ رواد الأعمال الذين يعملون خارج القانون في تلك البلدان يشكلون على الترتيب 99 بالمئة، و82 بالمئة، و85 بالمئة من إجمالي روّاد الأعمال فيها. ويعود السبب في ارتفاع هذه الأرقام إلى التكلفة والوقت اللازمين لتوثيق حقوق الملكية. ويشير تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أيضاً إلى أن تكلفة الحصول على رخصة بناء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعادل 351 بالمئة من الدخل السنوي للفرد في هذه المنطقة.

يقول الاقتصادي البيروفي "هيرناندو دي سوتو" إن الأصول التي يحوزها الأفراد من غير مستندات ملكية رسمية هي "رأس مال ميت"؛ ذلك أنه لا يمكن تقديمها كضمانات للحصول على قروض، ما يمثل فرصاً ضائعة بالنسبة لملايين رواد الأعمال ورجال الأعمال العرب الذين لا يتمكنون من الحصول على القروض لتوسيع أعمالهم أو القيام بأعمال جديدة. إن حجم هذه الفرصة الضائعة مدهش حقاً، إذ يقدر معهد الحرية والديمقراطية قيمة الأصول الموجودة خارج القانون في مصر وحدها بنحو 347 مليار دولار أمريكي، أي "ستة أضعاف الاستثمارات الأجنبية الخارجية المباشرة منذ خروج نابليون من مصر سنة 1801"، أو ما يعادل 5.8 ضعفاً من حجم إجمالي رأس مال السوق في بورصة القاهرة[14].

... **والافتقار إلى الحماية القانونية لكل من المقرض والمقترض:** ثمة عقبة رئيسة تقف في وجه اتساع فرص الوصول إلى الرساميل في العالم العربي، ألا وهي قلة وضعف تطور الإطار القانوني المؤسسي الخاص بفرض حقوق المقرضين والمقترضين وإنفاذها. يشير "تقرير ممارسة الأعمال" إلى أنّ "مؤشر قوة الحقوق القانونية" يبلغ في العالم العربي 3 فقط، أي نصف المعدل الذي نجده في بقية دول العالم. وفي كل منطقة أخرى بما في ذلك أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا. وإذا علمنا أن هذا المؤشر يتدرج من 1 إلى 10 (الحماية القصوى)، ويقدّر مستوى الحماية القانونية الخاصة بالضمانات والإفلاس، فإنه سيفسّر الميل الشديد لدى المقرضين والمقترضين في العالم العربي إلى النأي بأنفسهم بعيداً عن المخاطر، باعتباره السبب الرئيس وراء اقتصار تقديم خدمات المؤسسات المالية على حفنة من الشركات الكبرى.

9. روشا ر.، أرفاي ز.، فارازي س.، "الوصول إلى الخدمات المالية والاستقرار: خريطة طريق للشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، البنك الدولي، 2011.
10. المصدر السابق.
11. المصدر السابق.
12. ناصر س.، "الحصول على التمويل والنمو الاقتصادي في مصر"، البنك الدولي.
13. المصدر السابق.
14. تقرير مؤشر حقوق الملكية العالمي 2012، تحالف حقوق الملكية.

... **وإلى الخروج العشوائي من السوق:** يعدّ الفشل جزءاً لا يتجزأ من طبيعة نظام السوق، وهو ناتج ثانوي طبيعي للتجربة والمنافسة اللتين تعتبران علامتي الاقتصاد الديناميكي. وبالتالي، فمن المهم كثيراً وجود إطار يتضمّن قواعد نظامية لخروج الشركات من السوق حتى تتمكن من حماية مالكيها ومقرضيها على حد سواء، يفصل مثل هذا الإطار بين الالتزامات الشخصية والتزامات الشركة، ويسمح بتعافي رأس المال المستثمر بغية توجيهه إلى منافذ جديدة. وطبقاً لـ"تقرير ممارسة الأعمال"، فإن الأمر يستغرق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 3.4 سنة من أجل إغلاق الشركة، وهي المدة نفسها التي نجدها في جنوب آسيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء، لكنها أعلى مما نجده في بقية مناطق العالم. وثمة مقياس مهم آخر هو معدل التعافي الذي يقيس نسبة مطالبات الدائنين والموظفين والسلطات الضريبية القابلة للسداد. يبلغ هذا المعدل 30 بالمئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالمقارنة مع 68 بالمئة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الأسواق المالية العربية: الطريق قدماً

من الواضح أن الحالة الراهنة في أسواق العالم العربي المالية غير مستدامة، ولا يمكنها أن تؤدي إلى تحقيق النمو وتوفير فرص العمل. فقد أدى تراكم العوامل المذكورة أعلاه إلى تهميش أغلبية المواطنين العرب والشركات العربية. وفي حين تمتّعت البلدان العربية بمعدلات نمو مُرضية خلال العقدين الماضيين، إلا أن هذا النمو ظل مركزاً لدى القلة ممن كانوا جزءاً من الدائرة الداخلية للتحول الاقتصادي والمالي في المنطقة، أما البعيدون عن الحظوة، والشباب، فقد ظلوا محرومين من الاستفادة من هذا النمو ومن فرصة الخروج من دائرة التهميش المفرغة. وقد ظلوا فقراء لأنهم كانوا أكثر فقراً من أن يستطيعوا البدء في ظل نظام يتجاهلهم تماماً. ليس لدى هؤلاء الناس أمل في التقدم عبر ريادة الأعمال، أو من خلال الحصول على فرص عمل مجزية. فالسوق المالية تستبعدهم لأنهم لا يمتلكون ضمانات يقدمونها من أجل الاقتراض، ولعدم امتلاكهم سجلاً ائتمانياً رسمياً. كما أن الكثير ممن تتوفر لديهم الضمانات لا يستطيعون تقديم الإثبات الكافي على حيازتهم حقوق ملكية قانونية. ومن المؤسف أن الأسواق المالية تمتنع عن الاستجابة حتى للقلة ممن يتمكنون من اجتياز هذه العوائق، خوفاً على استثماراتها، وجرّاء ضعف تطور المؤسسات المالية والقانونية ومؤسسات الإنفاذ في المنطقة.

يمثل الربيع العربي لحظة يكفّ فيها "الإصلاح" عن أن يكون الكلمة السحرية التي تمتع بعض النخب العالمية. لقد أصبح الآن الأداة الوحيدة لتفادي الغضب الجمعي لدى الجماهير المهمّشة. وإدخال الجماهير المهمشة في التيار الرئيس، يتطلب اجتثاث حواجز الدخول إلى السوق، التي أبقت هذه الجماهير في الظل في البلدان العربية. كما أن من شأن توسيع فرص الوصول إلى الرساميل لتصبح في متناول طيف واسع من المجتمع ومن الشركات أن يكسر الحلقة المفرغة المتمثلة في الفقر والتهميش، وأن يطلق العنان لريادة الأعمال، وأن يمكّن الشركات الصغيرة والمتوسطة من اقتحام الاقتصاد، ومن توفير فرص العمل وبث روح الأمل معها أيضاً.

يجب أن تُفتَح "صنابير" الأسواق المالية العربية بما فيه مصلحة الاقتصاد جملةً، بما في ذلك مصلحة المحرومين. ويمرّ الطريق إلى هذا التحول في فتح القطاع أمام المنافسة، وكسر الاعتماد على المصارف، وحل مشكلة العجز المعلوماتي، وبناء بيئة قانونية حديثة قادرة على إخراج المهمشين من الظل. فتح الأسواق المالية العربية أمام المنافسة التي تؤدي إلى الانضباط: يجب إزالة الحواجز القانونية والتنظيمية التي تقف عائقاً أمام دخول السوق، بما يسمح للرساميل بالحركة الحرة ضمن بيئة تنافسية. كما لابد من إعادة نظر عميقة في دور المصارف الحكومية والدعم الذي تقدمه. ومن شأن المنافسة أن تدفع بالمصارف إلى التعرّض للمخاطر المحسوبة بما يتجاوز الركون إلى التعامل المريح ضمن علاقات إقراض داخلية مستقرة.

تنويع الأسواق المالية: توفير بيئة تمكين تعزّز نمو منافذ مالية أخرى غير المصارف. إذ لا بدّ من إزالة العقبات الفنية والقانونية التي تمنع تطور الصناديق المشتركة في العالم العربي. كما لابد من توجيه صناديق التقاعد الحكومية الكبيرة صوب البحث عن فرص استثمار منطقية على نحو أقل محافظة، ما يجعلها جزءاً من أجندة النمو وليس مجرد طرف قوي لكنْ محايد. وبالإضافة إلى ذلك، ومن الضروري تشجيع التمويل الأصغر، وربما يجب دعمه أيضاً بسبب الإيجابيات التي تنتج عنه وتتجاوز مجاله المحدد. لا يكتفي الإقراض الأصغر بأن يوفر لرواد الأعمال الطامحين تثقيفاً في مجال الأعمال فحسب، ولا بتقديم التمويل الموجه إلى الفقراء، بل هو علاوة على ذلك يولي الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع، كالنساء مثلاً، تركيزاً خاصاً.

الخروج من المأزق المعلوماتي: يجب تسهيل جمع وتعميم التاريخ الائتماني من خلال الاستفادة من البيانات الموجودة لدى مزوّدي القطاع الخاص. ويجب أيضاً تغيير اللوائح والتشريعات بما يسمح بتعهيد التصنيف الائتماني إلى مزودي خدمات من القطاع الخاص. كما يتعيّن على الداخلين الجدد إلى هذا المجال أن تشتمل معلوماتهم على الفئات المهمشة أيضاً. إنّ من شأن تجريب نماذج إبداعية في حل مشكلة ارتفاع تكاليف المعاملات، إلى جانب متابعة التاريخ الائتماني للأفراد منخفضي الدخل، أن يلقى التشجيع أيضاً. ولعلّ من حسن حظ الأسواق المالية العربية حدوث التطور التقني الذي شهدته حديثاً أدوات الفلترة منخفضة التكلفة، من قبيل التقييم النفسي مثلاً. ويتعيّن على هذه المنطقة أن تكون في طليعة من يتبنى هذه التقنيات.

توثيق حقوق الملكية وإنفاذها: ليس من مصلحة المنطقة أن تترك هذا الثراء الكبير في أصولها بحالة ركود وانعدام للفعالية. يجب تسهيل عمليات تسجيل حقوق الملكية ونقلها، سواء من حيث الزمن أو التكلفة. ولابد من معالجة هذه العملية المرهقة عبر تبني تقنيات المسح والتواصل الحديثة.
حماية الفاعلين الماليين: ينبغي حماية المقرضين والمقترضين من خلال شبكة متينة حديثة من المؤسسات القانونية ومؤسسات الإنفاذ. ويجب النظر في القضايا المالية على نحو سريع أمام محاكم متخصصة مزودة بكادر قدير يمتلك خبرات مالية وقانونية معاً.

تمكين الإطار التنظيمي: لقد أدى سوء تنظيم وتخطيط انفتاح الأسواق المالية في مناطق أخرى من العالم إلى اضطرابات غير مرغوبة. إن بمقدور الأسواق المالية الحديثة أن تحدث اضطراباً كبيراً في اقتصادات العالم، فكيف بالأسواق المالية غير المتطورة في المنطقة العربية؟ إن ثمة حاجة كبيرة إلى وجود سلطات تنظيمية ديناميكية تتمتع بالمقدرة على ضمان الفعالية المالية المرجوة.

تعدّ الأسواق المالية الديناميكية مكوناً أساساً من مكونات النمو والتمكين. وانطلاقاً من الوضع الموجود الآن نستطيع القول إن عوائق الاقتراض تمثّل في العالم العربي عقبة مقيِّدة تحول دون أن تتمكن المنطقة من تلبية طموحات شبابها. لقد أدت الحواجز المرتفعة في وجه دخول السوق إلى حماية نخبة محدودة ذات علاقات متوقعة قادت عملية التحول في اقتصاد المنطقة. لكن العالم العربي يواجه اليوم الطاقة الحبيسة لدى شبابه من جهة، وغضب المهمشين فيه من جهة أخرى، ولابد من إزالة هاتين العقبتين. ثمة حاجة إلى وجود قطاع مالي ديناميكي يشمل الجميع من أجل الدفع بالمنطقة قدماً. ويجدر القول إن الأمراض المذكورة أعلاه، والوصفات المقدمة للإصلاح، ليست جديدة ولا أصيلة، لكنها ملحة جداً ولابد من وضعها في أولويات أجندة المنطقة.

المراجع:

Doing Business 2012: Doing Business in a More Transparent World.

International Property Rights Index 2012 Report, The Property Rights Alliance.

Nasr S., "Access to Finance and Economic Growth in Egypt", The World Bank.

Rocha R., Arvai Z., and Farazi S.,"Financial Access and Stability: A Road Map for the Middle East and North Africa", The World Bank, 2011.

الأحزاب الإسلامية: هل هم فرسان تغيير اقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

فلورنس عيد[15]، مؤسس ورئيس تنفيذي، شركة أرابيا مونيتور للأبحاث؛ آية السعيد، سعيد بن مهيدي، ميليسا مبارك، شركة أرابيا مونيتور للأبحاث.

- أفصحت عموم الأحزاب الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن آراء مؤيدة لاقتصاد السوق، من خلال دعوتها إلى إجراء إصلاحات تشمل مختلف جبهات السياسة الاقتصادية، وتؤدي إلى توفير فرص للشباب العاطلين عن العمل.
- تواجه أي حزب حاكم تحديات كبرى يغدو معها من الضروري أن تدار التوقعات بما يجنّب الشارع، المضطرب أصلاً، خيبةَ الأمل.
- تبدو تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا مبشّرةً من حيث المسار الذي قد تنحوه الأحزاب الإسلامية في الوطن العربي.

لقد بلغت البطالة المزمنة، التي أضنت أوساط الشباب المتنامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ذروتها مع "الربيع العربي" الذي أطاح الأنظمة الفاشلة. وجاءت ضرورة التغيير لتمهّد الطريقَ أمام صعود الأحزاب الإسلامية غير المسبوق إلى السلطة، ما أثار المخاوف بشأن مدى ملاءمة الحكومات الإسلامية لعالم الأعمال، وقدرتها على الاستجابة لبعض المشاكل الاجتماعية الأكثر إلحاحاً في المنطقة.

يضع هذا البحث قاعدة بيانات، ويحلل البرامج الاقتصادية والتصريحات التي تطلقها الأحزاب الإسلامية الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في محاولةٍ لتقييم ما إذا كان من المرجح لهذه الأحزاب أن تعزز سياسات السوق الحرة بما يلائم المستثمرين. ونركز تحليلنا على حزب الحرية والعدالة التابع لما يسمى جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وعلى حزب العدالة والتنمية المغربي، وعلى حركة النهضة في تونس، وكذلك على الحركة الدستورية الإسلامية في الكويت. ونستند إلى المعايير الدولية للإدارة الاقتصادية الرشيدة في تقييم المواقف التي أعربت عنها هذه الأحزاب بشأن مختلف جوانب السياسة الاقتصادية وآثارها على سوق العمل. ونحتسب مؤشّر "ملاءمة السوق" على مقياس يبدأ من قيمة 2- (الأقل ملاءمة للسوق) إلى قيمة 2+ (الأكثر ملاءمة للسوق)، في حين نمنح الحالات المحايدة درجة صفر، ونسقط من التحليل الحالات التي تغيب فيها التصريحات.

ويوضّح الجدول أدناه النتائج التي توصلنا إليها:

الشكل 1: مؤشّر ملاءمة السوق[16]

حزب الحرية والعدالة - مصر	%47.2
حزب العدالة والتنمية - المغرب	%41.7
حركة النهضة - تونس	%50.0
الحركة الدستورية الإسلامية - الكويت	%11.1

تشير النتائج إلى أن حركة النهضة التونسية هي الحزب الأكثر ملاءمة للسوق على وجه العموم، وإن كان حزب الحرية والعدالة المصري يتقدم عليها وفق بعض المؤشرات الفرعية المهمّة. وتتخلف الحركة الدستورية الإسلامية الكويتية عن نظرائها بسبب قضايا تتعلق على الأرجح بهيكلية الاقتصاد الكويتي (حجم دولة الكويت على وجه الخصوص)، ولكنها تظل بالمحصلة ملائمة للسوق في نهجها بشأن التجارة والاستثمار.

أقوالهم

سوق العمل والسياسات الاجتماعية: اختبار قدرة الأحزاب الإسلامية على الوفاء بوعودها

تتجلّى النوايا واضحةً، وفي جميع المجالات، بشأن تحفيز توفير فرص عمل، ودمج الاقتصاد الموازي، وإصلاح الإدارة الحكومية؛ ولكن القدرة على النجاح في تنفيذ إصلاحات سوق العمل تتطلب مراعاة جملة اعتبارات جديّة في رسم السياسات.

قبل "الربيع العربي"، نشطت حركة النهضة التونسية وحزب الحرية والعدالة المصري من خلال شبكة واسعة من المنظمات الخيرية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية للجماهير. أما الآن، فإنّ مسألة حشد الناس تحت راية توفير فرص عمل، وتحقيق اللامركزية، وعدالة السياسات الاجتماعية، وغيرها من الشعارات الطموحة، باتت تثير المخاوف حيال جدواها السياسية والعملية. ومن الأمثلة على ذلك مطالبة حزب العدالة والتنمية المغربي بتخفيض معدل البطالة من 9 بالمئة حالياً إلى 7 بالمئة بحلول العام 2016، وتلك مطالبة لا تخلو بالتأكيد من التحدّي، إذ أنّ التباطؤ الاقتصادي العالمي الحالي رفع مستويات البطالة على الصعيد العالمي، ما يجعل من الصعب توفير فرص عمل. وبهذا، لا نتوقع انخفاضاتٍ مفاجئةً في معدلات البطالة (بل على العكس تماماً، فإننا نتوقع لهذه المعدلات أن ترتفع في الأمد القصير)، بل انتقالاً تدريجياً نحو اقتصادات ملائمة أكثر لتوفير فرص عمل، لتصبح في الأمد المتوسط أكثر استيعاباً للعمالة.

نلاحظ أنّ المؤشر الفرعي المتعلق بأهمية كفاءة إدارة القطاع الحكومي حظي بدرجة إجمالية مقدارها خمس نقاط، وهو من بين أعلى المؤشرات الفرعية. وبخلاف الدعاية الانتخابية، نرى أن هذه المواقف تعكس قناعات راسخة، نعتقد أنها ستدوم إلى ما بعد الفترة الانتخابية الحالية نظراً للقلق العميق بشأن دولة أكثر إنصافاً، طالما انتظرها الإسلاميون الجدد الذين يتصدرون المشهد.

من ناحية أخرى، تركزت الاحتجاجات والانتخابات اللاحقة في الكويت على مسألة فساد الحكومة. ومع ذلك وطالما أن هناك شبه إجماع على القطاع الحكومي بوصفه أكبر رب عمل، ستظل الجهود المبذولة لمعالجة مستقبل بطالة الشباب وإنعاش القطاع الخاص جهوداً ضعيفة. فأي انخفاض في فوائض الحساب الجاري على الأمد المتوسط سيحد بشدة من سخاء الحكومة، ومن المرجح أن يشعل جولة جديدة من الاحتجاجات تتصدّر شعاراتها مطالب التوفير المستدام للوظائف.

السياسة المالية: النضال للحفاظ على ميزانيات مستدامة مع توفير النفقات اللازمة

تقرّ الأحزاب الإسلامية بضرورة ضبط الأوضاع المالية العامة وتخفيض حجم الحكومة. ولكن رفع الحد الأدنى للأجور قد يعيق هذه الجهود. كما سيكون من الصعب تنفيذ إصلاحات في نظام الإعانات والدعم الحكومي بسبب القيود السياسية والاجتماعية القائمة.

تعي البرامج الاقتصادية للأحزاب التي نتناولها في دراستنا، إلى حد ما، مسألة الميزانيات العمومية الحكومية. فيما تهدف الأطر المالية الناشئة في المغرب ومصر وتونس والكويت إلى الحفاظ على الانضباط المالي. وفي هذا الصدد، يستند برنامج حركة النهضة المالي إلى مزيج من تخفيف العبء الضريبي، والتخفيض الضريبي للأسر منخفضة الدخل، وتحديث آليات تحصيل الضرائب. إن فجوات التمويل في المنطقة آخذة في الاتساع، وخصوصاً بعد حزم التحفيز واسعة النطاق أثناء الأزمة المالية العالمية وبعد "الربيع العربي". ونتيجة لذلك، لا يرجح أن يتمكن القادمون الجدد إلى السلطة من مواصلة زيادة الإنفاق الاجتماعي رغم جاذبية التدابير الشعبوية، بل سيسعون إلى الحفاظ على شبكاتهم الواسعة من الجمعيات الخيرية والخدمات الاجتماعية خارج الحكومة.

15. عضو في مجلس الأجندة العالمية حول العالم العربي.
16. استناداً إلى إجمالي مجموع الدرجات الممنوحة لكل حزب وفق 18 مؤشراً فرعياً جرت دراستها: النقاط (-100%) تعني أقلّ ملاءمة للسوق، و(0%) تعني سوقاً محايدة، و(100%) تعني أكثر ملائمة للسوق (انظر الملحق).

تمثل برامج دعم الغذاء والطاقة المكلفة، وخصوصاً في مصر والمغرب، استنزافاً كبيراً للموارد المالية الوطنية. وتعد المغرب مثالاً ساطعاً حيث تستفيد الأسر الفقيرة من 5 بالمئة فقط من دعم الطاقة، في حين تصل استفادة الأسر الغنية إلى 75 بالمئة. لقد كان حزب الحرية والعدالة المصري واضحاً جداً حيال ضرورة إعادة هيكلة دعم الطاقة، وتحميل ارتفاع أسعارها للقطاعات الاقتصادية كثيفة الاستهلاك للطاقة، بدلاً من الأسرة المصرية. وهنا يجب أن نلاحظ أن سنّ هذه التدابير ممكن عملياً في حين أن عواقبها السياسية والاجتماعية تجعل من تنفيذها مسألة حساسة، وهو ما يفسر عدم ذكر هذه المسألة في برنامج حزب العدالة والتنمية المغربي. كما نلاحظ أن النقاط المتعلقة بضرورة تحسين سياسات الدعم مخيبة للآمال (نقطة واحدة لجميع الأحزاب الأربعة). والسؤال هل تمثل هذه النتيجة الرؤية الحقيقية والكاملة بشأن الإعانات وتقديم الدعم (بما يشي بنوع من الشعبوية في السياسة المالية)، أم أن هناك صمت استراتيجي عن قضية اجتماعية متفجرة ترغب هذه الأحزاب بتجنبها أثناء صعودها إلى الحكم لأول مرة؟

يتعيّن على حسابات السياسات المالية أن تأخذ في الاعتبار الحاجة الماسة إلى زيادة الحد الأدنى لأجور القوى العاملة مع تآكل القوة الشرائية. لقد أعلن حزب الحرية والعدالة المصري التزامه بمعالجة اختلالات هيكل الأجور من خلال رفع الحد الأدنى للأجور، وربما تطبيق سقف للحد الأقصى للأجور. إن تنفيذ هذه الإصلاحات ينطوي على إعادة ترتيب صعبة في الميزانيات الوطنية، من شأنها بالتأكيد أن تواجَهَ بمقاومة القوى المتجذّرة. ومع ذلك، فإننا نتوقع لضغط الشارع أن يدفع الأحزاب الإسلامية إلى رفع الأجور أكثر.

السياسة النقدية: تمهيد الطريق أمام استقلال البنوك المركزية

تلتزم برامج جميع الأحزاب الإسلامية بمبادئ استقلال البنوك المركزية، التي من شأنها توجيه الاقتصاد على طريق السياسة النقدية المستدامة. وليس من المفترض -على هذا الصعيد- أن تظهر مشاكل رئيسية في التنفيذ.

وفي الواقع، فإنّ الضغوط التضخمية الناجمة عن واردات الأغذية والسلع ما زالت تشكل تهديداً لاقتصادات المنطقة، وأنّ الحاجة باتت أكثر من ذي قبل إلى بنوك مركزية مستقلة من أجل تحسين الأداء. وتشير نتائجنا إلى أن الأحزاب الإسلامية تؤيد بوضوح هذا الاتجاه. ففي مصر، تُرك الأمر للبنك المركزي المصري في الدفاع عن العملة المصرية باستخدام احتياطياته الأجنبية، فرفعَ معدلات الفائدة عند الحاجة، وخفضَ نسبة الاحتياطي المطلوبة بغية تخفيف أزمة السيولة في السوق. ومع ذلك، ففي تونس تصاعد بعض الجدل عقب التصديق على برنامج الحكومة التونسية للسنة المالية 2012-2013، حول البنود المتعلقة باعتماد سياسة نقدية توسعية وأسعار فائدة منخفضة، فضلاً عن التدابير المتعلقة بصلاحيات البنك المركزي.

يتوقع لجميع الأحزاب الإسلامية احترام استقلالية البنوك المركزيّة. وفي حين أننا نتوقع لهذه الأحزاب أن تلعب دوراً استباقياً منذ البداية، وأن تتساءل أحياناً عن طبيعة العلاقة بين البنك المركزي والحكومة، فإننا لا نتوقع تشويشاً كبيراً يعرّض العمليات المصرفية المركزية للخطر.

السياسة التجارية: تحرير بطيء، لكن من دون مزيد من الحمائية

من المرجح المضي قدماً في تحرير التجارة، وعندها فإنّ التحدي سيكمن في قدرات هذه الأحزاب على إزالة القيود الحاليّة غير المجدية اقتصادياً.

يضع حزب الحرية والعدالة المصري وحزب العدالة والتنمية المغربي تحرير التجارة على رأس الأولويات الاقتصادية، مع التركيز على الفرص الكامنة في تحقيق التكامل الإقليمي، ولا سيما في بلدان المغرب العربي[17]. ومع ذلك ما زالت القيود التجارية موجودة، وهو أمر يثير مخاوف دفع المستثمرين من القيود الاعتباطية التي قد تؤثر على الأسعار، وتقيد الوصول إلى الأسواق المجاورة الواعدة، وتؤجج عدم الاستقرار السياسي. وتعدّ التوترات الحاصلة بين الشركات المصرية والإسرائيلية حول اتفاقية الغاز الطبيعي مثالاً على ذلك، بالإضافة إلى إعاقة التجارة على الحدود المغربية الجزائرية المغلقة. وفي حين لا نتوقع أي تدابير حمائية إضافية من الوافدين الجدد إلى السلطة، إلا أننا نتحفّظ في توقعاتنا بشأن سرعة ونطاق تحرير التجارة، وخاصة على الأمد القصير. إذ يمكن للقطاعات الوليدة أن تكبح جماح هذه العملية باعتبارها قطاعات لا تتسم بالكفاءة أو القدرة على المنافسة اللازمتين للصمود في أسواق التجارة الحرة. ومع ذلك فإننا نرى انفتاحاً تدريجياً في التجارة والحدود الجغرافية.

لقد دعت البرلمانات ذات الميول الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى التنفيذ الجاد لقوانين مكافحة الاحتكار بهدف مكافحة الممارسات الاستئثارية. وجعل حزب العدالة والتنمية المغربي من هذه المسألة جزءاً أساسياً من برنامجه الانتخابي، في حين وضع حزب الحرية والعدالة المصري أيضاً هذه القضية على رأس أولوياته الاقتصادية، على اعتبار أن عدداً من المقربين من النظام السابق استفادوا من الممارسات الاحتكارية. إلا أننا، رغم اتساع نطاق الشبكات المستحكمة التي حاكتها الحكومات السابقة ضمن الشركات، نتوقع لعمليات التقاضي والتشريع أن تنجح في الحد من النزعات الاحتكارية، نظراً إلى المشاعر التي تسود الشارع حالياً وضغوطه. ويبرز ذلك من خلال النتيجة الإجمالية البالغة أربع نقاط والتي حصل عليها مؤشر "الممارسات الاحتكارية" الفرعي. فالأحزاب الإسلامية في الوطن العربي ترى في المحسوبية إشكالية حادة.

إن تحرير التجارة ينعكس إيجابياً عموماً على بطالة الشباب، باعتبار أن تنظيم بيئات العمل على أسس عادلة سيفضي إلى نمو الفرص والاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نتوقع أن يسهّل التكامل الإقليمي من حريّة تنقّل اليد العاملة، وبذلك يجري إعادة توزيع رأس المال البشري بشكل أكثر كفاءة، بما يفضي في نهاية المطاف إلى تخفيف عبء البطالة في بعض البلدان (يوجد تكامل إقليمي من هذا النوع في دول مجلس التعاون الخليجي، ولكنها ما زالت تعاني من قيود سوق العمل).

سياسات الاستثمار والأسواق المالية: التركيز على أسواق رأس المال، التمويل الإسلامي

تدعو الأحزاب الإسلامية عموماً إلى التنمية المالية عبر تعزيز التمويل الإسلامي واتّباع سياسات استثمارية توفر المزيد من فرص العمل. وينبغي لتنوع التدابير أن يضمن نجاح هذه المبادرات، وقبولها العام.

ورغم أن العلاقات بين الهيئات التنظيمية الحكومية وهيئات سوق المال تختلف اختلافاً كبيراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أن غالبية الكيانات السياسية الإسلامية السائدة تؤمن بأهمية هيئات سوق المال. ويتضح ذلك من خلال ما توصلنا إليه من نتائج، حيث حصلت فئة "أسواق الاستثمار والمال" على أعلى معدّل، ما يشير إلى المكانة المهمّة التي تحظى بها الأسواق المالية كوسيلة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي. وكمثال على ذلك، تعد مشاركة حركة النهضة التونسية في برنامج الحوار السياسي الذي أقامته "تونس للأوراق المالية" (بورصة تونس)، مساهمة مشجعة وضرورية بآن معاً. يموّل القطاع المصرفي في تونس نحو 90 بالمئة من القطاع الخاص، ويتعيّن توجيه النسبة المتبقية نحو أسواق رأس المال كمصدر تمويل حيوي، تعزيزاً لفرص الحصول على التمويل. وذلك مهم خصوصاً لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعدّ العمود الفقري للاقتصاد المصري والتونسي والمغربي.

تتميز أسواق البلدان التي ندرسها بأداء جيد نسبياً، لكنها بحاجة للكثير من الجهود التي تدعم حيوية أسواق الأسهم والسندات، وتقدّم الدعم إلى رواد الأعمال والشركات ممن يبحثون عن مستثمرين لتوسيع أعمالهم. وإذ

17. انظر مشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - أرابيا مونيتور - الربع الثاني 2012.

تعاني هذه الأسواق انحيازاً شديداً إلى قطاعات التجزئة يجعلها مصدراً للتقلبات، وخصوصاً بسبب الصدمات السياسية، ما يعني أن القبول بالتحوّل سيكون تدريجياً، فإن توفّر الوعي الصحيح يدفعنا إلى أن نتوقع تحولاً نحو الحصول على التمويل من سوق رأس المال. وقد تبنّت الأحزاب الإسلامية في طروحاتها تدابير أخرى يمكن أن تتحقق على الأمدين القصير والمتوسط، منها تخفيف معوقات ملكية الأجانب، وإصلاح البيئة القانونية والتنظيمية لجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية. كما أن بيئة العمل الداخلية الإيجابية ستضبط بعضاً من مخاوف المستثمرين حيال المخاطر السياسية، وستمهد الطريق لمزيد من توفير فرص العمل. تدعو الأحزاب الراديكالية الجانبية كحزب الحرية والعدالة المصري، إلى استبدال القطاع المصرفي التقليدي بمؤسسات متوافقة مع الشريعة الإسلامية فقط. ولكن الأحزاب الإسلامية السائدة، بالطرف المقابل، تدفع باتجاه التمويل الإسلامي باعتباره أداة إضافية للوساطة المالية، تكمّل القطاع المصرفي القائم. وهنا نلاحظ أن مؤشر "تعزيز الاستثمار المسؤول اجتماعياً" الفرعي حصل على أكبر عدد ممكن من النقاط (ثمانية في المجموع)، باعتباره على رأس قائمة أولويات جميع الأحزاب في عيّنتنا. كما نرى أن الرغبة في تنمية التمويل الإسلامي تطوّرٌ مرحب به طالما أنه يتكامل مع التمويل التقليدي، على الأقل نظراً لنمو هذا القطاع على الصعيد الدولي في العقد الماضي، بما في ذلك نموه في الأسواق غير الإسلامية. ونرى أن بمقدور مصر أن تكون رأس حربة نمو هذا القطاع، وأن تصبح مركزاً إقليمياً للمنتجات المالية الإسلامية.

أفعالهم

تركيا: حالة انضباط متفائلة، ولكنها ليست ترياقاً

استطاع حزب إسلامي عديم الخبرة صعد في أعقاب أزمة مالية أن يفتح صفحةً جديدة في الاقتصاد التركي، من خلال طرح مبادرات مواتية لقطاع الأعمال أعادت هيكلة الاقتصاد وحفزت نموه. وما أكثر أوجه التشابه مع اقتصادات "الربيع العربي".

فقد سلطت أزمة 2001 المالية في تركيا الضوء على نقاط الضعف الكامنة في الحكومة الائتلافية القائمة آنذاك. ثم صعد حزب العدالة والتنمية عديم الخبرة نسبياً إلى السلطة في 2002، داعياً إلى أجندة اقتصادية إصلاحية تخرج البلاد من حالتها السيئة.

نفذ الحزب برنامجاً صممه صندوق النقد الدولي ومسؤولو حزب العدالة والتنمية التركي، وتركّز على إدارة الديون، ومعالجة التضخم، واستقلال البنك المركزي، ومعدلات الصرف المرنة، والانضباط المالي بما في ذلك تخفيض الأجور. في الواقع، لم تحظ تدابير التقشف التي نفذها الحزب بشعبية في أوساط الجمهور، إلا أنّ حزب العدالة والتنمية التركي التزم بهذا العلاج المر أملاً بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ما مهد الطريق لسياسات تلائم السوق والأعمال. وجاءت النتيجة ارتفاعاً حاداً في الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا ليصل إلى 19.9 مليون دولار في 2007 بعد أن كان 0.9 مليون دولار في 2002، كما سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً سنوياً بمعدل 6.8 بالمئة خلال الفترة نفسها.

ومع ذلك، غاب عن هذا البرنامج إجراء إصلاحات على مستوى الاقتصاد الجزئي، والتي وعد حزب العدالة والتنمية التركي بتنفيذها عند إعادة انتخابه. وركّز خلال فترة ولايته الثانية، بعد 2007، على التعليم وإصلاح سوق العمل، بالإضافة إلى تحسين بيئة الأعمال في البلاد. وقاد نجاح هذا الحزب في فترة حكمه الأولى إلى تبنّيه رؤيةً أكثر جرأة بتحويل اسطنبول إلى مركز مالي إقليمي وعالمي. وأثمرت هذه المبادرات نتائج متباينة، فيما لم يتحقق كثير منها بعد، وخصوصاً بعد صدمة الأزمة المالية العالمية.

ومع ذلك، فمازالت التجربة التركية بوجود حزب إسلامي في السلطة تمثل بمجملها أعجوبة اقتصادية شهدتها أسواق البلاد.

يلاحظ أنّ ثمّة أوجه شبه بارزة بين الفترة الأولى لحكم حزب العدالة والتنمية، عند تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي، وبين صعود الإخوان المسلمين في مصر المترافق مع برنامج قيد الصياغة يضعه صندوق النقد الدولي. إنّ حتمية وضرورة وجود مثل هذا البرنامج في تركيا، بعد أزمة 2001 المالية، أملت الحاجة إلى حزب حاكم إصلاحي. وهذا وضع مشابه للوضع الحالي في مصر. وإن وجود عدد كبير من الرأسماليين الناجحين كأعضاء في حزب الحرية والعدالة المصري، يشي بأن الحزب سيتبع نهجاً ملائماً للسوق، وبأنّ اجتذاب رأس المال الأجنبي سيمثّل موضوعاً مطروحاً على طاولته. كذلك فإن الدعوات المغربية إلى التحول إلى مركز إقليمي تحاكي الدعوات التي سبق لحزب العدالة والتنمية التركيّ أن نادى بها. ونظراً لحيوية سكان البلاد، فإننا نتوقع أن بمقدور حكومة إصلاحية أن تحقق هذا الهدف.

التطلع قدماً

ترى هذه الدراسة في المحصلة، أن التصريحات التي صدرت عن الأحزاب الإسلامية السائدة في جميع أنحاء المنطقة هي تصريحات مؤيدة للسوق، وأنها أحياناً أكثر تأييداً للسوق من الأنظمة السابقة، بشأن مواضيع مثل تحرير سعر الصرف، وغيرها. لا شكّ أن هؤلاء الصاعدين إلى الحكم سيواجهون تحديات في تنفيذ سياساتهم الاقتصادية، ولكن بعض أوجه القصور في التنفيذ ستكون ناجمة عن العوائق الهيكلية، وليس عن ميولهم الدينية أو تفسيرهم لها. إننا نعتقد بالتأكيد أن الإسلاميين الجدد سيواجهون العقبات الهيكلية ذاتها التي حالت دون الإصلاح قبل وصولهم إلى السلطة، حتى مع مساعدة المجتمع متعدد الأطراف. وبرامج صندوق النقد الدولي ليست جديدة على مصر، ولا على تونس.

تسمح حالة حزب العدالة والتنمية التركي بقراءة متفائلة، على الرغم من الديناميات المختلفة. صحيح أن آمال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي شكّلت لسنوات عديدة قاطرة الإصلاح التركي، وفي حين لا توجد قاطرة مماثلة في الوطن العربي اليوم، إلا أننا نعتقد أن "الربيع العربي" قد زود المنطقة بقاطرة "محلية الصنع" يمكن القول إنها أكثر إقناعاً، وهي القدرة على الخروج إلى الشوارع مرة أخرى وتجديد الزخم المطالب بالتغيير. وعلى هذا النحو، فإن الضغوط السياسية والاقتصادية من أجل الإصلاح (جنباً إلى جنب مع قوة الإعلام الاجتماعي الجديد) تزوّد الدول العربية بقاطرة ليست أقل إلزاماً ولا أقل إلحاحاً من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

ولكننا لا نعتقد أن النموذج التركي ترياق شاف ذو مسار خطي مثالي. والواقع، يرجّح لهذا النموذج أن يستمر في التطور التدريجي طالما ظل حزب العدالة والتنمية في الحكومة، تجنباً لنشوء جيوب نفوذ تذكّر الناخبين بالوضع السابق.

في الحقيقة، لا نستطيع أن نستشرف المزيد عن ملامح مستقبل الإسلاميين الجدد، لكننا نرى أنهم سيسعون غالباً إلى توفير بيئة مواتية لنمو استيعابي مواتٍ للمستثمر، ولتوفير الوظائف، ولن يخلو ذلك من تعلم بعض الدروس الصعبة أثناء العمل، كما حصل في حالة حزب العدالة والتنمية التركي.

الملحق

الشكل 2: التصنيف وفق سوق العمل والسياسات الاجتماعية

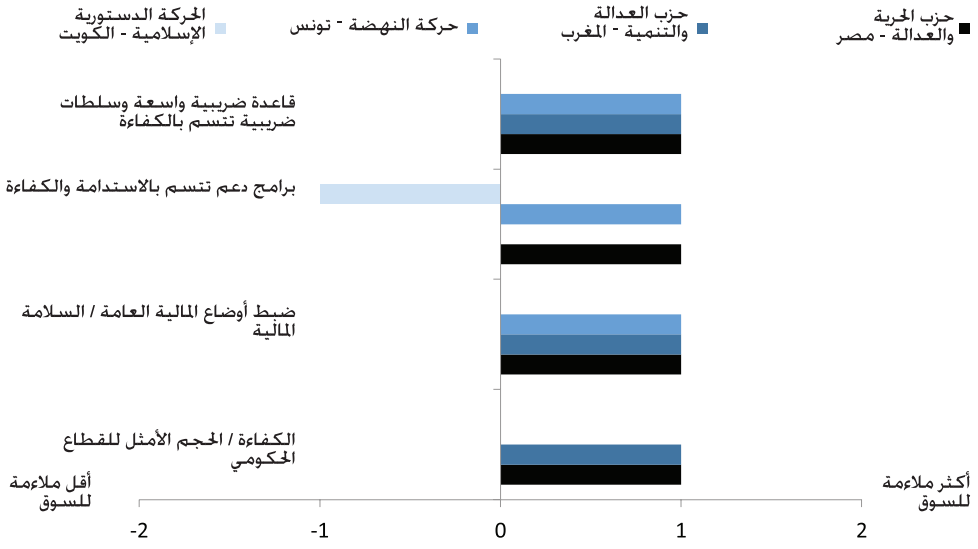

الشكل 3: التصنيف وفق السياسات المالية

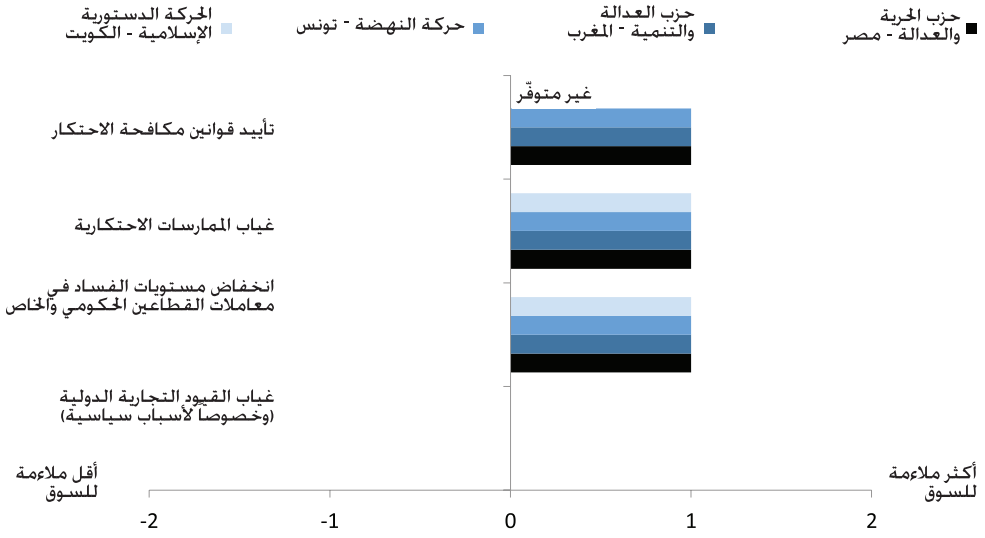

الشكل 4: التصنيف وفق السياسات النقدية

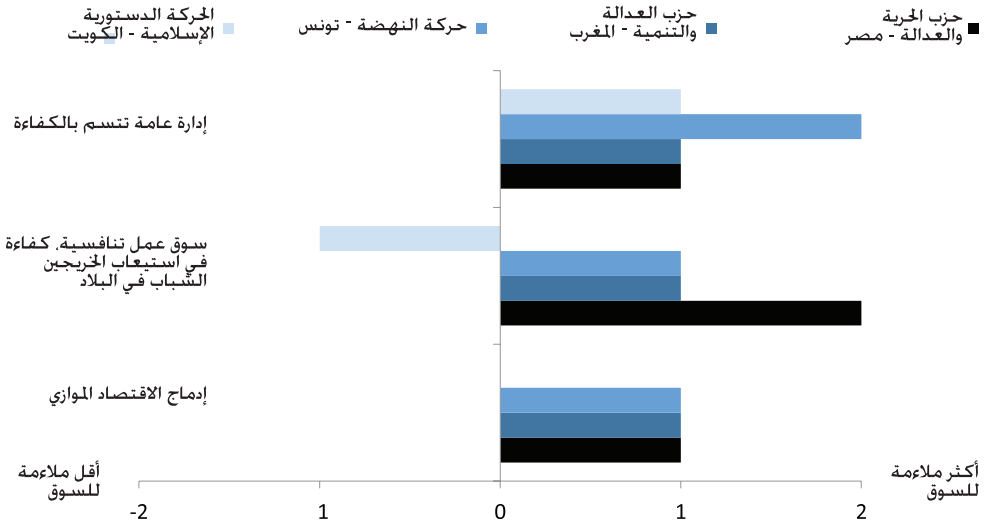

الشكل 5: التصنيف وفق السياسات التجارية

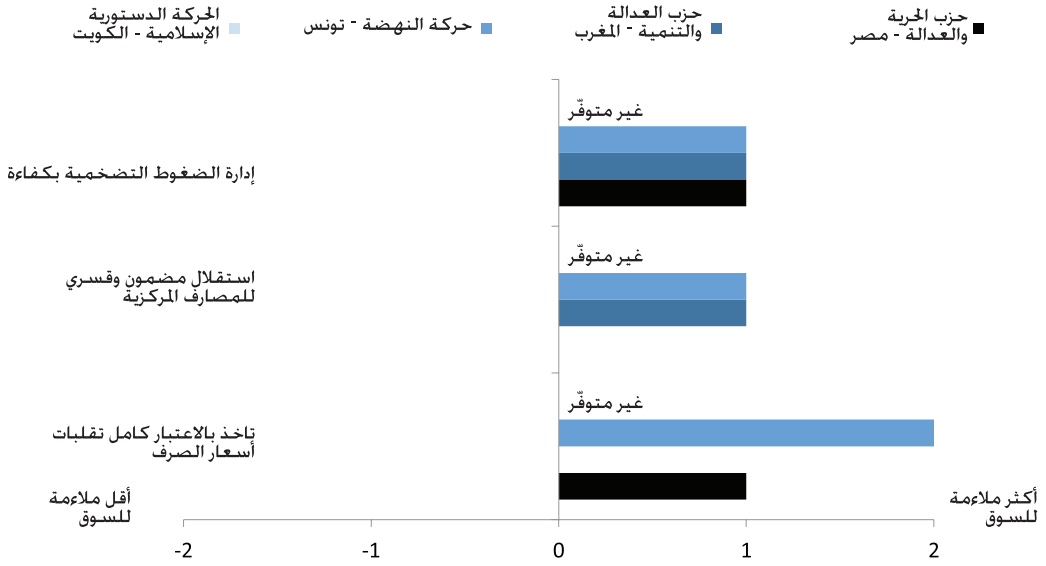

الشكل 6: التصنيف وفق سياسات السوق الاستثمارية والمالية

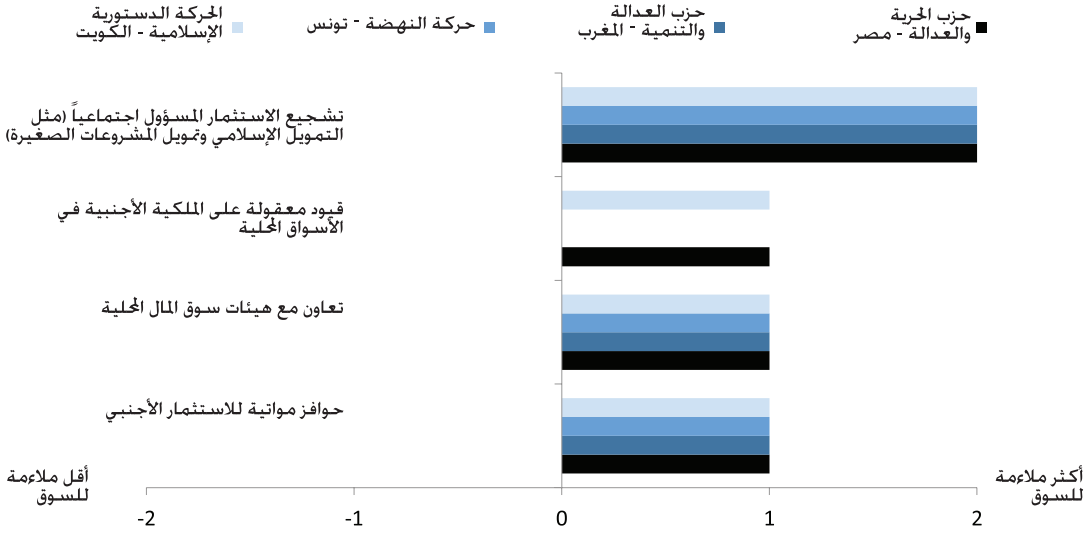

التعليم من أجل التوظيف: التزام الشركات بتنمية التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كريم صباغ، نائب الرئيس وقائد الممارسات العالمية للاتصالات والإعلام والتقنية لدى شركة بوز وشركاه؛ شادي مجاعص، شريك في شركة بوز وشركاه؛ ليلى حطيط، مدير لدى شركة بوز وشركاه؛ جوسي هيلتونن، معاون أول لدى شركة بوز وشركاه؛ حاتم سمّان مدير "مركز الفكر" التابع لشركة بوز وشركاه

باتت بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مسألة ضاغطة على الحكومات. ولم يكن الجانب الاجتماعي في احتجاجات الربيع العربي إلا الشكل الأحدث الذي استقطبت مشكلة البطالة من خلاله انتباه الحكومات.

والواقع، فإن لمشكلة البطالة جذوراً عميقة، منها أن الطلبة يدخلون سوق العمل وهم غير مستعدين جيداً للوظائف المتوفرة، كون مدارسهم لم تزودهم بالمهارات الضرورية. وإذا كان هناك كثير من الشباب العرب اليوم يمنحون التعليم قيمة كبيرة باعتباره سبيلاً إلى التطوير الذاتي والاستقلال الاقتصادي، لكنهم بالمقابل لا يؤمنون بأن نظامهم التعليمي يساعدهم في تحقيق هذه الأهداف. وفي استطلاع أجرته شركة "بوز وشركاه" مؤخراً، شمل شباباً عرباً في عمر يتراوح بين 15 و24 عاماً، قال 45 بالمئة من الذين شملهم الاستطلاع إن الحصول على تعليم جيد يمثل الأولوية الأولى لديهم. وفي الوقت نفسه، قال 19 بالمئة فقط إن النظام التعليمي في بلدهم يساعد (أو ساعد) في إعدادهم للعثور على عمل[18].

وثمة سبب آخر يمثّل في محدودية ما خيارات التعليم فوق الثانوي (مستوى الكلية)، وتدنّي جودته غالباً. ويعود ذلك جزئياً إلى قلة التمويل. وكذلك، فإنّ الأنظمة التعليمية تعاني عموماً من حوكمة غير فعالة، غالباً ما تفشل بسببها المدارس والكليات والجامعات في تلبية متطلبات شركات القطاع الخاص ومؤسسات الحكومة. وفضلاً عن ذلك، يجد الكثير من عمّال الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صعوبة في المنافسة ضمن أسواق العمل الوطنية في بلدانهم. إذ وعلى الرغم من التطورات المهمة التي شهدتها السنوات الأخيرة في توطين بعض القطاعات الاقتصادية، إلا أن أصحاب العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مازالوا يستعينون بالوافدين لتلبية احتياجاتهم في كثير من الوظائف التي تتطلب مهارات عالية. وتعاني بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نتيجة هذا القصور من عوائق تنافسية على المستوى العالمي.

يتعيّن على حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تجد آليات جديدة لضمان ترجمة مبادرات إصلاح التعليم إلى مكتسبات قابلة للقياس في مجال التوظيف والعمل. وعلى الرغم من وجود عناصر بعيدة الأمد في هذه المقاربة، فإن من الواجب بدء الإصلاحات على الفور. ولا يعدّ "المزيد من التعليم" أمراً كافياً في حد ذاته.

بدلاً من ذلك، فإن ما يلزم فعلاً هو جعل التعليم أكثر ملاءمة لاحتياجات سوق العمل بما يحقق الانسجام بين الأنظمة التعليمية في جهة وما ينتظره المجتمع والاقتصاد من هذا التعليم في جهة أخرى. والطريقة الأكثر فعالية للتقدم إلى الأمام هي بناء تحالفات بين الشركات والحكومات والنظام التعليمي، من شأنها أن تربط بإحكام بين تحسينات التعليم من جهة، والمتطلبات سريعة التغير في سوق العمل من جهة أخرى.
وقد أظهرت أمثلة واقعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي مناطق أخرى من العالم، أن بمقدور القطاع الخاص والمؤسسات غير الربحية والمؤسسات الحكومية أن تسهم معاً مساهمة فعالة في صياغة تعليم للطلبة والعمال الشباب يتوافق مع الوظائف المتاحة. تتطلب هذه المقاربات تعاوناً بين المعنيين جميعاً من أجل تزويد العمال الشباب بما يلزم للعثور على وظائف جديدة، وليصبحوا أعضاء منتجين في اقتصادات المنطقة الديناميكية. وتستطيع بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى تطوير استراتيجيات فعالة لرأس المال البشري، من خلال التعلم من تلك المبادرات والمشاريع الناجحة، والاستفادة منها.

18. منى المنجد وكريم صباغ، "الشباب في بلدان مجلس التعاون الخليجي: مواجهة التحدي"، بوز وشركاه، 2011.

نقاط مفتاحية

- لا يمثّل التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ترياقاً شافياً لمشكلة البطالة. وثمة أدلة متزايدة على أن من يحملون شهادات فوق ثانوية يواجهون تحديات في مجال العمل تشبه تلك التي يواجهها أصحاب التحصيل العلمي الأدنى.
- لا تعلّم المؤسسات التعليمة في منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا المهارات التي يطلبها سوق العمل. لقد تشكّلت هذه الفجوة بين ما يقدمه التعليم وما تطلبه السوق جرّاء محدودية التعاون بين القطاعات الاقتصادية من جهة، والمؤسسات التعليمية والتدريبية من جهة أخرى، وبسبب تدني القدرات التخطيطية فيما يتعلق بالتدريب المهني والتخصصي.
- تستطيع المؤسسات التعليمية الربحية، وشركات القطاع الخاص الأخرى، أن تؤثّر كثيراً في تقليل حجم الفجوة بين المهارات ومتطلبات سوق العمل. كما تستطيع الشركات توفير البيئة التحتية المادية، وتقديم المشورة بشأن المناهج الأكاديمية، وتزويد الطلبة بالدعم المالي من خلال القروض الطلابية والمنح الدراسية. كما تستطيع أيضاً المشاركة في حوكمة المؤسسات التعليمية.
- تحتل الشركات موقعاً فريداً يتيح لها تحديد الوظائف اللازمة، وإعداد وتدريس البرامج التعليمية والتدريبية المصممة خصيصاً بما يناسب هذه الوظائف. يمكن لمثل هذه المبادرات أن توفّر حلولاً قصيرة الأمد ومتوسطة الأمد لا توفّرها الإصلاحات التعليمية بعيدة الأمد.
- يتوجّب على الحكومات أن توجد المغريات الملائمة للشركات كي تدفعها للانخراط بفعالية في إعداد وتدريس البرامج التعليمية والتدريبية، وذلك إما على هيئة حوافز أو على شكل تفويض. وبدلاً من إصدار الأوامر، يمكن للحكومة أن تضطلع بدور الإقناع، وأن تجمع الأطراف المعنية معاً للتعاون.
- يمكن للمؤسسات غير الربحية، كمنظمات المجتمع المدني مثلاً، أن تنهض بدور كبير في تحقيق أهداف الحكومة والقطاع الخاص من خلال توفير الخدمات التعليمية والتدريبية، وردم الهوة في أسواق العمل بين مستويات العرض والطلب على المهارات.

واقع التعليم والبطالة

تعد البطالة من أهم التحديات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في القرن الحادي والعشرين، أو ربما أهمّها على الإطلاق. ويقدر كل من البرنامج الإنمائي لمنظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية أنّ على البلدان العربية أن توفر 50 مليون فرصة عمل بحلول العام 2020، وذلك فقط من أجل استيعاب القوى العاملة المتنامية، ما يمثّل تحدّياً هائلاً إذا ما نظرنا للتوجهات الاقتصادية الراهنة. وهناك تقديرات أخرى تذكر أرقاماً أكبر من ذلك أيضاً. وقد تأثر شباب هذه المنطقة تأثراً دراماتيكياً بالبطالة. وتبعاً لتقارير منظمة العمل الدولية، فإن معدل البطالة لدى شباب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يبلغ 25 بالمئة، أي قرابة ضعفي المعدل العالمي. وإذا كان معدل البطالة المرتفع لدى الشباب قد ساهم في حدوث الربيع العربي، فإنّ أثره سيكون كبيراً في المشهد الاجتماعي والسياسي في المنطقة ما لم تتم معالجته على النحو الملائم. فضلاً عن أنّ لاتساع نطاق البطالة آثاراً اقتصادية أكثر امتداداً.

لقد سعت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى معالجة هذه المشكلة خلال العقد الأخير، وذلك من خلال تخصيص حصة غير قليلة من الاستثمارات المحلية للتعليم. وأفضت هذه الجهود إلى مكاسب لا يستهان بها في بعض المجالات المهمّة، إذ نجحت الحكومات في تقليل الفجوة القائمة بين الإناث

والذكور في مجال مخرجات التعليم، وأدت إلى زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، وتقليل نسب الأمية، وإبقاء اليافعين في المدارس زمناً أطول. لكن التعليم في هذ المنطقة مازال متخلّفاً عنه في البلدان المتقدّمة، على الرغم من هذا التقدم المهم، وقد ظل الفارق كبيراً في بعض الحالات. وقد طرحت دراسات عديدة السؤال المتعلق بجودة التعليم المقدم إلى الطلبة في البلدان العربية[19]، فألقت الضوء على جمود النظام التعليمي الذي يركز غالباً على الحفظ والاستظهار على حساب تنمية التفكير النقدي لدى الطلبة، وقدراتهم على حل المسائل. كما شددت على فجوات المهارات الشخصية، كمهارات التواصل والتنظيم، وعلى القدرات التي تتطلبها سوق العمل. وبالنتيجة، فإن الاستثمار في التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعطى نتائج مخيبة فيما يتعلق بتحقيق نمو اقتصادي أسرع، وخاصة عند المقارنة بمناطق أخرى كشرق آسيا مثلاً. وليس من المفاجئ في شيء أن الشباب هم الفئة العمرية الأكثر تأثراً، وخاصةً أولئك الذين تلقوا قدراً أقل من التعليم.

يدرك الشباب تماماً حجم المشكلة. وتبين نتائج استطلاع أجرته "بوز وشركاه" واستهدف شباب بلدان مجلس التعاون الخليجي أن 22 بالمئة فقط يعتقدون بقوة أن النظام التعليمي في بلدهم قد أعدهم، أو يعدهم، للنجاح في مساراتهم المهنية المختارة[20]. وتشير هذه النتائج إلى أن الشباب يدركون أنّ ما يقدمه النظام التعليمي يتباين عن متطلبات مكان العمل. وثمة ظاهرة ناشئة أكثر مفاجأة وإزعاجاً في آن معاً، ألا وهي أن الحصول على التعليم العالي ليس حلاً لمشكلة البطالة. ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، نجد أن نسبة غير العاملين الذين تلقوا تعليماً ما بعد ثانوي ازدادت من 19 بالمئة في 2001 إلى 43.6 بالمئة في 2009، طبقاً لبيانات البنك الدولي، هذا فيما كانت أعداد خريجي التعليم ما بعد الثانوي تزداد باستمرار. وفضلاً عن ذلك، فإن المعدل السعودي العام للبطالة كنسبة من السكان ظل ثابتاً تقريباً. ونلمس هذه الظاهرة نفسها في بقية بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث نجد ازدياد أعداد الذين تلقوا تعليماً بعد ثانوي لم تُترجم إلى زيادةٍ في معدلات العمالة (انظر الشكل رقم 1).

19. انظر مثلاً، نبيه مارون وحاتم سمان وشادي مجاعص وربيع أبو شقرا، "كيف ينجح الإصلاح التعليمي: حالة المملكة العربية السعودية ومنطقة مجلس التعاون الخليجي". بوز وشركاه، 2008؛ وانظر أيضاً، "الطريق الذي لم يتم اجتيازه: إصلاح التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، البنك الدولي، 2008.
20. منى المنجد وكرم صباغ، "الشباب في بلدان مجلس التعاون الخليجي: مواجهة التحدي". بوز وشركاه، 2011.

اللوحة 1

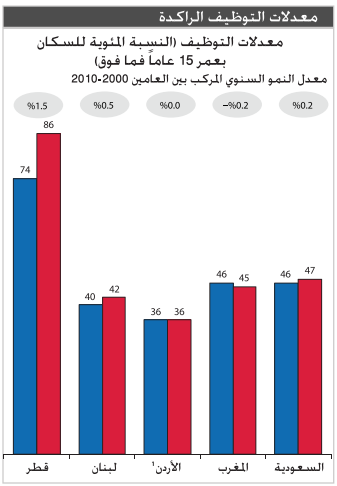

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم؛ شركة بوز وشركاه

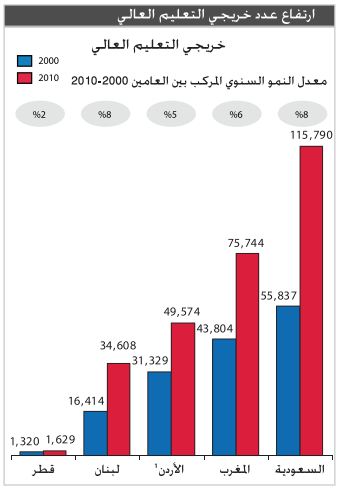

1. الأرقام الخاصة بالأردن هي بين العامين 2000 - 2007.
المصدر: إحصائيات اليونسكو، ومؤشرات التنمية في العالم؛ شركة بوز وشركاه

بوز وشركاه
12 مارس 2012

هناك خمسة أسباب رئيسة لهذا القصور في التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

- **التباين بين المهارات المطلوبة والمتوفرة:** فالمؤسسات التعليمية لا تعلّم طلبتها المهارات التي يحتاجها سوق العمل، ومردّ ذلك أساساً هو محدودية التعاون بين العالم الأكاديمي وبين الصناعات والقطاعات الاقتصادية، ولهذا أثر سلبي ينعكس على من يجتازون التعليم ما بعد الثانوي. فضلاً عن ضعف قدرات تخطيط التدريب المهني والتقني، وهذا ما يؤثر على الشريحة الأقل تعليماً من الشباب. بالإضافة إلى قلة فرص التدريب وبرامج الإشراف والتوجيه المهني وخدمات العثور على الوظائف المناسبة.
- **محدودية فرص التعليم ما بعد الثانوي:** لم تزدد قدرات التعليم ما بعد الثانوي في بلدانٍ كثيرة على نحوٍ يواكب النمو السكاني فيها، وذلك بسبب قلّة التمويل الحكومي.
- **جودة التعليم ما بعد الثانوي:** غالباً ما يعاني هذا التعليم من مشكلات تتعلق بالجودة وتنبع من كثرة أعداد الطلبة، وهزالة تدريب المدرسين، ومحدودية البنية التحتية للبحث العلمي، وضعف التعاون مع القطاعات الاقتصادية، وضحالة استعداد خريجي الثانويات لتلبية متطلبات الدراسة في الجامعة.
- **انخفاض حصة الإناث في العمالة:** رغم حيازة النساء على شهادات التعليم ما بعد الثانوي بمعدلات أعلى من ذي قبل، فإنهن يمتنعن عن التقدّم للعمل، أو يعجزن عن العثور على وظائف مناسبة بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية مختلفة.
- **عدم فعالية الحوكمة:** لا تتناسق السياسات والاستراتيجيات وخطط التشغيل تناسقاً جيداً فيما بينها. ونتيجة ذلك، فإن خطط التعليم الرسمي تطبق على نحو جزئي فقط. وتميل الحكومات إلى زيادة التدخل في الأمور التشغيلية في حين نلمس ضعفاً في التنسيق بين الجهات المعنية، الحكومية والتعليمية وغيرها. كما لا تحظى المساءلة باهتمام كاف، وتعمل الأنظمة التعليمية على نحوٍ غير فعال، ما يخفض جودة التعليم، وخاصة ما بعد الثانوي.

توجد في الحقيقة مجموعتان من الشباب تواجهان تحديات كبرى فيما يتعلق بالتشغيل، هما الشباب الأقل تعليماً والأكثر تعليماً. ويتعيّن على حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العثور على طرق جديدة لمساعدة هاتين المجموعتين، من خلال تشجيع التعليم المهني والتعليم العالي على تطوير مزيدٍ من مهارات الشباب. وهذا يتطلب تحسين جودة التعليم ما بعد الثانوي وتقوية الإشراف التنظيمي. لكن يظل السؤال هو كيف يمكن تعبئة القدرات والموارد بحيث يتمكن النظام التعليمي المُطَوَّر من فتح آفاق عمل وتوظيف أوسع أمام الخريجين.

نعلم من خبرة "بوز وشركاه" في مجال دعم التطوير التعليمي في العالم أن الحكومات تحتاج إلى التعاون مع الشركات والمؤسسات، سواء تلك التي في القطاع الخاص أو الحكومي. ومن خلال هذه المقاربة التعاونية، تتصرف الحكومات كقائد يعمل على إقناع بقية المعنيين بدلاً من التصرف باعتبارها سلطة مركزية تصدر الأوامر والقرارات.

القطاع الخاص يهب إلى النجدة

يستطيع القطاع الخاص استخدام قدراته في مجال التخطيط والحوكمة وتقديم الخدمات للمساعدة في معالجة مشكلة بطالة الشباب. فبمقدور المؤسسات التعليمية التي تهدف إلى الربح، وغيرها من الشركات أيضاً، أن توفر معاهد تعليمية وبنية تحتية مادية، كتجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثلاً. كما أنها تستطيع إعادة تنشيط المناهج من خلال تقديم النصائح بشأن المحتوى الأكاديمي، فضلاً عن قدرتها على تقديم الدعم المالي للطلاب من خلال المنح الدراسية

والقروض الطلابية. كما تستطيع الشركات الخاصة أن تقدم المساعدة من خلال تطوير حوكمة المؤسسات التعليمية. إذ يمكنها أن تشارك، مثلاً، في أبحاث المؤسسات الحكومية وفي مجالسها الاستشارية، وأن تقدّم خدمات التفتيش الأكاديمي والتدقيق المحاسبي والاعتمادية الأكاديمية. هذا بالإضافة إلى قدرتها على إدارة التنسيق الأكاديمي وبرامج التبادل الأكاديمي سواء على المستوى المحلي أو مع البلدان الأخرى. وعلى نحو مماثل، فإنها قادرة على تقديم مشورتها المهنية في صياغة سياسات الإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية وإدارة الأداء.

إن للقطاع الخاص دوراً مهماً يلعبه في مساعدة المدارس على إنشاء برامج تدريب وتمرين، تساعد الطلبة على بناء شخصيتهم، وتعزّز حبهم العمل. كما أنه يزود موظّفي المستقبل بمهارات عمل حقيقية، فضلاً عن أن ذلك يوفر ويعزز أخلاق وثقافة عمل من نوع جديد. وكما يبين استطلاعنا، فإن قرابة نصف المشاركين (49 بالمئة) أشاروا إلى الافتقار إلى تجربة عمل سابقة باعتباره تحدياً رئيساً في مجال العثور على فرصة عمل. إن من الممكن إصلاح هذا العجز إذا توفرت للشباب فرص الحصول على خبرات عملية من خلال التدريب في العمل، أو الحصول على عمل بدوام جزئي.

لبّت بعض الشركات، في بعض الحالات، احتياجات سوق العمل من خلال إنشاء مؤسسات ووضع برامج تعليمية خاصة بها. فقد ساهمت شركة "إنفوسيس تكنولوجيز ليميتد" في الهند في إعادة تشكيل التعليم من خلال جامعتها التكنولوجية الخاصة. يضم حرم هذه الجامعة في مدينة "ميسور" مرافق تطوير برمجيات قادرةً على تدريب آلاف المهنيين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أقامت الشركة معهداً للقيادة، ومركزاً للتعليم الدولي، وبرامج للبحث الداخلي والتدريب المهني الداخلي بغية تدريب موظفيها الجدد، وإشراك إدارتها العليا في تطوير الجيل المقبل من القادة[21].

وعلى نحو مماثل، استطاعت منظمات غير ربحية مثل مؤسسات المجتمع المدني، أن تثبت قيمتها الكبيرة في مجال تطوير وتعزيز الروابط بين التعليم واحتياجات سوق العمل. فعلى سبيل المثال، ترعى منظمة "التعليم من أجل التوظيف" (EFE) شبكة من المنظمات غير الربحية المدارة محلياً التي تساعد الشباب في بناء المهارات وفي العثور على عمل. فقد درّب فرع هذه المؤسسة في الأردن أكثر من 1280 شاباً وشابة، لم يكمل أكثرهم التعليم الثانوي، واستطاعت العثور على عمل لأكثر من ثلثيهم[22]. ويقدم الأردن أيضاً مثالاً على التعاون الذي يجمع ما بين الحكومة والمؤسسات غير الربحية والقطاع الخاص العالمي. فقد تعاونت الحكومة مع المنتدى الاقتصادي العالمي في "مبادرة التعليم الأردنية- JEI" من أجل إصلاح التعليم ومساعدة الشباب في اكتساب مهارات العمل. ومن بين شركاء القطاع الخاص العالمي في هذا المشروع نجد شركات مثل مايكروسوفت وإنتل وسيسكو سيستمز. أطلقت هذه المبادرة مئة "مدرسة استكشافية" مزودة بقدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يحقق تلاميذ هذه المدارس درجات امتحانية أعلى من غيرهم، وهذا مكسب مهم على الأمد القصير. كما أطلقت "مبادرة التعليم الأردنية" مبادرة للتعلم مدى الحياة، تساهم في التطوير المحلي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولعل ما تبيّنه تجربة "مبادرة التعليم الأردنية" هو الطبيعة بعيدة الأمد للالتزام بالإصلاح التعليمي. ويذكر أنّ هذا البرنامج بدأ في العام 2003.

من جهة أخرى، طوّرت بعض شركات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خططاً تحدد احتياجاتها ومدى مشاركتها في عمليات التخطيط المشترك مع قادة التعليم في القطاع الحكومي. ففي المغرب، قامت شراكة بين "STMicroelectronics NV" الشركة التي تصنع أشباه النواقل، وبين مدرسة المحمدية للمهندسين، من أجل إقامة مركز تصميم جديد في الرباط يوفر خبرات العمل لطلبة الهندسة. وتقدم الشركة أيضاً المشورة للطلبة في مرحلة التعليم ما بعد الجامعي فيما يتعلق بمواضيع الأبحاث، كما تساعدهم في تحديد فرصهم المهنية ضمن الشركة أو مع شركات خاصة أخرى.

تقدم "مجموعة تمر" و"صندوق تنمية الموارد البشرية- HDF" لدى وزارة العمل في المملكة العربية السعودية مثالاً جيداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على المبادرات المشتركة بين الشركات الخاصة والحكومات. كانت مجموعة "تمر" بحاجة ملحة إلى عمال ذوي خبرات في مجال العمليات واللوجستيات، لكنها لم تتمكن من العثور على مواطنين سعوديين يملكون المهارات المناسبة، ولم يكن هناك أي مكان لتدريب وتعليم العمال الطامحين إلى امتلاك هذه المهارات. وبالتالي، فقد أقامت الشركة معهداً تدريباً بالشراكة مع صندوق تنمية الموارد البشرية. تولت الشركة تصميم المنهاج التعليمي الذي يمتد على ثلاثة أشهر لتعليم مهارات التشغيل والمهارات اللوجستية، وكذلك لتعليم الطلاب شيئاً من اللغة الإنجليزية. كما وفرت المكان اللازم لهذا التدريب. وفيما تحمل صندوق تنمية الموارد البشرية نحو ثلاثة أرباع التكاليف، تحمّلت المجموعة الربع الباقي. وبشكل عام، تقدم الشركة فرص العمل لأفضل 20 بالمئة من المتدربين. ويحصل الثلاثون بالمئة الذين يأتون بعدهم على شهادات يستطيعون الاستفادة منها عند التقدم إلى شركات أخرى. وأما النصف الآخر فإنهم يفشلون في اجتياز الامتحان أو يتركون الدورة التعليمية. على هذا النحو، تمكنت مجموعة "تمر" من إيجاد العمال ذوي المهارات، ومن تقليل تكاليف التوظيف لديها. كما تساعد الشركة في منح المواطنين السعوديين مهارات تتناسب ومتطلبات سوق العمل، وهكذا فإنها تغني بيئة الاقتصاد التي تعمل ضمنها.

دور الحكومات

إن لدى حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حاجة مشتركة إلى تطوير استراتيجية فعالة لرأس المال البشري تقوم على تزويد الشباب بما يلزمهم لدخول سوق العمل، وفي الوقت نفسه إعداد سوق العمل لاستيعابهم. وتمثّل هذه حاجةً مشتركة في المنطقة بصرف النظر عن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين أجزائها. لكن على الحكومات أن تقوم بما يتجاوز تبني السياسات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة، فتضطلع بدور فعال في إقناع الجهات المعنية، وتنهض بالمبادرات، وتوجد الآليات التي تضمن نشوء عمالة متعلمة مزودة بالمهارات الملائمة.

وعلى سبيل المثال، فإن فرض شروط على المنح الحكومية للجامعات يعتبر وسيلة للربط بين التعليم وسوق العمل، ويساعد في تحسين حوكمة المؤسسات التعليمية. يجب أن تكون هذه المنح مشروطة بتطوير برامج تعالج الأولويات الأكثر إلحاحاً في سوق العمل.

وفي مقدور الحكومات أيضاً أن تعمل مع أصحاب العمل في القطاع الخاص على ضمان تعليم المهارات اللازمة. نرى في المملكة العربية السعودية مثلاً أن الحكومة أقامت صندوق تنمية الموارد البشرية في وزارة العمل لتوفير برامج تدريب لمستخدمي القطاع الخاص وللعاطلين عن العمل أيضاً، بهدف مساعدتهم على اكتساب المهارات الضرورية لملء الشواغر الوظيفية في القطاع الخاص[23].

وعلى الحكومات أيضاً إيجاد نوع من الحوافز التي تدفع الشركات إلى المشاركة الفعالة في تصميم البرامج التعليمية وتقديمها. يمكن لهذه الحوافز أن تتخذ شكل إعفاءات ضريبية، أو أولوية في تلزيم عقود المشاريع والخدمات الحكومية، أو دعم مالي مباشر. كما يمكن أيضاً أن يكون الأمر إلزامياً عن طريق تشريعات تفرض مشاركة الشركات الحكومية في النظام التعليمي.
وأخيراً، فإن بمقدور حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تتعاون مع المؤسسات غير الربحية من أجل إكمال مبادرات وطنية أو إقليمية تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة. فعلى سبيل المثال، تعاونت "مؤسسة التمويل الدولية- IFC" وبنك التنمية الإسلامي في مارس (آذار) 2011 على إطلاق مبادرة التعليم من أجل التشغيل (e4e)، (وهي مبادرة لا علاقة لها

21. آصف خان وميغنا شارما، "إنفوسيس: بناء شركة المستقبل"، يونيو (حزيران) 2009.
22. انظر موقع "التعليم من أجل التشغيل": http://www.efefoundation.org/internal.php?url=results.

23. انظر مثلاً، ريتشارد شدياق وسامر بوحصالي وحاتم سمان، "صُلب المجتمع: فهم الطبقة الوسطى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتنميتها"، بوز وشركاه، 2012.

بمؤسسة "التعليم من أجل التوظيف- EFE"). يعالج هذا المشروع حالة التباين بين احتياجات سوق العمل وبين واقع قوة العمل المتوفرة، وذلك من خلال إشراك القطاع الخاص في تمويل التعليم المهني- التقني، وتقديمه[24].

ويستطيع قطاع المؤسسات غير الربحية أن يوفر الدعم لإصلاح السياسات وللإصلاح القانوني وللمساعدة التقنية، وأن يتحمل بعضاً من المخاطر. كما يستطيع النفاذ إلى التمويل من خلال مبادرات كبرامج الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. تتصل هذه الآلية بشبكة المساعدة التقنية والتمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي ترعاها "مؤسسة التمويل الدولية-IFC"[25].

دور المؤسسات التي تملكها الدولة

ثمة مؤسسات يمكنها أن تضطلع بدور مميز: إنها المؤسسات التي تملكها الدولة. تمزج هذه الشركات، في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بين ملكيتها الحكومية، وأساليب عملها الاحترافية التي تحاكي القطاع الخاص. وعادة ما تكون هذه المؤسسات من أكبر أرباب العمل في البلد، وذات مساهمة مهمة في إعادة صياغة الأنظمة التعليمية. توفر هذه المؤسسات مساعدة حيوية في تطوير القدرات التقنية والتجارية ضمن الاقتصاد المحلي، ويمتد هذا الدعم ليصل إلى المخرجات الاقتصادية، باعتبار أن هذه المؤسسات عادة ما تكون منخرطة في تصنيع السلع المعدّة للتصدير، فضلاً عن علاقتها بالمدخلات أيضاً.

تشارك المؤسسات التي تملكها الدولة مشاركة وثيقة في نقل التكنولوجيا والمعرفة، وفي توفير فرص العمل للمواطنين، إضافة إلى زيادة الملكية والسيطرة الوطنية على الاقتصاد. نتيجة ذلك، فإنها تساعد على نحو مباشر وغير مباشر أيضاً في نشر العمالة الماهرة عبر الاقتصاد كله.

لكن يجدر التنبيه إلى أنّ ثمة مؤسسات تملكها الدولة أقل قدرةً على المساعدة في حل مشكلة اتساق التعليم. وهي تلك المؤسسات ذات الهيكلية الموروثة، المثقلة بالعاملين الفائضين، وبالعمّال منخفضي المهارة، الأمر الذي يفرض ضريبة باهظة على كفاءتها، وعلى قدرتها التنافسية في السوق الدولية.

إن قدرة المؤسسات التي تملكها الدولة على بناء التحالفات مع النظام التعليمي ومع الحكومة ستعتمد إلى حد غير قليل على قدرتها على تجاوز هيكليتها الموروثة وعلى إعادة توزيع قوة عمل أعلى تأهيلاً على قطاعات أخرى من الاقتصاد. أما التخلص، ببساطة، من العاملين الزائدين، فسوف يفاقم مشكلة البطالة. بدلاً من ذلك، تستطيع هذه المؤسسات أن تدرّب الموظفين بما يحقق التناسق بين برامج تطوير المهارات لديها وبين سياسات التنويع الحكومية. كما تستطيع أن توفر الحوافز الملائمة التي تشجّع مشاركة العمال. كما أن ثمة مقاربة أخرى يجب أن تدرسها هذه المؤسسات ألا وهي توجيه بعض عملياتها إلى قطاعات ذات صلة، تشهد نمواً في الاقتصاد. وهذا سيسمح لتلك الشركات المستقلة حديثاً وللعاملين فيها بالانسجام مع احتياجات سوق العمل على نحو ذاتي.

24. انظر "التعليم من أجل التشغيل: تحقيق إمكانيات الشباب العربي"، IsDB وIFC، أبريل (نيسان) 2011، www.e4eArabYouth.com.

25. انظر "التعليم من أجل التشغيل: تحقيق إمكانيات الشباب العربي"، IsDB وIFC، أبريل (نيسان) 2011، خريطة الطريق الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية للأعوام من 2012-2014: الأثر، التجديد، والشراكة، المؤسسة الدولية للتمويل، 12 مايو (أيار) 2011، www1.ifc.org/wps/wcm/connect/87c9800046b64 9beaa04abb254bfb7d4/IFC%2BRoad%2BMap%2BFY12%2B14.pdf?MOD=AJPERES

مثال على انخراط مؤسسة تملكها الحكومة

ثمّة مثال مهم على انخراط مؤسسة تملكها الحكومة في تدريب وتأهيل وتعليم العاملين، ألا وهو شركة النفط العربية السعودية (أرامكو السعودية)، شركة النفط والغاز الرائدة في المنطقة. يتمثّل هدف الشركة الاستراتيجي في الاستثمار في المواطنين السعوديين، وتنفق الشركة في هذا الإطار نحو مليار دولار أمريكي في السنة على برامج توظيف وتدريب العمال والمحافظة عليهم. كما تقدم عدداً كبيراً من المنح الدراسية الدولية في كل سنة إلى مواطنين سعوديين، وذلك من خلال "مركز الإعداد الجامعي" الخاص بها[26].

إضافة إلى ذلك، عقدت أرامكو السعودية شراكات مع جامعات محلية من بينها جامعة الملك فهد للنفط والمعادن. إذ شاركت أرامكو مثلاً في إقامة مشروع وادي التكنولوجيا في الظهران في العام 2006، وهو مشروع لجامعة الملك فهد. يعدّ هذا المجمع التكنولوجي جزءاً من الجهد الحكومي الرامي إلى تنويع الاقتصاد بحيث لا يقتصر على النفط، وذلك من خلال تطوير مهارات المواطنين ومنح أبحاثهم صفة تجارية. حصلت أرامكو السعودية على وعود من مؤسسات دولية لإقامة مراكز أبحاث وتطوير في وادي الظهران للتقنية.

وعلى غرار الحكومات، فإن على المؤسسات التي تملكها الحكومات أن تطوّر استراتيجية رأس مال بشري تنسجم مع أهداف أعمالها، ومع السياسات الاقتصادية الوطنية؛ وعليها أيضاً أن تنهض بدور أكبر في النظام التعليمي من خلال الشراكة مع الجهات التعليمية، وتأسيس علاقات تعليمية بعيدة الأمد ومتعددة المستويات. إن من شأن هذه الروابط أن تمكّن هذه المؤسسات من التواصل مع المؤسسات التعليمية بخصوص احتياجات سوق العمل لديها. ويستطيع القائمون على التعليم والمؤسسات التي تملكها الحكومة معاً أن يصيغوا هذه الشراكة من خلال إعادة تشكيل المناهج وطرائق التدريس بما يعكس الطلب الحالي على العمل. وفضلاً عما تقدم، فإن بمقدور المؤسسات التي تملكها الحكومات أن تبني روابط مع مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي وما قبل الثانوي من أجل تطوير منَح التدريب التعليمي، بما فيه زيادة تطوير الطلبة.

تطوير المهارات وتنميتها

ثمة مثال على الشركات التي تسعى إلى تحقيق الانسجام بين برامج المهارات لديها وبين أهداف التنويع الحكومية، ألا وهو الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك). تعدّ هذه الشركة واحدة من أكبر الشركات المنتجة للكيماويات ولمنتجات البتروكيمياء في العالم، وهي تستخدم مكانتها في اقتصاد البلاد من أجل تشجيع تطوير المهارات، وتدريب عمال مورّديها، بالشراكة مع الجهات الرسمية؛ كما تتعاون مع "الهيئة الملكية للجبيل وينبع- RCJY"، ومع "صندوق تنمية الموارد البشرية" أيضاً.

سيوفر هذا البرنامج المشترك تعليماً وظيفياً لصالح خمسة آلاف مواطن سعودي شاب (من أصل 50 ألف متقدم). تقدّم الهيئة الملكية للجبيل وينبع التدريب، ويتحمل صندوق تنمية الموارد البشرية دفع رواتب الطلبة خلال العامين الأولين من الدورة التدريبية، فيما تلتزم سابك بتوفير الوظائف للمتدربين لدى الشركات الموردة لها، من خلال مساهمتها في تحمل عبء رواتب السنة الأولى لجميع من تعيّنهم الشركات الموردة لديها من بين هؤلاء المتدربين. ومن هناك فإن سابك تستخدم موقعها ومكانتها في السوق من أجل جعل الشركات الموردة توظف المتدربين المؤهلين.

26. انظر فاليري مارسيل، "عمالقة النفط: شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط"، منشورات معهد بروكينغز، 2006. تمت الإشارة إليه لدى سيلفانا توردو، وبراندون س. تريسي، ونورا عرفة، في "شركات النفط الوطنية وتوفير القيمة"، ورقة عمل للبنك الدولي برقم 218، البنك الدولي، 2011.

الطريق قدماً

لا شكّ أنّ دولاً كثيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصة منها الدول الخليجية ذات الدخل المرتفع، تستثمر مبالغ غير قليلة في التعليم، وتخطط لتحقيق التنويع الاقتصادي أيضاً. لكن، وعلى الرغم من أن هذه المبادرات قد أدت إلى بعض المكتسبات المهمة، فإنّ إصلاح التعليم يتطلب منظومة من القدرات تختلف عن تلك التي تتطلبها السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية. إن إصلاح التعليم من أجل التوظيف مطلب مُلِحّ قابل للمعالجة من خلال آليات هي في متناول اليد فعلاً، وهو في الوقت نفسه جهد بعيد الأمد يتطلب التزاماً مستداماً. تشير أمثلة الإصلاح التعليمي الناجح، كما رأينا في سنغافورة وكوريا الجنوبية، إلى أن الأمر قد يتطلب عدة عقود قبل أن تظهر نتائج هذا الاستثمار.

يجب للمقاربة الفورية أن تتمثل في الانخراط من غير تأخير في مبادرات هادفة تستنير بحاجات الشركات المتنامية وتقوم بإشراك الجهات المعنية كلها. إن نطاق هذه الجهات المعنية واسع فعلاً، وهو يشتمل على شركات القطاع الخاص، والمؤسسات غير الربحية، ووزارات التعليم، والمؤسسات التي تملكها الحكومات، من دون أن ننسى الجهة المعنية التي هي غاية الأمر كله، ألا وهي شريحة الشباب. إذ، ولطالما أن الشباب هم المستفيدون النهائيون من هذه الخطط، فلابد من مشاركتهم في العملية أيضاً. من خلال اعتماد هذه المقاربة، يمكن للجهات المعنيّة أن تتعلم أيضاً كيفية التعاون وتوفير آليات ناجعة تحقق الانسجام بين أنظمة التعليم والمتطلبات الاقتصادية. لقد بات أسلوب "الأوامر والتحكّم- command-and-control" التقليديّ في التعليم أمراً بالياً من الماضي، والإصلاح الناجح يتطلب تحقيق الانسجام بين التعليم واحتياجات سوق العمل من خلال التعاون والشراكة.

تكتسي هذه المبادرات قصيرة الأمد بأهمية حاسمة، إذ يجب أن تسير على التوازي مع جهود الإصلاح التعليمي بعيد الأمد. ومع أن التغيرات بعيدة الأمد أمر مرحب به كثيراً، إلا أنها لا تقدم بالضرورة إلا القليل من النتائج المريحة على الأمد القصير. لذا يجب أن ينصب التركيز الآن على تدابير جريئة قصيرة الأمد، بسبب إلحاح مشكلة البطالة وحجم الفرصة الضائعة التي تمثلها. فمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتمتّع بإمكانيات كبيرة بفضل بنيتها الديموغرافية الشابة والطموحة، والمفتاح إلى تحرير هذه الإمكانيات متوفر اليوم من خلال مبادرات التعليم من أجل التوظيف التي توفرها تحالفات بين الجهات المعنية المشاركة، وهي تحالفات تشتمل على شباب المنطقة أيضاً.

السير الذاتية

د. كريم صباغ

د. كريم صباغ شريك رئيسي في "بوز وشركاه". يركز على التواصل والإعلام وقطاع التكنولوجيا. يتولى أيضاً رئاسة مركز توليد الأفكار الذي يعتبر مركز أبحاث تابع لشركة بوز وشركاه في الشرق الأوسط. يمتلك د. كريم صباغ أكثر من عشرين عاماً من خبرة الاستشارة الإدارية في مجال استراتيجيات إلغاء الأنظمة وتخفيفها، والخصخصة، والتحول ذي الأساس الاستراتيجي، وحالات الاندماج والاستحواذ، واستراتيجيات الاستثمار، والتشغيل، ونماذج الحوكمة.

وهو أيضاً عضو في مجلس إدارة (SES SA). كما أنه أستاذ زائر في ميدان تكنولوجيا المعلومات، وعضو في المجلس الأكاديمي لكلية الإدارة الدولية في جامعة (Écoles des Ponts ParisTech - Grandes Écoles) في فرنسا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن د. صباغ عضو في مجلس الأجندة الإقليمية للمنتدى الاقتصادي العالمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يحمل د. صباغ شهادة الدكتوراه الفخرية في الإدارة الاستراتيجية من جامعة سنتشري في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى شهادة الماجستير في الشؤون المالية وبكالوريوس بدرجة الشرف في مجال التسويق من الجامعة الأمريكية في بيروت.

شادي مجاعص

شادي مجاعص شريك في "بوز وشركاه" وعضو في "ممارسات القطاع الحكومي" في الشركة. وهو يركز على صياغة السياسات الحكومية وتنفيذها في مجالات رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية، وضع أجندات التنمية الوطنية في عدد من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وذلك في مجال إقامة الصلة بين استراتيجيات إصلاح التعليم وبين أهداف التنمية الاقتصادية- الاجتماعية. تركز أعماله الحالية على مساعدة الجامعات والقطاعات الاقتصادية المحلية في الشرق الأوسط على تطوير مجمعات ابتكار تدفع النمو الاقتصادي وتوفر فرص العمل.

يحمل شادي مجاعص شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية "إنسياد- INSEAD"، كما يحمل شهادة بكالوريوس في الهندسة من الجامعة الأمريكية في بيروت.

د. ليلى حطيط

تشغل د. ليلى حطيط منصب مدير في شركة "بوز وشركاه". وهي عضو في "ممارسات القطاع الحكومي" لدى الشركة. تمتلك د. ليلى حطيط خبرة لأكثر من 11 عاماً في مجال الاستراتيجية والأعمال، وقد عملت مع عملاء من قطاعات متعددة وفي أماكن متعددة ضمن مشاريع تتعلق باستراتيجيات التحول، والتنظيم وإعادة الهيكلة، والتحولات واسعة النطاق. يركز عملها الحالي على تنمية رأس المال البشري وإدماج التعليم والثقافة، إضافة إلى مساعدة المؤسسات على تحقيق كامل قدرات النساء في مكان العمل.

تحمل د. حطيط شهادة الدكتوراه في الهندسة الكهربائية من (Imperial College of London)، إضافة إلى الماجستير في إدارة الأعمال من "إنسياد- INSEAD".

جوسي هلتونن

جوسي هلتونن معاون أول لدى "بوز وشركاه". وهو عضو في "ممارسات القطاع الحكومي" لدى الشركة. ولديه خبرة أكثر من 10 سنوات اكتسبها من خلال مشاركات متعددة في الشرق الأوسط وأوروبا وجنوب شرق آسيا. يركز على السياسات والاستراتيجيات الحكومية، إضافة إلى إدارة الأداء. عمل عملاً مكثفاً مع قطاعات التعليم ورأس المال البشري.

يحمل هلتونن شهادتي بكالوريوس وماجستير في العلوم السياسية، إضافة إلى بكالوريوس في اللغة العربية والدراسات الإسلامية من جامعة هلسنكي.

د. حاتم سمان

يشغل د. حاتم سمان منصب المدير وكبير اقتصاديي مدير "مركز الفكر" التابع لشركة بوز وشركاه. يمتلك خبرة تزيد على 10 سنوات في الشرق الأوسط، له كتابات كثيرة في مسائل السياسات، بما يشتمل القطاعات الاقتصادية المتنوعة في المنطقة.

يحمل د. سمان شهادة دكتوراه في الاقتصاد السياسي والسياسات الحكومية من جامعة جنوب كاليفورنيا، بالإضافة إلى ماجستير في إدارة الأعمال من سان دييغو، وبكالوريوس في العلوم السياسية والرياضيات من جامعة كاليفورنيا في سان دييغو.

نقلة نوعية في الحكومة: من توفير فرص عمل إلى تمكين توفير فرص عمل

مينا العريبي، مساعدة رئيس تحرير صحيفة الشرق الوسط؛

ياسر جرار، شريك، مدير استراتيجية الشرق الأوسط ومدير التعليم الدولي، برايس ووتر هاوس كوبرز

هل شهدنا ربيعاً عربياً، أم أن أحداث السنتين الماضيتين كانت مجرد قلاقل تتعلق بلقمة العيش. أضفت وسائل الإعلام المتحمسة عليها لاحقاً هذا الألق؟ تكمن الإجابة في مكان ما على امتداد هذا الطيف من الاحتمالات، وهي تختلف من شخص لآخر، ومن بلد لآخر.

ومهما تكن العواقب السياسية والتاريخية لأحداث 2011، فمن غير الجائز نسيان أن الثورات لم تبدأ باعتبارها ثورات آيديولوجية على الرغم من السمات الآيديولوجية التي اتسمت بها الحكومات التي انبثقت بعدها. كما لم تتميز هذه الثورات بقيادة كاريزمية ذات رؤية موحدة، أو أجندة واضحة. لقد جاءت هذه الانتفاضات ضد المستقبل المسروق، ضد فقدان الأمل بغد أفضل. إذ بلغ الشباب والكبار على حد سواء نقطة فاصلة، نشأت بفعل الوعود التي لم تفِ بها الحكومات. وكذلك جاءت تحركاً ضد الفساد المؤسسي الواسع على مختلف المستويات وفي جميع القطاعات.

أدى ارتفاع مستويات المعيشة ومستويات التعلم في العقود الأخيرة، بالإضافة إلى زيادة توفر التعليم العالي، إلى تحسن مؤشر التنمية البشرية في البلدان العربية في حين شهد الإعلام والتكنولوجيا ثورة مكّنت المواطن العربي من النفاذ إلى المعلومات وامتلاك قدرة بث المعلومات بنفسه بفضل وسائل الإعلام الاجتماعي، داخل الحدود وخارجها. لكنّ هذه الظواهر لم تترافق مع تنمية اقتصادية مستدامة ولا مع إصلاح سياسي أو استيعابٍ لفئات السكان. فكانت النتيجة الطبيعية هي ازدياد التوتر بين تنامي الطموحات والحاجات والمعارف من جهة والافتقار إلى الفرص الاقتصادية والمشاركة السياسية من جهة ثانية.

وبالنسبة لنا، نحن أبناء العالم العربي الذين نشأنا في ظل هذا التوتر، تمثّلت المفاجأة الكبرى في طول الزمن الذي استغرقه الوصول إلى نقطة الانفجار هذه. إذ لم يكن السؤال على الإطلاق ما إذا كان الانفجار سيحصل، بل حول متى وكيف سوف تنهار هذه الحالة القائمة التي ما عاد بمقدورها الاستمرار. ولازال السؤال نفسه سارياً فيما يخص البلدان العربية التي لم تصل إليها الانتفاضات. اللهم إلا إذا جرى تحقيق إصلاحات أصيلة جذرية، وعلى نحوٍ سريع!

وصلنا الجواب في العام 2011. وقد اقتضى الأمر توفر مزيج من كتلة شبابية متنامية، ومستويات غير مسبوقة من الفساد ومن هيمنة "النخبة" على الثروة الوطنية، ومن ثورة تكنولوجية أدت إلى هشاشة جزء من السيطرة الحكومية، إضافة إلى وقوع الأزمة المالية العالمية. وقد أدى اجتماع العوامل الديموغرافية وسوء الحوكمة وتطور تقنية المعلومات والاتصالات وتعددية الإعلام، وكذلك الصعوبة المتزايدة في ظروف المعيشة والافتقار إلى التمويل العام الداعم للنظام الهش، إلى اهتزاز غير مسبوق، إن لم يكن انهياراً، للحالة القائمة.

إن هذا المزيج الطاغي من الإحباط والإحساس بالمستقبل المسروق هو ما أشعل الشرارة التي انطلقت من بائع الخضار التونسي الذي لم يعد قادراً على تلقي أي لطمة إضافية من الحكومة. لقد اكتسبت قصة محمد بوعزيزي مكانة أسطورية، لأنها كانت تجسيداً للحالة الفكرية والنفسية لكثير جداً من الناس على امتداد العالم العربي.

بداية عقد من التغيرات

صار من الواضح الآن، وبعد الفرحة الأولية التي أحس بها الناس الذين انطلقوا إلى الشوارع، وشاهدوا الأثر المباشر لذلك، أنّ ما حدث ما كان إلا بداية لعقد من التغيرات التي سوف تنداح عبر العالم العربي كله. لا ندعي أن المستقبل واضح، ولا يستطيع أحد أن يزعم القدرة على التنبؤ بوجهة الأمور. لكن المؤكد هو أن العالم العربي لن يبدو كما كان من قبل، ولن يكون الخوف وحده أداة الحكم في المستقبل.

فالجيل الذي يطالب بالتغيير اليوم يختلف عن الأجيال التي سبقته. ومن جوانب اختلاف هذا الجيل قدرتُه على النفاذ إلى التكنولوجيا التي تمكّنه من مقارنة حالته بأحوال الآخرين يوماً وراء آخر، من حيث مستوى معيشتهم، وأعمالهم المستقبلية، وتطلعاتهم، وكذلك حكوماتهم وحكّامهم. لم تكن نتيجة هذه المقارنات مرضية بالنسبة للكثيرين، فصارت آمال الشباب مرتفعة اليوم، وهي ستواصل ارتفاعها. ويبدو أنّ أحداً لن يستطيع أن يفرض عليهم أن يفكروا بطريقة معينة، أو أن يدينوا بشكرهم إلى شخص بعينه.

في معرض محاولة فهم الأسباب الكامنة خلف هذه الثورات، يشير كثيرون إلى مسألة البطالة المرتفعة باعتبارها إحدى الدوافع الرئيسية للثورة، ويعتبرونها مؤشراً رئيساً لفقدان الأمل وللإحباط اللذين يسوقان الشباب إلى التمرد. والحقيقة أن من غير الممكن استبعاد هذه الديناميكية عن سياق التفكير.

إلا أنّ التحديات السياسية الخاصة بالمنطقة تتعرض للفصل عن التحديات الاقتصادية في حالات كثيرة. وفي حين يناقش السياسيون الثغرات الاقتصادية بأريحية، نجدهم يحاولون الابتعاد عن الأسباب السياسية الكامنة خلف هذه الثغرات (أو التي تؤدي إلى تفاقمها). لكنّ "المرء لا يستطيع أن يكون إصلاحياً في الاقتصاد ورجعياً في السياسة"[27].

تنوعت استجابات الحكومات العربية إزاء أحداث 2011، سواء من حيث سرعتها أو نطاقها. فقد هبّ قسم منها إلى زيادة، أو حتى مضاعفة، أجور الموظفين؛ واختار البعض الآخر اللجوء إلى لفتات سياسية بلغت من الاتساع أحياناً حد طرح تعديلات كبرى على الدساتير. لكن هذه الهبّة كلها كانت تهدف غالباً إلى تهدئة الحركة على الأمد القصير، مع المماطلة إزاء المطالب بعيدة الأمد، وخاصة مطالب الشباب، أو تجاهلها تماماً. وقد رأينا حتى الآن الكثير من "الضمادات"، لكن الجروح الحقيقية لا تزال مفتوحة ومؤلمة، بل تزداد حالتها تفاقماً. وما يدعو إلى مزيد من القلق هو أن هذه العطايا الاجتماعية، التي اتخذت شكل ضمادات وأفعال منعكسة، كانت مرتفعة التكلفة، بل إنها ستؤدي غالباً إلى زيادة عجز موازنة الدولة أو إلى خسارة الفائض الذي يحققه ارتفاع أسعار البترول في البلدان المنتجة للنفط. أما بالنسبة للبلدان التي اختارت اللجوء إلى إصلاحات هيكلية، فإنها بحاجة ماسة إلى تمويل سخي لإحداث تغير حقيقي وإعادة بناء البلد انطلاقاً من قطاع حكومي عاجز غير فعال، أشبه اليوم بـ "حطام مؤسسي".

من أين يبدأ البلد إذن؟ فضلاً عن عقم المؤسسات الحكومية وتضخمها المفرط، فإن هناك الكثير من التحديات التي تواجه البلدان العربية، منها السياسات العقيمة في دعم المعونات الاجتماعية، والإفراط في اللجوء إلى الأنظمة واللوائح، والتباين بين التعليم ومتطلبات التوظيف، وبطالة الشباب، وضعف حجم ريادة الأعمال، والعجز المالي المتنامي، وقلة الجدارة. إنها علل معروفة جميعاً، وقد كانت موضع نقاش مستمر لمرات كثيرة في الماضي.

لعلّ التجلّي الأهم لهذه التحديات هو الحالة الراهنة من تهميش شباب المنطقة. فبطالة الشباب في العالم العربي هي الأعلى في العالم، إذ تقدر

27. رئيس الوزراء الأردني الأسبق عون الخصاونة الذي عُيّن في 2011 خصيصاً من أجل التعامل مع المشكلات السياسية التي تواجه البلاد، ثم استقال في أبريل (نيسان) 2012.

بنحو 30 بالمئة[28]. تعبّر هذه التحديات التنموية عن فشل السياسات الحكومية تفكيراً وتطبيقاً (أي فشل هيكليات الحوكمة وفشل الأداء الحكومي على حد سواء)، وهي غير ناجمة عن عدم الدراية بما يتعيّن فعله. فحلول السياسات الأساسية فيما يتعلق ببطالة الشباب معروفة منذ زمن بعيد، وقد حظيت بنقاش واسع منذ بعض الوقت، وهي تركز على مجموعة شاملة من إصلاح السياسات، وتشتمل على: إصلاح التعليم بما يشجّع تهيئة الفرص ويوفر الحوافز اللازمة لتطوير مجموعة من المهارات القابلة للتطبيق في السوق والقابلة للتكيف؛ وإنهاء الاعتماد العقيم على التوظيف الحكومي المتضخّم من خلال ترشيد التوظيف الحكومي؛ وإصلاح السياسات والممارسات الخاصة بالرواتب والتعويضات المالية وغير المالية؛ وتحسين أنظمة سوق العمل من خلال تعزيز مرونة قرارات التوظيف والتسريح؛ وتسهيل الأنظمة المتعلقة بالأعمال والشركات الناشئة؛ وتحسين قدرة النفاذ إلى القروض؛ واعتماد خطط حماية اجتماعية فعالة من قبيل التأمين ضد البطالة مثلاً[29].

لكن ما ظل مفقوداً هو الإرادة والقدرة على التعامل الحقيقي مع المسائل المطروحة. كان المسؤولون يعرفون تماماً التحديات التي تواجه المنطقة، وقد ناقشوها في مئات المؤتمرات، وأدلوا بتصريحات علنية عن مئة مليون فرصة عمل لابد من توفيرها بحلول 2020[30]. لكن، وعلى امتداد العالم العربي كله، كان هناك الكثير من الكلام، والقليل جداً من الأفعال.

"نحن بحاجة إلى ثورة اقتصادية"

نواجه اليوم أزمة في القيادة. فهل بمقدورنا أن نتوقع وضع وتنفيذ سياسات من أجل مستقبل أفضل عن طريق المؤسسات الحكومية نفسها التي عانت من الإهمال لعشرات السنين، والتي هي غالباً قليلة الكفاءة عديمة الفعالية؟ وهل نستطيع أن نتوقع من الإدارة الحكومية الحالية التي مثلت غالباً "ربّ عمل اجتماعياً" في عدة بلدان عربية، أن تتولى فجأة معالجة الاحتياجات المعقدة للسياسات الحكومية معالجةً فعّالة تفضي إلى تحقيق قيمة عامة؟ والأهم من ذلك، هل نستطيع أن نتوقع من منهجية التوجّه "من الأعلى إلى الأسفل" أن تكون طريقاً للتقدم إلى الأمام في التعامل مع هذه التحديات؟ لازال كثير من الناس يعتقدون أن "الحكومة تعرف أفضل منا"، ومن الممكن أن يقع كل من الجمهور والقيادة في فخ النظر إلى تلك المنهجيّة باعتبارها الخطة الوحيدة القابلة للتنفيذ.

لكن الحقيقة المزعجة هي أن الأمر سيستغرق عقداً، أو ربما عقوداً، لإعادة بناء هذه المؤسسات الحكومية بحيث تطوّر قدرات الوظائف الحكومية وتكتسب ثقة الناس من جديد. إن طريق التقدم شاق وطويل، ولا توجد حلول سحرية! ومهما يكن حجم الإحباط الذي عاشه الشباب والذي أدى إلى الانتفاضة، فإنه سوف يزداد خلال السنوات المقبلة عندما يرى هؤلاء الشباب، أن ما نحتاجه فعلاً هو ثورة اقتصادية أيضاً، وليس مجرد حفنة إصلاحات سياسية.

إن الطريق إلى غد أفضل لن يتم عبر مشاركة العاطلين عن العمل في انتخابات حرة، فهذا غير كاف بغض النظر عن حماسة أنصار الديمقراطية المتوقعة والمرحب بها. ففي تونس، وبعد قرابة عام ونصف العام على إسقاط حكم زين العابدين بن علي، لم تتمكن الثورة من تحقيق أكثر من بضع منجزات ملموسة فيما يخص مستويات المعيشة. فقد ازدادت البطالة المزمنة منذ الثورة حتى بلغت 19 بالمئة بعد عام منها. وتشهد البلاد مؤخراً حشوداً شبابية كثيرة تهاجم المباني الحكومية محتجةً على ما تقول إنه بطء استجابة السلطات للاحتياجات الملحة لهؤلاء الشباب. وفي محاولة للتعامل مع الأزمة، تعهدت الحكومة بتوفير 25 ألف وظيفة في القطاع الحكومي خلال هذا العام[31]. لكنّ هذا ليس حلاً! بل إنه ببساطة تكرار لأخطاء الماضي.

إننا في حاجة إلى ثورة اقتصادية تتجاوز الخطابات والأيديولوجيات وتحميل الآخرين مسؤولية فشلنا في الماضي. وهذا مطلوب في وقت تعاني فيه أكثر الاقتصاديات تطوراً من مشكلات تتعلق بتوفير فرص العمل لمواطنيها. وتبعاً لمنظمة العمل الدولية، فإن 12.7 بالمئة من شباب العالم عانوا من البطالة في العام 2011. إذ بلغت نسبة البطالة لدى الشباب دون سنّ 25 عاماً في المملكة المتحدة 20.3 بالمئة في العام الماضي؛ كما شهدت البرازيل مستويات بطالة مماثلة أيضاً.

يجب تدعيم هذا الثورة الاقتصادية بإحداث نقلة في الذهنية باتجاه التجديد الحقيقي في الحوكمة وفي النمو الاقتصادي. فالحكومات لا تستطيع متابعة تسيير "الأعمال كالمعتاد"، وتقديم الدعم والمعونات الاجتماعية، وضبط الإعلام، والاكتفاء بتوفير فرص عمل جديدة في القطاع الحكومي. ولن تتمكن من النجاح أيضاً تلك المنظمات الدولية التي تأتي إلى المنطقة حاملة حلولاً على شكل قوالب جاهزة "تناسب الجميع". لابد أن تكون الحلول فريدة ومصممة لكل بلد على حدة. ولن ينسى كثير من الناس كيف امتدح البنك الدولي تونس في عامي 2007 - 2008 باعتبارها مثالاً يمكن للبلدان العربية أن تحتذي به في مجال الإصلاح الاقتصادي. ولن ينسى أحد امتداح البنك الدولي الحكومة المصرية باعتبارها "في مقدمة الإصلاحيين في العالم"، وذلك في تقريره عن "ممارسة أنشطة الأعمال" لعام 2010[32].

نقلة نوعية في التفكير

يتعيّن الآن إجراء نقلة نوعية في التفكير فيما يتعلق بإيجاد فرص العمل. ويجب على الحكومات أن تتوقف عن الكلام عن خططها الرامية إلى إيجاد فرص العمل، وأن تبدأ بتنفيذ السياسات الهادفة إلى التمكّن من توفير فرص العمل. هذا ليس جدلاً أكاديمياً ولا نقاشاً في الدلالات. إن على الحكومات والمواطنين قبول فكرة أن الحكومات لم تعد تستطيع أن تفعل ذلك بنفسها. وما ينبغي للحكومات فعلُه هو تطوير سياسات ترعى بيئة تمكّن القطاع الخاص والمجتمع المدني من ضمان توفير فرص العمل، ومن اتخاذ قرارات شفافة، ومن تنفيذها.

يكمن الحل في القدرة على موازنة التدابير الحكومية وإفساح المجال أمام الفعاليات الداعمة في المجتمع، وخاصة القطاع الخاص، للاضطلاع بدورٍ يحفز ديناميكية الشباب ويدفعهم إلى التجديد. ولا بدّ هنا أيضاً من إبراز القيمة العامة من خلال التعاون التفصيلي وحسن الإعداد بين القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني. صحيح أن هذا يمثل نقلة نوعية في العالم العربي، لكنه ليس بالفكرة الجديدة على الإطلاق. ففي العالم كله، تعيد الحكومات إنتاج نفسها وفقاً لهذه الخطوط، بما في ذلك مشروع "المجتمع الكبير" في المملكة المتحدة حالياً[33]، ومبادرة "الحكومة المفتوحة" التي تتبنّاها دول كثيرة في شتى أرجاء العالم[34]، إذ يبدو أنّ الجميع يبحث عن "استتباب جديد" في ميدان الحوكمة.

28. وفق مؤتمر "البطالة في العالم العربي: الجذور والمخاطر والاستجابات"، فبراير (شباط) 2011، الذي نظمته منحة كارنيجي للسلام العالمي.
29. طارق محمد يوسف، "خلاصة عن الحوكمة الاقتصادية في العالم العربي، 2011"، البحر الميت، الأردن، المنتدى الاقتصادي العالمي.
30. نشر البنك الدولي هذا الرقم في تقريره لعام 2003.
31. مقالة: "Doing well on parole"، ذي إيكونوميست، 7 أبريل (نيسان) 2012.
32. تقرير البنك الدولي "ممارسة أنشطة الأعمال" 2010، http://www.doingbusiness.org/reforms/top-reformers-2010.
33. أطلقته حكومة المملكة المتحدة في مايو (أيار) 2012. للاطلاع على مثال عن الأجزاء ذات الصلة في البرنامج، انظر: http://www.thebigsociety.co.uk.
34. http://www.opengovpartnership.org.

يتعيّن على حكومات العالم العربي أن تقلل تركيزها على توسعة الوظائف الحكومية وإيجاد فرص عمل جديدة في القطاع الحكومي، ذلك أنّ عليها أن تركز أكثر على توفير حيّز من أجل مشاركة الآخرين في توفير فرص العمل. لذا ينبغي لهذه الحكومات أن تسرِّع من تحرير أسواقها وتطوير المنافسة لديها، وهذا ما ينطوي، بوضوح، على كسر عقود من احتكار النخبة وهيمنتها على القطاعات الاقتصادية، وهو أمر لن يكون سهلاً، وسيولد مقاومة من جانب الجهات القوية صاحبة المصالح المترسخة. كما يجب اتخاذ خطوات من أجل تقليل البيروقراطية والروتين وتبسيط عملية بدء الأعمال وإزالة الفساد المؤسسي المتجذر في هذه العملية، وتوفر دبي في هذا المجال مثالاً واضحاً من المنطقة نفسها. حيث أن تأسيس شركة هناك أسهل من تأسيسها في الولايات المتحدة في بعض الأحيان. وفي حين يشير البعض إلى المشكلات المالية في دبي كذريعة لشطب بعض إنجازاتها، إلا أن من قصر النظر أن نهمل الدروس المستفادة من تجربة هذه الإمارة ومن النجاح الذي صار ممكناً هناك من خلال الحد من البيروقراطية وكذلك من خلال تحديث الحكومة. ولا ننسى أنّ دبي تبقى الوجهة التي تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للشباب العربي، باعتبارها خيارهم الأول للعيش والعمل.

وعلى نحو موازٍ لما سبق، يتعين على الحكومات أيضاً أن تزيل ما يحد من حرية التعبير؛ وهذا بدأ جزئياً مع انتشار الإنترنت ووسائل الإعلام الاجتماعي. إنّ على الحكومات أيضاً أن تقبل التغيّر وأن تتكيف معه، لا أن تواصل محاربته ومراقبته، فهذه معركة مكلفة وخاسرة في نهاية المطاف أيضاً[35]. والأهم من ذلك أيضاً، أن على الحكومات أن "تقرن الأقوال بالأفعال" عندما يتعلق الأمر بمكافحة الفساد. إن الطريقة الأسهل لإظهار مدى إخلاص هذه المحاولات هي اعتماد سياسات البيانات الحكومية المفتوحة، وكذلك المشاركة الشفافة للمعلومات عن الأداء الحكومي والشؤون المالية الحكومية، فالبيانات الحكومية المفتوحة تسمح للمواطنين ووسائل الإعلام بتدقيق واجتثاث السلوكيات المالية والتنظيمية غير السليمة؛ كما أنها تمكّن الشركات من الوصول إلى المعلومات "التي يصعب الحصول عليها" والضرورية لتحقيق النمو والتطور[36]، وهي تدعم الشركات الجديدة العاملة في الخدمات المبتكرة في القطاعين الحكومي والخاص[37]. لقد كانت الدولة لفترة طويلة أكبر مولد وجامع ومستخدم للبيانات في معظم البلدان. وبعد أن أعادت ثورة المعلومات صياغة مشهد الأعمال، فإن على الحكومات أن تستجيب من خلال إعادة البيانات إلى أيدي الناس الذين دفعوا ثمنها.

كما أنّ على بلدان المنطقة أيضاً أن تبدأ بالتفكير خارج "صناديقها" الجغرافية، إذ ثمّة دافع ملح يدفع نحو البدء الجدي في البحث عن صيغة ما من صيغ التعاون الاقتصادي الجدّي[38]. توجد بلدان صغيرة جداً في هذه المنطقة (سواء من حيث حجم الاقتصاد، أو السكان، أو الجغرافيا، أو الوزن السياسي العالمي، أو هذه الجوانب كلها معاً) إلى حد يجعلها أصغر من أن تستطيع التعامل مع مشكلات السياسات المعقدة التي تواجهها. ويصح هذا فيما يتعلق بالقضايا العابرة للبلدان، كالأمن المائي والأمن الغذائي مثلاً، بالإضافة إلى مسائل أكثر محلية من قبيل توفير فرص العمل. ما يحدث في اليمن يمثل همّاً حقيقياً يخص مستقبل الأردن؛ كما أن تجارة دبي تعتمد على مدى استقرار العراق وعافيته.

وثمة حاجة أيضاً إلى نقلة كبرى أخرى في كيفية فهم الحكومات لمنظمات المجتمع المدني وتعاملها معها. يجب السماح للمجتمع المدني وتشجيعه حتى يتطور ويزدهر. لا يستطيع أي مجتمع أن ينقسم إلى حكومة وشركات فحسب، فالحاجة ماسّةٌ إلى مدى أساسي ثالث هو منظمات مجتمع مدني من أجل تشجيع التنمية ودعمها. تلعب المنظمات الحكومية في بلدان كثيرة دور المستجيب الأول للأزمات[39] والدافع الرئيسي لتعليم الشباب وتوظيفهم[40]. من هنا، فإن على الحكومات العربية أن تخفف من قيود الأنظمة المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وأن تحتضن هذه المؤسسات باعتبارها أطرافاً لاعبة رئيسية في توفير فرص العمل والقيمة العامة. إنه مجال زاخر بالإمكانيات، وخاصة في منطقة شهدت تطوراً كبيراً في تقاليد الوقف الإسلامي. يمكن للمؤسسات أن تزدهر، ويمكن للأعمال الخيرية أن تكون دافعاً كبيراً في التنمية، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي. حازت مثل هذه المنظمات على لقب "السر الأمريكي الكبير" الكامن خلف التنمية القوية التي شهدها التعليم ومجتمع المعرفة في الولايات المتحدة[41].

صوب تهيئة الفرص لتأمين الوظائف

يمكن لهذه العناصر مجتمعة أن توفر ديناميكية تغيير وبيئة مواتية لإيجاد فرص عمل، أو لتهيئة الفرص لتأمين الوظائف، وهذا هو الأهم. لكن العوامل الحاسمة هي تغير الحالات الفكرية التي تسمح بنجاح أيٍّ من اقتراحات السياسات المذكورة أعلاه، أو كلها، بما يطلق مواهب رواد الأعمال الشباب، وروّاد الأعمال الاجتماعية، وبما يبعث روح ريادة الأعمال في القطاع الحكومي، والابتكار في تعزيز القيمة العامة.

لاحظ جيمس خان، رائد الأعمال الذي نظّم سلسلة من الأعمال الناجحة، والقطب الإعلامي البريطاني من أصل باكستاني أن "كون المرء رائد أعمال يعني أن يحاول التحكم في قدره". إنها إذن معركة للسيطرة، بدءاً من هيكلية الأسرة وصولاً إلى النظام السياسي القائم. وهذا ما سيحدد بالتأكيد نوع المواهب التي ستولد وتتلقى التشجيع في المنطقة.

عندما نتحدث عن المواهب والفرص، فإن هذا لا يمكن أن يعني ببساطة مجرد القدرة على النهوض في بعض المجالات دون غيرها، كأن تتمكن شركة معينة مثلاً من النجاح طالما أن نجاحها لا يؤثّر على مصالح النخبة الحاكمة؛ أو أن يحلم شاب أو شابة بالوصول إلى مناصب عليا في مؤسسة متعددة الجنسية، في حين لا يستطيع أبداً الوصول إلى الصفوف العليا في حكومة بلده. نعم، إن الحلول السحرية أمر يتعلق بالجدارة.

سوف تعني هذه الإصلاحات الحد من نفوذ ومزايا الأشخاص أنفسهم الذين يفترض فيهم أن يقودوا التغيير وينفّذوه. وهذه هي مفارقة التنمية في المنطقة: يجب أن تجري الإصلاحات من قبل الأشخاص أنفسهم الذين سوف يخسرون نتيجة تطبيق هذه الإصلاحات، على المدى القصير. لكن في وسع كل إنسان أن يدرك أن الأمر لا يتعلق بضرورة أخلاقية فحسب، بل إنها ضرورة واقعية من أجل البقاء.

35. تواصل بلدان عربية كثيرة تقوية الجهات الحكومية التي تُعنى "بالصحافة والنشر". وتنفق موارد ثمينة على مراقبة الكلمة المكتوبة (الكتب والصحف والمجلات، إلخ)، على الرغم من إمكانية تنزيل المادة نفسها على الحاسوب من مئات مواقع الإنترنت، أو شرائها عن طريق الإنترنت، (إما بشكل مباشر عن طريق متاجر إلكترونية عالميّة متخصصة). وقد أعلنت حكومات أخرى في الآونة الأخيرة عن خطط من أجل إصدار قوانين تنظم مواقع التشبيك الاجتماعي.

36. غالباً ما تجري الإشارة إلى الوصول إلى البيانات باعتبارها واحداً من التحديات الخمسة الأولى فيما يتعلق بممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي.

37. انظر تطبيق Cycle Hire الذي طوّرته Little Lofty Toys في المملكة المتحدة.

38. لم تسفر معظم الجهود حتى الآن عن أثر إيجابي، ولم ترق إلى مستوى الهدف والتطلعات. حتى في دول مجلس التعاون الخليجي، هناك الكثير من العمل الذي يتعين فعله لجني ثمار التعاون الاقتصادي الحقيقي. انظر "الإدماج وليس التكامل: أداء التكامل الاقتصادي الخليجي"، شركة بوز وشركاه.

39. الأمثلة عديدة، منها كارثة الإعصار كاترينا في الولايات المتحدة (المنظمات غير الحكومية مقابل استجابة وكالة الطوارئ الفيدرالية)، وهايتي.

40. الأمثلة عديدة في هذا المجال. وتشمل بعض الأمثلة المعروفة مؤسسة بيل وميليندا غيتس (www.gatesfoundation.org) وبعثة أستراليا (www.missionaustralia.com.au).

41. "المؤسسة: السرّ الأمريكي الكبير كيف تغير الثروات الكبيرة العالم". تأليف: جويل فليشمان.

التعليم والتدريب المهني والتقني في العراق

حميد أحمد، كبير موظفي رئاسة الوزراء في العراق، مكتب رئاسة الوزراء العراقية

تتجلّى ضرورة التعليم والتدريب المهني والتقني، وموجبات تطويره، أكثر وضوحاً في يومنا هذا من أي وقت مضى. فالبلدان المتقدمة منها والنامية على حد سواء تحتاج إلى قوة عمل مدرَّبة تضمّ أشخاصاً تدرّبوا خارج قاعات الجامعات. ليس العراق باستثناء من هذا، وخاصة مع الطلب الذي يفرضه اقتصاد حقق في العام 2012 نمواً بمعدل 12.6 بالمئة، وفقاً لتقديرات البنك الدولي. وفي حين نجد أن الجامعات والتعليم العالي لا يزالان مكوناً مهماً من مكونات توفير قوة العمل الماهرة، فإن دور المديرية العامة للتعليم المهني في وزارة التربية يتمثل في تطوير التدريب المهني والتقني في هذه البلاد التي تملك تاريخاً من الصناعات الناشئة والتي تملك إمكانيات تؤهلها لأن تكون محركاً للنمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كلها. وفضلاً عما تقدم، وعلى غرار بقية بلدان المنطقة، فإن على العراق أن يواجه تحدي البطالة التي بلغ معدلها على المستوى الوطني 11.7 بالمئة، فيما يزداد هذا المعدل في صفوف الشباب (من 20 إلى 24 عاماً) ليصل إلى 16.9 بالمئة لدى الذكور وإلى 35.7 بالمئة لدى الإناث.

ويكتسي التدريب المهني بأهمية حاسمة في التعامل مع هذا التحدي وتقديم الحلول للسوق المتنامية التي لا تفي قوة العمل المحلية باحتياجاتها.

خلفية عامة

يتألف نظام التعليم الرئيسي في العراق في المرحلة الثانوية من ثلاث مدارس مهنية بالإضافة إلى المدرسة الأكاديمية. وهذه المدارس الثلاث هي: الزراعية، والتجارية، والصناعية. وكما في معظم البلدان النامية، يتمثّل الهدف المركزي لإنشاء هذه المدارس في تكوين قوة عمل من أجل نمو اجتماعي واقتصادي أفضل، وتذليل العقبات أمام توظيف خريجي المدارس الذين لا ينالون درجات مرتفعة، وكذلك تزويد العمال المناسبين للتوظيف بمهارات متوسطة.

يعاني قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في العراق من قلة المنتسبين ومن ازدياد معدل التسرّب الدراسي، جرّاء تقادم البرامج التعليمية والتدريبية التي لا تعكس الاحتياجات التكنولوجية الحديثة اللازمة في سوق العمل، ومحدودية الوعي بأهمية هذا النوع من التعليم والتدريب المهني والتقني في التنمية الاقتصادية والحدّ من الفقر.

تتولى المديرية العامة للتعليم المهني مسؤولية 250 مدرسة مهنية تقدم التدريب والتجهيزات لمدارس ثانوية تضم نحو 25 ألف طالب بدوام كامل كل عام دراسي. وعلى وجه الإجمال فإن أكثر من 95 بالمئة من التعليم والتدريب المهني والتقني في العراق يقع على عاتق المدارس الحكومية. فيما تتولّى هيئة التعليم التقني التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مسؤولية عن التعليم التقني في المستويات ما بعد الثانوية.

أما مديرية التوظيف والتدريب في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فتتولى مهمة سياسية تتمثل في تنفيذ التدريب وتقديم التعليم للشباب والبالغين العاطلين عن العمل، مستفيدةً من 16 مركزاً للمهارات لتدريب المجموعات المستهدفة. توفر مراكز المهارات هذه تدريباً غير رسمي يتجاوز نظام التعليم الرسمي الذي تتيحه وزارة التربية، وبذا يمكن تلبية المؤهلات اللازمة للأشخاص المحرومين تعليمياً على نحوٍ شديد المرونة. يضمن التعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إمكانية استفادة المجموعات المستهدفة، فيما تقع على عاتق قسم التوظيف، وهو تابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، مهمة وحيدة هي العثور على وظائف للخريجين.

مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني في العراق

1. المديرية العامة للتعليم المهني التابعة لوزارة التعليم: يغطي منهاج التعليم المهني (المستوى الثانوي) الآن مختلف محافظات العراق، وتتبع له 287 مدرسة مهنية (وفق بيانات العام 2011).
2. هيئة التعليم التقني التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي: ضمت هذه المؤسسة، في العام الدراسي 2011 - 2012، سبعة وعشرين معهداً تقنياً وست عشرة كلية تقنية، تنتشر في 15 محافظة عراقية، بالإضافة إلى مركز واحد لتطوير الكوادر. وهذا ما يعادل نحو 40 بالمئة من إجمالي الطلاب المقبولين في التعليم العالي.
3. مديرية التوظيف والتدريب في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: تعمل من خلال 29 مركزاً تدريبياً متخصصاً مرتبطاً بمؤسسات العمل والإنتاج أو بمؤسسات الخدمات، وتوفر تدريباً مهنياً تبعاً للاحتياجات. تهدف هذه المديرية إلى تعليم مهارات محددة وإلى تطوير أداء المتدربين. فضلاً عن ذلك، فإن هناك مراكز تدريبية متخصصة تابعة لبعض المؤسسات (غير قطاع وزارة التعليم) وهدفها هو تطوير المواهب الفردية.

تحديات مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني

في حين يستفيد العراق من أساس متين من الدعم الذي تقدّمه الهيئات المذكورة أعلاه لقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في العراق، فإن ثمّة تحديات تواجه هذا القطاع، وتستلزم التعامل معها من أجل تطويره.

ويمكن إجمال هذه التحديات على الوجه التالي:

- تبعثر إدارة القطاعات الفرعية، وعدم التنسيق فيما بينها.
- غياب الإطار المؤسساتي اللازم لتنظيم وتكامل وتوضيح وضبط وضمان جودة المبادرات والبرامج التدريبية.
- التكرار غير الضروري للجهود، والاستخدام غير الفعال للموارد التدريبية المحدودة أصلاً.
- مركزية هيكلية صنع القرار في نظام التعليم المهني.
- قدرات إدارية ضعيفة عموماً على مستوى المدرسة، تفضي إلى استخدام غير فعال للموارد.
- الافتقار إلى البيانات الدقيقة فيما يخص واقع سوق العمل في العراق، ومتطلباته الحالية والمستقبلية من حيث المهارات الاحترافية (على سبيل المثال، الافتقار إلى رؤية واضحة لواقع العرض والطلب على مهارات الوظائف).
- ضعف قنوات التفاعل مع مؤسسات سوق العمل الحكومية والخاصة، وضعف التنسيق معها في تطوير البرامج والمناهج التعليمية، وفي توفير المتطلبات التدريبية والمخرجات المباشرة بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل الحقيقية.
- ضعف التأهيل والتدريب فيما يتعلق بتنظيم برامج مشتركة مع قطاعات اقتصادية مختلفة.
- إحجام الطلاب عن الانضمام إلى هذه البرامج، ونفورهم منها بسبب المواقف الاجتماعية السلبية، وندرة الفرص أمام الخريجين من حيث القدرة على متابعة التعليم العالي، فضلاً عن ضبابية الآفاق المهنية المستقبلية، ما أدى إلى انخفاض عام في عدد الطلبة المسجلين في البرامج التعليمية المهنيّة والتقنيّة.
- ارتفاع تكاليف التدريب والتعليم العملي، ما يجعل التعليم المهني والتقني في العراق أكثر تكلفة من البرامج الأكاديمية العامة.

المنهجية الاستراتيجية

مهمة مؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني

تتمثل مهمة مؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني في تطوير شروط تساهم في رفع المستويات التعليمية تبعاً لمعايير ضمان الجودة؛ وإقامة نظام تعليمي يوفر أساساً صلباً لتمكين الفرد من أن يكون مستقلاً وأن يطور القدرات الإبداعية اللازمة لهذه الاستقلالية، بالإضافة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفير بيئة تعاونية تعزز قيم المواطنة الصالحة.

الأهداف

- قبول 15 بالمئة من خريجي المدرسة الإعدادية في المستوى الإعدادي المهني، وذلك بحلول السنة المستهدفة.
- المحافظة على معدل ستة طلاب للأستاذ الواحد أو للمدرب الواحد، وذلك بحلول السنة المستهدفة.
- المحافظة على معدل 14 طالباً للمعلم بحلول السنة المستهدفة.
- الشراكة مع سوق العمل في مراقبة احتياجات سوق العمل من حيث علاقاتها بمخرجات برامج التدريب والتعليم المهني والتقني، بغية تحقيق الأهداف المشتركة.
- تنويع مصادر تمويل مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني.
- إنفاذ قوانين وإصدار نظام قانوني لمؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني.

دور اليونسكو في العراق

يهدف برنامج التعليم والتدريب المهني والتقني، والذي تنفذه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية (ILO)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT)، إلى توفير الدعم للجهود المبذولة في سبيل إعادة تأهيل وتحديث نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في العراق وإعادة توجيهه وتطويره بحيث يعمل على إعداد الشباب إعداداً فعّالاً للانخراط في العمل الوظيفي أو التوظيف الذاتي في قطاعات الصناعة والإنشاءات والخدمات في اقتصاد العراق. وتتضمن أبرز مكونات البرنامج، والتي تعمل عليها منظمة اليونسكو، ما يلي:

- إعداد وثيقة لسياسة التعليم والتدريب المهني والتقني بهدف توجيه عملية إصلاح هذا القطاع وتطويع محاوره بما يناسب متطلبات سوق العمل.
- إعداد واعتماد خطط الإصلاح التنظيمي للمدارس والمعاهد والكليات والمراكز التدريبية للتعليم والتدريب المهني والتقني بهدف تنسيق أفضل في مراحل تنفيذ التغييرات المطلوبة في هذا النظام.
- إعداد خطة لمراجعة وتحديث برنامج التعليم والتدريب المهني والتقني.
- تنفيذ برنامج تدريبي قصير بعنوان "مهارات الحصول على عمل"، والذي يشمل تدريباً مجزّأً حول مهارات مهنية مختارة يكون الطلب عليها مرتفعاً في سوق العمل، من أجل إحداث أثر سريع لمصلحة توظيف الشباب والتوظيف الذاتي.
- إنشاء مراكز عقود تدريبية في ثلاث محافظات رائدة، لتكون بمثابة وحدات عمل قيادية تابعة لهيئة التعليم التقني بهدف التعرف على احتياجات الصناعات والقطاعات الاقتصادية المختلفة.
- إدخال نظام التعلم المهني في 6 اختصاصات مختارة في 6 مدارس ريادية من أجل إظهار الأساليب الفضلى المستندة إلى التطبيق والممارسة.
- تطوير جودة البرامج المهنية والتركيز على أهميتها في مدارس وزارة التربية الريادية المعنية، وهيئة التعليم التقني، وكليات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومراكز وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- تحسين معدات التعليم والتدريب المهني والتقني والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال اقتناء معدات آلية ومختبرات حاسوبية.
- تطوير التجهيزات الموجودة في الوزارات الثلاث تبعاً لاحتياجات الجهات المعنية.

مرحلة التخطيط

صنع السياسات

- السياق المؤسساتي: إصلاح القوانين والأنظمة الخاصة بمؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني، وإنفاذ التشريعات المتعلقة بتنظيم العلاقات مع الجهات المعنية، وضمان تعدد مصادر التمويل.
- فرص الالتحاق بالتعليم المهني والتقني: زيادة نسبة الإناث في التعليم والتدريب المهني والتقني، وزيادة مساهمة القطاع الخاص والجهات المعنية بهذا القطاع.
- الإدارة الشاملة للجودة: يجري تنفيذها على مستويين: نظام إدارة الجودة لدى مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني (المدارس المهنية والمعاهد التقنية)، وإطار إدارة الجودة في التعليم والتدريب المهني والتقني. ويركز نظام إدارة الجودة على التطوير المستمر لجودة التعليم والتدريب المهني والتقني. أما إطار إدارة الجودة فهو بمثابة إطار داعم من أجل استمرار ضمان جودة قطاع التعليم والتدريب التقني المهني، وتطويره المتواصل.
- وضع خطط مستقبلية: تفاهم متبادل فيما يتعلق بتعزيز الجودة والمخرجات المرجوة.
- تأمين الموارد المالية من خلال الاستثمارات والعمليات اليومية وتنويع مصادر التمويل.

أنظمة الحوكمة

- الإطار القانوني: وضع أنظمة وإجراءات من أجل التنفيذ.
- الاستراتيجيات: وضع أساليب للمؤسسات والجهات التوجيهية.
- القيم والأخلاقيات.
- آليات التعاون والتواصل.
- توفير بيئة محفزة للحصول على برامج نوعيّة تلبي احتياجات سوق العمل.
- تطبيق برامج تدريبية باستخدام مناهج مطورة وبالاستناد إلى توقعات السوق.
- الانفتاح على المؤسسات الدولية الأخرى ذات العمل المشابه لعمل مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني، للتعاون في مجال البرامج وتبادل الخبرات.
- إشراك النساء باعتباره غايةً ذات أولوية بالنسبة للتعليم والتدريب المهني والتقني، وخاصة في العراق حيث تعتبر النساء مصدراً رئيسياً من مصادر الدعم المالي للعائلات.

لجنة التنسيق العليا

تشكّلت لجنة التنسيق العليا في العام 2010، كلجنة تابعة للمجلس الاستشاري لمكتب رئيس الوزراء في العراق، مكلّفة بالتنسيق بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص. تضم اللجنة ممثلين عن العمال وعن غرفة التجارة العراقية، واتحاد الصناعات العراقي، بالإضافة إلى مديري مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني. ومن إنجازات هذه اللجنة:

- تأسيس مجموعة مركزية تعمل على تنسيق التعاون بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني وبين القطاع الخاص بغية تطوير المناهج التدريبية، وتطبيق معايير الجودة، وإيجاد قاعدة بيانات، وإجراء استطلاعات لمعرفة احتياجات سوق العمل الحقيقية.
- توفير التدريب لطلبة مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني في ورشات عمل تابعة للقطاع الخاص خلال عطلة الصيف.
- إبرام اتفاق مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، تضطلع بموجبه لجنة التنسيق العليا بدور صلة الوصل المركزية في العراق، فتشرف على نشاطات المشروع.
- توجيه التركيز صوب توفير بعض برامج التعليم والتدريب المهني والتقني للشركات الصغيرة، بالإضافة إلى برامج إعادة التأهيل الموجّهة للمجتمع.
- تشكيل مجموعات وفرق عمل من أجل مهمات المتابعة ورصد التقدم.

آليات التنفيذ

يركز التنفيذ على اعتماد آليات وبرامج تدريبية ترمي إلى تأسيس شركات صغيرة (رائدة) في الاختصاصات والمهن اللازمة في سوق العمل في العراق. وفيما يلي لمحة مختصرة لتجربة مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني واتحاد الصناعات العراقي في هذا المجال.

هيئة التعليم التقني/ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

نفّذت هيئة التعليم التقني برنامج عمل متكاملاً، اشتمل على دورات تدريبية للعاطلين عن العمل والسجناء المطلق سراحهم، بغية تزويدهم بمهارات مهنية ضرورية في سوق العمل. يساعد هذا البرنامج في تأسيس مشاريع خاصة تسهم في الحد من مشكلة البطالة وفي تحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعيين. تمنح هذه الهيئة المشاركين في ورشات العمل التدريبية حوافز تشجيعية على هيئة مبالغ مالية تقدم خلال التدريب، وتوفر لهم مجاناً الأدوات والمعدات وغير ذلك من الأمور اللازمة لممارسة المهنة.

بدأ البرنامج في العام 2008 - 2009 حيث جرى تنظيم 173 ورشة عمل شارك فيها 3777 شخصاً. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تقديم 170 ورشة عمل في 2009 - 2010 شارك فيها 3109 أشخاص. اشتملت الاختصاصات والمهن التي غطتها هذه الدورات على الكهرباء واللحام والتكييف والتبريد والحاسوب والإسعافات الأولية والخياطة والإدارة والزراعة. وجرى تنفيذ هذه الورشات من خلال 23 معهداً تقنياً و12 كلية تقنية في مختلف المحافظات العراقية.

مديرية التوظيف والتدريب/ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

إضافة إلى دورات التدريب المهني المنتظمة التي تجريها مديرية التوظيف والتدريب، في المهن والاختصاصات التي يطلبها سوق العمل، فقد أطلقت المديرية مؤخراً برنامجاً تدريبياً أطلقت عليه اسم "تعرّف إلى عالم الأعمال KAB"، يهدف إلى إنشاء شركات خاصة صغيرة، فردية أو مشتركة، بناءً على احتياجات سوق العمل المتزايدة.

كما تقدم المديرية الحوافز من أجل مساعدة المشاركين من خلال منحهم مخصصات مالية يومية، إضافة إلى القروض. وذلك خلال ورشات العمل وبعد انتهائها. تهدف هذه القروض إلى مساعدة المشاركين في تأسيس مشاريعهم الخاصة. وسعياً إلى مساعدة خريجي التعليم التقني في تأسيس أعمالهم الخاصة، جرى الاتفاق على آلية للتعاون بين المديرية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية وهيئة التعليم التقني (من خلال لجنة التنسيق العليا SCC لمؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني)، بغية ضمّ بعض الخريجين إلى برنامج "تعرّف إلى عالم الأعمال KAB" وتأهيلهم وتشجيعهم على تأسيس أعمالهم الخاصة- سواء الفردية أو الجماعية- ومنحهم القروض المناسبة وفقاً للقوانين السارية.

اتحاد الصناعات العراقي

اعتمد اتحاد الصناعات العراقي برنامجاً مصمماً لتوفير فرصة أمام خريجي المعاهد والكليات التقنية لتأسيس مشاريعهم الصناعية الخاصة. ويتعاون الاتحاد مع هيئة التعليم التقني في إقامة ورشات عمل في اختصاصات صناعية مختلفة تعرّف الطلبة على إجراءات تأسيس المشاريع وإدارتها، وتعلّمهم كيفية تأمين الآلات والمواد الأولية، وتعريفهم على عمليات الإنتاج، وتدريبهم على إدارة العلاقات مع الجهات الحكومية. ويوفر الاتحاد دعماً مالياً على هيئة قروض ومزايا وتسهيلات تساعد الخريجين على إدارة مشاريعهم ريثما يتمكّنون من الاندماج في السوق المحلية.

دراسة حالات عيانية

حالة عيانية 1: القطاع الخاص (دور دائرة الإنشاءات والخدمات، المجلس الاستشاري لرئاسة الوزراء)

يشهد القطاع الخاص في العراق تنوعاً كبيراً. ويركز المجلس الاستشاري لرئاسة الوزراء منذ 2008 جهوده في المرحلة الأولى على القطاع الخاص الصناعي، في إطار تعاون وثيق مع منظمات الأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كان هذا البرنامج قسماً من برنامج طموح أطلق عليه اسم "الإصلاح الاقتصادي في العراق". أنشأ هذا البرنامج فريق عمل، تشكلت منه سبع مجموعات عمل، تضم نحو 200 خبير.
حملت مجموعة العمل الخاصة بالقطاع الخاص اسم "استراتيجية من أجل تنمية القطاع الخاص"، واشتمل عملها على ما يلي:
إصلاحات قانونية.
التمويل والتمويل الأصغر المقدم للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال القروض والائتمان.
إقامة عدد من المصارف والصناديق التنموية.
تفعيل شركات التأمين الحكومية والخاصة.
إقامة مدن صناعية حديثة.
الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص.
إقامة لجنة عليا من أجل مراقبة ومتابعة كل ما يتعلق بالقطاع الخاص.

حالة عيانية 2: دور قروض "المبادرة الزراعية" في تطوير القطاع الخاص في العراق
يعتبر تأسيس صناديق القروض المتخصصة إحدى الوظائف المهمة للحكومة. ويقدم برنامج المبادرة الزراعية التمويل للقطاع الخاص العامل في المجال الزراعي. وقد أنجز البرنامج ما يلي:
عززت المبادرة دور القطاع الخاص وقوت قدراته في مجال تطوير الإنتاج الزراعي، كما شجّعت الاستثمار في القطاع الزراعي وفقاً لأنظمة الدولة.
وفرت المبادرة أساساً متيناً للتنمية الزراعية من غير إثقال موازنة الدولة بالأعباء؛ إذ تظل الصناديق ملك الدولة رغم أنها تدفع باتجاه تطوير القطاع الخاص، ثم تستعاد القروض لتوجيهها أيضاً إلى القطاع الخاص بغية تحقيق معدلات تنمية إضافية.
طورت المبادرة قدرات المزارعين، الأمر الذي يعدّ محورياً في نجاح المشاريع الممولة عبر خطط الاستثمار الحكومي.
استطاعت المساهمة الفعالة في تطوير الريف، وتنمية دخول الأسر الريفية، أن تخفض مستويات الفقر في الريف العراقي.
وفرت المبادرة فرص عمل للعاطلين من خريجي الطب البيطري والهندسة الزراعية وسكان الريف، وقللت من مستوى البطالة غير المسجلة في الأسر الفلاحية.

يسمح التوسع في الإقراض الزراعي بتطوير الخدمات الإنتاجية وتوفير فرص عمل من خلال تفعيل القطاع الخاص، لذا فإنه يعدّ واحداً من أدوات الاستراتيجية المهمة التي تؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة. ويجب منح هذا المجال أولوية في الخطط الاقتصادية والمالية.

بين أغسطس (آب) 2008 وديسمبر (كانون الأول) 2012، من المتوقع أن يكون المشروع قد موّل 63017 قرضاً، يبلغ مجموع قيمتها 1134367 مليار دينار عراقي (قرابة 967 مليون دولار أمريكي) ما يعني معدلاً سنوياً يناهز 332 مليار دينار عراقي (أي قرابة 283 مليون دولار أمريكي). ويعدّ هذا المبلغ أعلى من المبلغ السنوي المخصص لوزارة الزراعة. وتبعاً لوزارة الزراعة، فإن العدد التقديري للمستفيدين من هذه المشاريع يقارب مليون شخص.

المراجع

Al-Mulla Khalaf, M. S. Current Issues and Progress on Technical and Vocational Education in Iraq. FTE. Iraq

Mohammad, M. S. Technical/Vocational Secondary Education Planning in Iraq. University of Salford. Manchester, UK. 1989.

National Development Plan 2010-2014, Ministry of Planning and Cooperational Development. Iraq

http://www.unesco.org/new/en/iraq-office/education/technical-vocational-education/improving-quality-relevance-of-tvet/. Retrieved 10 April 2012.

ملاحظة

جميع الأرقام المذكورة، جرى الحصول عليها من الموجز القطري للعراق، الصادر عن البنك الدولي، في أبريل (نيسان) 2012:

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/IRAQINARABICEXTN/0,,contentMDK:20654427~pagePK:1497618~piPK:217854~theSitePK:494290,00.html

التدريب والتمرين في المؤسسات والشركات
Internship Vs. Apprenticeship

يتيح التدريب في المؤسسات والشركات (المعاودة) للمتدربين، عادةً، أن يستكشفوا مسارات وظيفية مختلفة، وقد يكون التدريب غير مدفوع الأجر وبدوام جزئي.
أما التمرين على المهن (التتلمذ)، فهو تدريب يقدّم للموظفين في مسار وظيفي محدد، للمتمرّنين المستعدين لتلقي التدريب على رأس عملهم، مقابل راتب يقلّ عن رواتب أشخاص مؤهلين تماماً في هذا المجال.

البطالة وعدم العمل
Unemployment Vs. Joblessness

اقتصادياً، يقصد بالبطالة حالة الأشخاص الذين لا يمتلكون وظائف، ولكنهم يرغبون بالعمل، ويسعون بنشاط للحصول على وظائف.

أما عدم العمل (التعطّل عن العمل)، فيقصد به حالة جميع الأشخاص الذين لا يمتلكون وظائف. وللتأكيد، فإن بعض هؤلاء لا يرغبون بالعمل. ومنهم أولئك الذين يتفرغون لإدارة المنزل وتربية الأطفال معتمدين على دخل الزوج، والمعوقين الذين لا يمكنهم العمل، والمتقاعدين، والأثرياء. لكن منهم أيضاً أولئك الذين يعانون من البطالة، والراغبين بالحصول على أي وظيفة تتاح لهم.

القوى العاملة والعمالة واليد العاملة
Labour force, Work force and Manpower

يشير مصطلح القوى العاملة، إلى العمال في دولة أو منطقة معينة. والقوى العاملة في بلد معين تتكوّن من جميع الأشخاص الذين في سن العمل، أي أولئك الذين يتجاوزون عادة سنّاً معينة (بين 14- 16 عاماً) وتحت سن التقاعد، والذين يعملون فعلاً أو يبحثون عن عمل (عاطلين عن العمل).

أما مصطلح العمالة، فيمكن أن يستخدم بالمعنى ذاته، ولكنّه يستخدم للإشارة إلى عمال شركة أو صناعة معينة. كما يستخدم مصطلح اليد العاملة بمعنى مماثل لمصطلح العمالة، ولكنه غالباً ما يشير إلى الموظفين المتوفرين والجاهزين لأداء عمل معين.

ريادة الأعمال الاجتماعية وريادة الأعمال التجارية
Social Entrepreneurship Vs. Business Entrepreneurship

يكمن الفرق الأساسي بين ريادة الأعمال التجارية وريادة الأعمال الاجتماعية في الغرض من إقامة هذا المشروع أو تأسيس ذلك العمل. ففيما تتركز جهود روّاد الأعمال التجارية على بناء الشركات وكسب الأرباح، فإن الهدف الذي يسعى إليه روّاد الأعمال الاجتماعية هو إحداث تغيير اجتماعي إيجابي.

وثمّة فرق رئيس آخر يتمثّل في معنى بناء ثروة. فروّاد الأعمال التجارية يرون أن "الثروة" هي الأرباح فحسب، فيما يرى روّاد الأعمال الاجتماعية أن الثروة تشمل أيضاً إيجاد رأسمال اجتماعي وبيئي مستدام.

بيد أن الربحيّة، وليس الأرباح، مهمة أيضاً لرواد الأعمال الاجتماعية، باعتبارها تساعد على استدامة المشروع الاجتماعي ذاتياً، وتضطلع بدور مهم كآلية للمراقبة الذاتية.

ريادة الأعمال والعمل الحر
Entrepreneurship Vs. Self-employment

يتركّز الفرق بين ريادة الأعمال (روح المبادرة) والعمل الحر (التوظيف الذاتي) حول وجود مفهوم أو فكرة مبتكرة للأعمال، أو عدم وجودها. فروّاد الأعمال يحاولون تطوير شيء جديد. أما أصحاب الأعمال الحرة الذين يعملون لحسابهم الخاص، فعلى النقيض من ذلك، يزاولون عادة بيع عملهم لأداء مجموعة محددة من المهام الروتينية إلى حد ما، ولكن قد تختلف في الجودة اعتماداً على من يؤدّيها.

هيئات	
Arabian American Oil Company	شركة النفط العربية السعودية
Carnegie Endowment for International Peace	منحة كارنيجي للسلام العالمي
College Preparatory Center	مركز الإعداد الجامعي
Construction and Services Dept.	دائرة الإنشاءات والخدمات
Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
Dhahran Techno-Valley	وادي الظهران للتقنية
Education For Employment Foundation	التعليم من أجل التوظيف
Freedom House	بيت الحرية
Gallup Center for Muslim Studies	مركز غالوب للدراسات الإسلامية
General Directorate of Vocational Education at the Ministry of Education	المديرية العامة للتعليم المهني في وزارة التربية
Gorter Family	أسرة غورتر
Gulf Cooperation Council	مجلس التعاون الخليجي
Human Resources Development Fund	صندوق تنمية الموارد البشرية
Ideation Center	مركز الفكر
International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
International Labour Organization	منظمة العمل الدولية
Iraqi Industries Union	اتحاد الصناعات العراقي
Islamic Development Bank	بنك التنمية الإسلامي
Know About Business	تعرّف إلى عالم الأعمال (برنامج)
Ministry of Higher Education and Scientific Research	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Labour and Social Affairs	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
Prime Minister's Advisory Council	المجلس الاستشاري لرئاسة الوزراء
Royal Commission for Jubail and Yanbu	الهيئة الملكية للجبيل وينبع
Skill Centres	مراكز المهارات
Supreme Coordination Committee	لجنة التنسيق العليا
Tamer Group	مجموعة تمر
The Directorate of Employment and Training	مديرية التوظيف والتدريب
The Foundation of Technical Education	هيئة التعليم التقني
The Institute of Liberty and Democracy	معهد الحرية والديمقراطية
The Property Rights Alliance	تحالف حقوق الملكية
The United Nations Human Settlements Programme	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
Transparency International	منظمة الشفافية الدولية
United Nations Education, Scientific and Cultural Organization	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)
World Bank	البنك الدولي

تقارير	
Doing Business Report	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال
Economic Freedom of the World Database	قاعدة بيانات الحرية الاقتصادية العالمية
Global Entrepreneurship Monitor	مرصد ريادة الأعمال العالمي
Global Financial Inclusion Database	قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي
International Property Rights Index	تقرير مؤشر حقوق الملكية العالمي
World Values Survey	استطلاع القيم العالمية
مبادرات	
Agricultural Initiative	المبادرة الزراعية
Big Society	مشروع المجتمع الكبير
Discovery Schools	المدارس الاستكشافية
Education for Employment initiative	مبادرة التعليم من أجل التشغيل
Jordan Education Initiative	مبادرة التعليم الأردنية
Know About Business	تعرّف على عالم الأعمال
Middle East Youth Initiative	مبادرة شباب الشرق الأوسط
Open Government initiative	مبادرة الحكومة المفتوحة
أصناف المؤسسات	
charitable associations	الجمعيات الخيرية
civil society organizations	منظمات المجتمع المدني
Non Government Organisations	المنظمات غير الحكومية
professional associations	الاتحادات المهنية
state-owned enterprises	المؤسسات التي تملكها الحكومة/ المؤسسات الحكومية
trade unions	النقابات المهنية

WORLD ECONOMIC FORUM

COMMITTED TO IMPROVING THE STATE OF THE WORLD

صلتك Silatech

الشباب...المشاريع...فرص العمل...

مؤسسة «صلتك» هي مبادرة اجتماعية، تتخذ من قطر مقراً لها، تعمل على توفير فرص العمل وزيادة الفرص الاقتصادية للشباب في مختلف أنحاء العالم العربي. تشجع المبادرة النشاطات الرامية إلى توفير فرص عمل واسعة النطاق، وتعزيز ريادة الأعمال، وإتاحة المجال أمام الشباب للوصول إلى رؤوس الأموال والأسواق، وللمشاركة والانخراط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تأسست «صلتك» في يناير 2008 بمبادرة من سمو الشيخة موزا بنت ناصر، بغية إيجاد حلول مبتكرة للمشاكل الصعبة، والعمل مع مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية والحكومات وفعاليات القطاع الخاص لإحداث تغيير إيجابي ومستدام في أوضاع الشباب العرب.

المنتدى الاقتصادي العالمي هو منظمة دولية مستقلة يشارك فيها قادة قطاعات الأعمال والسياسيين والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني بهدف تحسين أوضاع العالم من خلال تشكيل الأجندات الإقليمية والصناعية العالمية.

يصنف المنتدى بأنه مؤسسة غير ربحية تأسس في عام 1971 ومقره جنيف في سويسرا ولا يرتبط المنتدى بأي مصالح سياسية أو حزبية أو قومية.

World Economic Forum
93–91 route de la Capite
CH1223- Cologny/Geneva
Switzerland

Tel.: +41 (0) 22 869 1212
Fax: +41 (0) 22 786 2744

contact@weforum.org
www.weforum.org

Silatech
P.O. Box 34111
Doha, Qatar

Tel.: +974 4499 4800
Fax: +974 4472 7651

info@silatech.com
www.silatech.com